

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



الفحص الطبي في عقد الزواج في التشريع الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: قانون الأسرة

تحت إشراف:

أ.د. بودفع علي

من تقديم الطلبة:

- ديب سارة
- خفيف لبنى

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيساً	أستاذ التعليم العالي	أ. د رحمانى منصور
مشرفاً و مقررأ	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بودفع علي
مناقشاً	أستاذة محاضرة	د. بشير حفيظة

دورة جوان 2026



الشكر والتقدير

بعد الحمد لله وشكره والثناء عليه وعلى نعمة العلم وكل النعم

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى أستاذنا المشرف الدكتور

بودفع علي الذي أشرف على هذا العمل.

وشكر جزيل موصول الى أعضاء اللجنة المناقشة الذين تكرموا

بمناقشة هذا العمل.

كل أساتذتنا طيلة فترة دراستنا الجامعية

الاهداء

مهما كتبت من عبارات لن أجد أصدق من قول "يرفع الله الذين آمنو منكم
والدين أتوا العلم درجات"

فالحمد لله حمدا وامتنانا على الهدى والختام.

أهدي تخرجي إلى أُمي الغالية يا من جعلك الله سببا في وجودي وسندا
في حياتي، دعائك كان حصني ورضاكَ كان طريقي وحبك كان نوري.
إلى أبي ذلك الرجل العظيم الذي علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم
والمعرفة.

إلى إخوتي وأخواتي قرة عيني.

إلى خطيبي رفيق الدرب شريك الحياة الداعم في كل خطوة.

لبنى

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى الأمين،
ونحمد الله حمداً جزيلاً الذي وفقني في مشواري الدراسي.
أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيز الذي وافته المنية وأنا
على مقاعد الدراسة، تغمده الله برحمته الواسعة.
إلى أعظم وأحنّ إنسانة في الوجود، إلى أُمي الحبيبة، أطال الله في
عمرها.
لكل عائلتي الكريمة الى سندي الى أعز ما أملك إخوتي وأخواتي:
سامي، عماد، سمية، لمياء، فيروز، مريم.
إلى كل أبناء إخوتي وأخواتي.
إلى صديقتي الغالية ورفيقة دربي مريم.

سارة

قائمة المختصرات

ج: جزء

د ت ن: دون تاريخ نشر

ص: الصفحة

ط: الطبعة

ع: العدد

ف: الفقرة

ق أ ج: قانون الأسرة الجزائري

ق ح م ج: قانون الحالة المدنية الجزائري

م: المادة

مج: المجلد

أ ع غ أش: محكمة العليا غرفة الأحوال الشخصية

" " : اقتباس حرفي.

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل الخيرات والبركات، والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية، نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن سار على نهجه واستن بسنته إلى يوم الدين. سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم. أما بعد تتعدد العقود والتصرفات القانونية في حياة الأفراد، إلا أن عقد الزواج يظل فريداً من نوعه لما يحمله من قدسية وأثر عميق يمتد من النطاق الفردي إلى الصالح العام للمجتمع؛ فالزواج ليس مجرد اتفاق عابر بل هو تنظيم شرعي وقانوني متكامل يهدف إلى تكوين أسرة مستقرة تكون نواة لمجتمع سليم.

ومن هنا جاءت التشريعات لتنظيم هذا العقد تنظيمًا دقيقاً يشمل كافة أركانه والشروط الجوهرية اللازمة لصحته ونفاذه، حمايةً لأطرافه وضماناً لديمومته. ولم يقتصر هذا التنظيم على الجوانب الشرعية والقانونية التقليدية فحسب، بل امتد في التشريعات الحديثة ليشمل أبعاداً وقائية وصحية، وتجلّى ذلك في فرض الفحص الطبي قبل الزواج كإجراء إلزامي وشخصي، يهدف إلى التأكد من الأهلية الصحية للزوجين، والحد من انتشار الأمراض الوراثية والمعدية، بما يضمن بناء أسرة قائمة على أسس سليمة ومتينة.

وقد عرّف المشرع الجزائري الزواج في نص المادة 4 من قانون الأسرة بأنه:

"عقد رضائي بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه: تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون، وإحصان الزوجين، والمحافظة على الأنساب من الاختلاط".

وذكر في المادة 9 من قانون الأسرة الجزائري ركن الزواج الوحيد وهو ركن الرضا، وفي المادة 9 مكرر من نفس القانون ذكر الشروط الموضوعية الخاصة بعقد الزواج واعتبرها من شروط صحة عقد الزواج، وهي: أهلية الزواج، الصداق، الولي، الشاهدان، وانعدام الموانع الشرعية. ولأن هذا الرابط القانوني والشرعي يتسم بالديمومة والاستمرار،

فقد سعى المشرع إلى إحاطته بضمانات شكلية تحميه من العيوب أو الاختلالات التي قد تعصف بكيانه وتؤدي إلى انحلاله.

ومن هذا المنطلق، لم يعد عقد الزواج مقتصرًا على الجوانب الشرعية التقليدية، بل ألزمه المشرع بإجراءات توثيقية صارمة ضمن قانون الحالة المدنية، لعل من أبرزها إدراج الفحص الطبي كخطوة وقائية مسبقة والزامية. ويهدف هذا الإجراء الطبي الحديث إلى الكشف المبكر عن الأمراض المعدية أو الاختلالات الوراثية التي قد تعيق استقرار الحياة الزوجية أو تهدد سلامة الشريكين، فضلاً عن دوره الجوهرية في حماية النسل والمحافظة على صحة الأبناء مستقبلاً، مما يضمن بناء أسرة سليمة ومعافاة تحقق المقاصد الأسمى التي وضعها القانون.

أهمية الموضوع:

تبرز القيمة العلمية والعملية لهذا الموضوع من خلال نشر الوعي الوقائي وتبيان المخاطر المترتبة عن الأمراض الوراثية والمعدية في حال عزوف المقبلين على الزواج عن إجراء الفحوصات الطبية اللازمة. وإن إهمال هذا الإجراء الوقائي من شأنه أن يفرز آثاراً وخيمة وتبعات كارثية قد تقلب استقرار حياة الأفراد رأساً على عقب، وغالباً ما يتم التفطن لذلك بعد فوات الأوان. وانطلاقاً من هذه المعطيات الواقعية والاعتبارات الحمائية، تبلورت لدينا الرغبة في خوض غمار البحث في هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث بشكل أساسي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والقانونية، من أبرزها:

تحديد المفهوم الدقيق والماهية الحقيقية للشهادة الطبية التي أقرها المشرع.

معرفة وتحديد الجهات الطبية المخولة قانوناً بإصدار ومنح هذه الوثيقة.

تحديد دور ضابط الحالة المدنية أو الموثق المكلف بإبرام عقد الزواج ومدى أحقيته في إبرام العقد أو رفض توثيقه أو محل تسجيله في حال تبين له وجود شهادة طبية تتضمن موانع صحية.

تبيان موقع الشهادة الطبية من أركان وشروط عقد الزواج، من خلال البحث في مدى اعتبار السلامة الصحية شرطاً من شروط صحة العقد أو نفاذه.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أولاً: أسباب ذاتية:

تجربة قريبة لنا تزوجت من مدمن مخدرات ولم تستطع العيش معه فطلبت الطلاق. لا يمكننا فصل أنفسنا عن فئة الشباب المقبل على الزواج والراغب في بناء أسرة سليمة خالية من العيوب المرضية، الوراثية أو المعدية، والتي تنتقل للأبناء.

ثانياً: أسباب موضوعية:

أنه موضوع جديد، لم يتم التطرق إليه كثيراً بعد التعديلات الأخيرة. أهمية الشهادة الطبية، نظراً لكثرة الأمراض القاتلة التي تنتقل جنسياً ومنها مرض الإيدز (السيدا).

التعديل الجديد للمرسوم التنفيذي المتعلق بالشهادة الطبية.

الصعوبات:

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذا البحث في:

قلة المصادر والمراجع في هذا الموضوع.

لم تتم دراسة موضوع الشهادة الطبية بشكل كافٍ بعد آخر تعديل طرأ عليها.

الإشكالية:

يعد عقد الزواج من أقدس العقود التي أولاها المشرع والشريعة الإسلامية عناية خاصة، بالنظر إلى أبعاده المقاصدية التي تركز على تحقيق الاستقرار النفسي، وبناء أسرة سليمة، والحفاظ على النسل باعتباره النواة الأساسية للمجتمع. وتماشياً مع التطورات الطبية والاجتماعية الحديثة، برزت الحاجة إلى تفعيل الفحص الطبي قبل الزواج كآلية وقائية تهدف إلى الكشف عن الأمراض المعدية والوراثية التي قد تهدد سلامة الزوجين أو تؤثر سلباً على الذرية المستقبلية.

وعليه يمكن طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى يساهم اشتراط الفحص الطبي قبل الزواج في تحصين الأسرة وضمان استقرارها؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم عقد الزواج وما هي شروطه؟
- ما هو مفهوم الفحص الطبي وما هي طبيعة التحاليل والفحوص التي تكون محلاً للفحص الطبي؟
- ما هي مشروعية الفحص الطبي؟
- ما هي الأمراض والآفات التي يكشف عنها الفحص الطبي؟
- ما هي المسؤولية المترتبة عن تسجيل الزواج مع ثبوت المرض أو عامل الخطر؟

منهج الدراسة وخطة البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على ثلاث مناهج هي: المنهج التحليلي من خلال تحليل مواد قانون الأسرة والقوانين ذات الصلة، والمنهج الاستقرائي الذي ساعدنا في الوصول وصياغة نتائج عامة ومجردة بعد دراسة متأنية لمختلف التفاصيل المتعلقة بالفحص

الطبي قبل الزواج، وأيضا المنهج الوصفي. وقد استعملنا الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة لضبط الأسلوب وتنظيم الأفكار.

وللإجابة على الإشكالية السابقة، اعتمدنا على تقسيم خطة البحث حسب المنهجية البحث إلى مبحثين: المبحث الأول تحت عنوان ماهية عقد الزواج وشروطه

المطلب الأول تحت عنوان مفهوم عقد الزواج وأركانه، وفي فرعه الأول: مفهوم عقد الزواج وفي فرعه الثاني ركن عقد الزواج.

أما في المطلب الثاني كان عنوانه شروط عقد الزواج، في فرعه الأول الشروط الموضوعية والشروط الشكلية في الفرع الثاني، أما المبحث الثاني يندرج تحت عنوان الشهادة الطبية ومتعلقاتها في عقد الزواج وهو بدوره يقسم إلى مطلبين، المطلب الأول تحت عنوان الشهادة الطبية قبل الزواج في المرسوم التنفيذي 24-366 وهو بدوره يقسم إلى فرعين شروط تحرير الشهادة الطبية في عقد الزواج الفرع الأول،

أما الفرع الثاني تحت عنوان مشروعية الفحص الطبي في عقد الزواج.

والمطلب الثاني نعرض فيه أحكام الشهادة الطبية وآثارها في عقد الزواج قسمنا هذا المطلب إلى ثلاث فروع الفرع الأول يندرج تحت عنوان الأمراض والآفات التي يكشف عنها الفحص الطبي قبل الزواج.

أما الفرع الثاني خصص لآثار عدم إجراء الفحص الطبي على صحة عقد الزواج. والفرع الثالث: المسؤولية المترتبة عن تسجيل عقد الزواج مع ثبوت المرض أو عامل الخطر.

المبحث الأول

المبحث الاول: ماهية عقد الزواج

يعد الزواج من اهم المواضيع التي خصها الشارع برعاية خاصة وأفضى عليه قدسية خاصة ما جعله من أكثر العقود اهمية وذلك لما يترتب عليه من اثار لا تقتصر على الزوج أو الزوجة فقط انما تمتد الى المجتمع بأكمله

فالزواج يعتبر العماد الاول للأسرة وهي اللبنة الاساسية في بناء المجتمع فهي الخلية التي تنبى فيها الاجيال.

ولعل من اهم الركائز يبنى عليها الزواج هي الاركان وكذا المقاصد الشرعية التي جاء الزواج لأجلها لذلك قسمنا هذا المبحث الى مطلبين تطرقنا في المطلب الاول الى مفهوم الزواج واركانه والمطلب الثاني الى الشروط الموضوعية للزواج.

المطلب الاول: مفهوم عقد الزواج وأركانه

يعد الزواج من الركائز الاساسية التي يقوم عليها كيان الاسرة، ويتجلى ذلك من خلال اقامة علاقة زوجية شرعية بين الرجل والمرأة، تقوم على المودة والرحمة والتعاون بما يكفل استقرار الاسرة واستمرارها، ويعتبر من أسمى العقود لما له من دور محوري في حياة الافراد، اذ يساهم في بناء مجتمع اسري متماسك وقادر على النهوض بالأمة، لذا في هذا المطلب سنتحدث عن تعريف عقد الزواج في الفرع الاول، مشروعية عقد الزواج وحكمته في الفرع الثاني.

الفرع الاول: مفهوم عقد الزواج

سننتظر لتعريف عقد الزواج أولاً في اللغة، ثانياً في الاصطلاح، ثالثاً في القانون.

اولاً: تعريف عقد الزواج

1. تعريف عقد الزواج في اللغة: توجد عدة ألفاظ تعبر عن الزواج أبرزها لفظتي

الزواج والنكاح

الزواج: من الفعل زوج: الزاء والواو والجيم اصل يدل على مقارنة شيء لشيء من ذلك

الزوج زوج المرأة، والمرأة زوج بعلمها وهو الفصح.¹

لقوله تعالى : [اسكن أنت وزوجك الجنة.] (البقرة 35)، والزواج هو "اقتران الزوج

بالزوجة او الذكر بالأنثى"²

النكاح: معنى النكاح لغة من "الوطء، والعقد، تتألف القوم: تزوجوا".³ ويقال نكح فلان

امراً، اذا تزوجها وأنكحه المرأة، زوجه ايها، وامراً ناكح بغير هاء، ذات زوج"⁴

2. تعريف عقد الزواج في الاصطلاح:

هو علاقة شرعية تنشأ بين رجل و امرأة بمقتضى عقد رسمي على سبيل التأييد هدفه

احصان الزوجين وانجاب الاولاد.⁵

¹ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ط الأولى، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001، ص 442.

² مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 405.

³ سعدي أبو جيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، ط الثانية، دار الفكر، دمشق، سورية، 1988، ص 360.

⁴ عبد الله شيباني، الولاية في عقد الزواج من خلال قانون الأسرة الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الشهيد

حمة لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015، ص9.

⁵ الأستاذ الدكتور خلف بويكر، أحكام الزواج والطلاق وإثباتهما في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، ط 2022، مطبعة منصور

الوادي، 2022، ص 10.

عرفه الامام ابو زهرة بأنه: " عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة بما يحقق ما يقتضيه الطبع الانساني، وتعاونهما ويحدد مالكيهما من حقوق وما عليه من واجبات".¹

3. تعريف عقد الزواج في القانون:

عرف المشرع الجزائري عقد الزواج في م 04 ق.أ.ج بقوله: " الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل و امرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة اساسها المودة والرحمة و التعاون واحسان الزوجين والمحافظة على الانساب".²

م 4 ق. أ.ج عرفت عقد الزواج وكيفيته على انه عقد رضائي يقوم بتوافق ارادتي الطرفين هما الرجل و المرأة والهدف من الزواج هو تكوين اسرة قائمة على المودة والرحمة، وتعاون الزوجين في رعاية شؤون الاسرة وكذلك احسان النفس من العلاقات الغير شرعية، والمحافظة على الانساب من الاختلاط.

ثانيا: مشروعية عقد الزواج وحكمته

لقد عني الاسلام عناية خاصة بعقد الزواج لأهميته الكبيرة في بناء مجتمعات ونستنتج ذلك من خلال التأكيد على مشروعية عقد الزواج والتي نصفها كآآتي:

1. أدلة مشروعية الزواج

دل على شرعية الزواج والترغيب فيه كتاب الله وسنة رسوله واجماع المسلمين.

أ.من الكتاب: أمرنا الله سبحانه و تعالى بالزواج في كتابه بقوله: " فأنكحو ما طاب لكم ايمانكم ذلك أذنى ألا تعدلوا". النساء 3

¹ ورده دلال، قانون الأسرة، كتاب بيداغوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 57.

² م 4، القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم.

وكذلك قوله سبحانه: "وأنكحوا الإيامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم". النور 32.

كما انعم الله عز وجل على عباده بأن أوجد له شريكا في الحياة ورزقهم عن أزواجهم بنين وحفدة قال الله تعالى: "الله جعل لكم من انفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات". النحل 72

كذلك قوله: " ولقد ارسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية وما كان لرسول أن يأتي بآية الا بإذن الله لكل أجل كتاب". الرعد 38

وقد بين القرآن الكريم أهمية الصلة التي تجمع الزوجين في عقد الزواج وما نتج عن ذلك من آثار عظيمة فقال عز وجل: " يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منها رجالا كثيرا". النساء 1

وقال أيضا " ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون". الروم 21

ب. السنة:

رغبنا النبي صلى الله عليه وسلم في الزواج ودعى اليه في سنته لمن استطاع اليه ماديًا وجسديًا بقوله: " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج".¹

وكذلك قوله عليه أفضل الصلاة والسلام: " الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة".²

¹ سنن النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار الرسالة العلمية، ج 9، ط 1، رقم الحديث 2242، 2018 م، ص 296.

² صحيح مسلم أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج 5، رقم الحديث 1467، القاهرة، ص 1090 (1374هـ، 1955 م).

وقد نهى الرسول صلى الله عليه و سلم عن التبتل والترها والتفرغ للعبادة والانقطاع عن النساء وعن الدنيا لأنه اعتبر الزواج من سنة الاسلام باعتباره الطريق الانساني والاخلاقي الأوحد الذي يؤدي الى اشباه الغريزة الجنسية للفرد من غير اضرار بالمجتمع.¹

وفي ذلك ما رواه أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: "انتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله اني لأخشاكم الله واتقاكم له، لكني اصوم وافطر واصلي وارقد و اتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني".²

ج. الاجماع:

لقد أجمع المسلمون سلفا وخلفا على ان الزواج مباح ومشروع وانه سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والطريقة التي ارتضاها الله تبارك وتعالى للناس لإصلاح الطبيعة، عن مقتضياتها الطبيعية الفطرية وذكر الفقهاء ان الترهيب والتبتل هو طريقة نصرانية للتقرب الى الرب، بترك الزواج والعزوف عنه وهذا باطل شرعا.

اما الرهبانية، وهي الانقطاع عن الدنيا والاعراض عن الزواج بغرض التفرغ للعبادة فهي ليست مشروعة فقد ابتدعها بعض النصارى في عصر اضطهادهم، حسبما أخبر القرآن الكريم عن ذلك.³

2.الحكمة من عقد الزواج

تتمثل الحكمة من عقد الزواج في عدة مقاصد نلخصها كالاتي:

¹ بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 79.

² أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، ج 9، ص 24.

³ بلحاج العربي، أحكام الزوجية وآثارها في قانون الأسرة الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 94.

أ. في الزواج حفظ النسل وبقاء النوع الانساني، فالمقصد الشرعي من النكاح هو بقاء النسل وكثرة الذرية".¹

والهدف من حفظ النسل هو بقاء النوع الانساني وعدم انقراضه، من اجل تحقيق خلافة الله في الأرض وعبادته، ويتم استمرار النسل عن طريق الزواج بين الرجل و المرأة، ومن حكمة الله تعالى ان جعل التناسل بين البشر مختلف عن الحيوان، لأن الله تعالى كرم البشر عن سائر مخلوقاته.²

والاسلام أمرنا بحفظ النسل من خلال انجاب الاولاد وعدم قتلهم لقوله تعالى في سورة الانعام: [ولا تقتلوا أولادكم من املق] الآية 151.

ب. تحقيق السكن والمودة والرحمة:

لقوله تعالى في سورة الروم: [ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون] الآية 21، فقد جعل الله عز وجل الزواج وسيلة للطمأنينة والراحة بين الزوجين وجعل كل واحد منهما سكن للآخر وجعل بينهما مودة ورحمة.

ج. الاحسان والعفة:

"ان حق الاستمتاع هو حق مشترك بين الزوجين"،³ "فالزواج هو الطريق الشرعي لإشباع الغريزة الجنسية لكل من الزوجين".⁴ وهذا الحق يحقق مقصدا مهما من مقاصد

¹ ورده دلال، قانون الأسرة كتاب بيداغوجي، مرجع سابق، ص 61.

² قاسمي فتيحة، مقاصد الزواج وأثرها في المستجدات العملية المعاصرة، دراسة مقارنة بقانون الأسرة الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2024/2023، ص 54.

³ مرجع نفسه، ص 77.

⁴ ورده دلال، مرجع سابق، ص 61.

الزواج وهو اعفاف كل واحد من الزوجين، وإيجاد الحل النظيف للمسألة، وتجنب الوقوع في الرذائل وسيئ الأخلاق".¹

والله عز وجل أكد في آياته أن الهدف من الزواج هو التحصن والعفاف وليس إقامة علاقات غير شرعية لقوله تعالى: [وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُجِّلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ]. النساء الآية 24

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: [يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإن له وجاء].²

د. بناء الأسرة:

يتمثل الغرض من الزواج بناء الأسرة، فالزواج هو الركيزة الأولى لبناء أسرة، وتعد الأسرة هي الأساس الأولى الذي يبنى عليه المجتمع، فهو الخلية التي يتربى فيها الإنسان منذ ولادته، ويعرف منها حقوقه وواجباته وفيها تتكون لديه روابط الألفة والتآخي الإنساني.³

هـ. يحقق الزواج غايات اخروية:

وتتمثل الغايات الاخروية في أن الإنسان بعد موته يترك خلفه ولد يدعو له.⁴

¹ قاسمي فتيحة، مرجع سابق، ص 81.

² أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه اليه ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم، ح 5066، ص 630.

³ قاسمي فتيحة، مرجع سابق، ص 81.

⁴ وردة دلال، قانون الأسرة كتاب بيداغوجي، مرجع سابق، ص 61.

فعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: [إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له].¹

الفرع الثاني: ركن الرضا في عقد الزواج

الركن هو جانب الشيء القوي الذي يتوقف عليه وجوده بكونه جزء من الماهية فركن الشيء هو ما يقوم به الشيء ويتحقق به وجوده بحيث إذا انتفى لم يكن له وجود".²

ويعتبر ركن الرضا في عقد الزواج هو الركن الوحيد الذي يقوم عليه الزواج فلا يتصور انعقاد الزواج دون توافق ارادتي الطرفين.

سنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم ركن الرضا والصيغة في عقد الزواج، وأثر تخلف ركن الرضا في عقد الزواج.

أولاً : مفهوم ركن الرضا في عقد الزواج

لم يعرف ق أ ج ركن الرضا وإنما اكتفى فقط في ف الأولى م 10 بتحديد قسمي الرضا و اللفظ بصفة عامة، لهذا سنعرف ركن الرضا وفقاً للفقهاء.

1. تعريف الرضا في اللغة: "رضي فلان فلانة زوجة له، اختارها ورآها أهلاً له، مناسبة له".³

"مصدر من الفعل رضي"⁴ وضده السخط لقوله تعالى : [فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف]. البقرة 332

¹ أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ب 3-4/ ج 1631-1632، ص 770.

² وردة دلال، قانون الأسرة كتاب بيداغوجي، مرجع سابق، ص 64.

³ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج الأول، ط الأولى، عالم الكتاب، القاهرة، 2008، ص 903.

⁴ ابن منظور الإفرقي، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، ج 8، ص 302.

2. تعريف الرضا في الاصطلاح: هو امتلاء الاختيار وبلوغه نهايته، بحيث يفضي أثره الى الظاهر من ظهور البشاشة في الوجه ونحوها، ويعرف أيضا بأنه الرغبة في الفعل والارتياح له.¹

3. تعريف الرضا في القانون:

لم يعرف المشرع الجزائري الرضا، لكنه ذكر الرضا في نص م 9 ق. أ. ج "ينعقد الزواج بتبادل رضا الطرفين".²

ثانيا: الصيغة في عقد الزواج:

نصت م 10 ق. أ. ج: " يكون الرضا بإيجاب من أحد الطرفين وقبول من الطرف الآخر بكل لفظ يفيد معنى النكاح شرعا.

ويصح الايجاب والقبول من العاجز بكل ما يفيد النكاح لغة أو عرفا كالكتابة والاشارة".³
م 10 ق. أ. ج ذكرت أن الصيغة تتكون من الايجاب والقبول، ولكن المشرع الجزائري لم يقيم بتعريفهما أو التطرق الى شروطهما، ولهذا تأسيسا على نص م 222 ق. أ. ج، نتجه الى الأخذ بما ذهب اليه فقهاء الشريعة الإسلامية.

1. المقصود بالإيجاب والقبول:

أ. الإيجاب: هو اللفظ الصادر أولا من أحد المتعاقدين، وسمي بذلك لأنه يوجب على الطرف الآخر الرد عليه قبولاً أو رفضاً فيعد إيجاباً عرفياً.⁴

¹ بوسعيد رويضة، عيوب الإدارة في عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري - دراسة على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ع 01، مج الخامس، 2019، ص 395.

² م 9، القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق لـ 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

³ م 10 القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق لـ 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

⁴ المرغيناني برهان الدين، الهداية في شرح بداية المبتدي، ط 1، منشورات إدارة القرآن والشؤون الإسلامية، بكستان، 1417، ص 3.

كما عرفته محكمة النقض المصرية بأنه: "عرض يعبر به الشخص على وجه جازم عن ارادته في إبرام عقد معين".¹

ب. **القبول:** يعرف القبول بأنه الرد الصادر من الطرف الثاني الذي يعبر فيه عن موافقته التامة على العرض المقدم له من الطرف الأول، وبناءا عليه يطلق على صاحب العرض الأول (الموجب)، بينما يسمى الطرف الموافق (القابل)² وبتعبير آخر، القبول هو الإفصاح النهائي والجازم عن إرادة الشخص الذي وجه له الإيجاب، معلنا بذلك رغبته في إتمام التعاقد.³

2. طرق التعبير عن الإيجاب والقبول:

الوسيلة الأصلية للتعبير عن الإيجاب والقبول في عقد الزواج هي اللفظ وعندما يكون الشخص عاجزا عن الكلام، فتكون بالكتابة والاشارة.

أ. **التعبير بالكلام:** "الكلام أو القول أو اللفظ، هو الطريقة الأكثر استعمالا للتعبير عن الرضا، والإرادة لسهولة ووضوح دلالاته على المعنى المراد، وينعقد الزواج بالألفاظ الصريحة في الدلالة على معناه، زهي لفظي النكاح والزواج وما يشق منهما".⁴

وإذا صدر الإيجاب بإحدى الألفاظ الدالة على الزواج أو النكاح يرى جمهور الفقهاء أن القبول يتم بكل ما يدل عليه مثل "قبلت"، أو "رضيت" دون الحاجة للتفصيل لكن الشافعية خالفوا ذلك، فاشتروا في الرأي الأرجح عندهم أن يحدد القابل نوع العقد، فلا يكتفي بقول "قبلت" بل يجب أن يقول "قبلت النكاح".⁵

¹ محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري، ج 1، ط الأولى، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 108.

² محمد مصطفى شلبي، أحكام الأسرة في الإسلام، ط الرابعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2003، ص 27.

³ محمد صبري السعدي، مرجع سابق، ص 114.

⁴ بخوش رزيق، عيوب الرضا في عقد الزواج، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم السياسية، قسم الشريعة، 2018، ص 30.

⁵ بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد وفق آخر التعديلات ومدعم بأحدث اجتهادات المحكمة العليا، ج الأول، د ط، دار الثقافة، ص 190.

ولا يشترط أن يتم عقد الزواج باللغة العربية، إذ يجوز لمن يعجز عن النطق بما أن يعقد بغيرها من اللغات، شريطة أن تعبر الألفاظ المستخدمة صراحة عن معنى الإيجاب والقبول، وأن تؤدي ذات الدلالة المقصودة بكلمتي التزويج أو النكاح في اللغة العربية.¹ وقد استعمل لفظ الهبة في القرآن الكريم للدلالة على النكاح لقوله عز وجل: [وإمراة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي، إن أرادا النبي أن يستتبعها خالصة لك من دون المؤمنين] (الأحزاب 50)

ب. **تعبير الشخص العاجز عن الكلام:** ويتم ذلك بالكتابة أو الإشارة ويمكن أن يتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

– **التعبير بالكتابة:** يغتد بالكتابة كأداة للتعبير عن الإيجاب والقبول بين المتعاقدين الحاضرين في حالات الضرورة القصوى كحالات العجز عن النطق، ومع ذلك يمتنع قانونا وفقها اللجوء للكتابة في عقد الزواج، إذا كان الطرفان قادرين على التلفظ، وذلك لعقد النكاح من قدسية توجب التعبير عنه بأوضح الوسائل هو اللفظ المباشر، أما في حالة التعاقد بين بين غائبين (غير الحاضرين في مجلس العقد)، فقد أجاز الفقه التعبير بالكتابة نظرا لتعذر اللفظ، حيث تعامل الرسالة المكتوبة معاملة الخطاب الشفهي في اثبات الإرادة.²

– **التعبير بالإشارة:** قد يتعذر على أحد المتعاقدين التعبير عن رغبته في الزواج شفهيًا لعجز أو عائق يمنعه كالبحكم، فإذا كان عاجزا عن الكتابة أيضا، فإن عقد زواجه ينعقد صراحة بالإشارة المفهومة والدالة على إرادته وقصده، وتعتبر إشارته هنا

¹ مرجع نفسه، ص 190.

² ورده دلال، قانون الأسرة كتاب بيداغوجي، مرجع سابق، ص 66.

بمثابة اللفظ الصريح للشخص الناطق في سائر العقود، لتعذر واشتراط النطق في حقه قانونا وشرعا.¹

قال ابن تيمية "وصرح الأصحاب بصحة نكاح الأخرس اذا فهمت اشارته".²

- **التعبير بوسائل الاتصال الحديثة:** "يقصد بوسائل الاتصال الحديثة، وسائل الاتصال السمعية والسمعية البصرية كالهاتف والانترنت".³

يمكن إبرام عقد النكاح كغيره من العقود العادية، اما بحضور أطرافه في مكان واحد، أو في حالة غيابهم عن بعضهم، حيث تنطبق على الطرفين الغائبين الأحكام والضوابط الفقهية ذاتها المتعلقة بعقد البيع عن بعد، وفي هذا السياق يقول بدران أبو العينين بدران: "والزواج بالهاتف جائز، وتعتبر المحادثة بمجلس العقد، مادام الكلام من المتعاقدين في شأن الزواج، فإذا انتقل من حديث الزواج الى حديث في موضوع آخر انتهى مجلس العقد ويبطل الايجاب".⁴

غير أن عقد الزواج يمتاز عن سائر العقود القانونية والمالية الأخرى باشتراط وجود الشهود كعنصر أساسي لصحته.⁵

¹ أحمد فراج حسين، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية، د ط، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1977، ص 86.

² ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج 5، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ص 451.

³ عبد الحميد عيدوني، دور الإدارة في إبرام عقد الزواج وإنهائه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013، ص 53.

⁴ محفوظ بن الصغير، الاجتهاد القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في قانون الأسرة الجزائري، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2009/2008، ص 336.

⁵ مرجع نفسه، نفس الصفحة.

3. شروط الصيغة: ¹

أ. وحدة مجلس العقد: يجب أن يتم الإيجاب والقبول في نفس الجلسة، بحيث لا يحدث فاصل زمني أو فعلي طويل يشير إلى تراجع أحد الطرفين أو صرف نظره عن إتمام الزواج.

ب. تطابق القبول مع الإيجاب: يشترط أن يكون الرد بالموافقة، مطابقا تماما لما عرض في الإيجاب في كافة التفاصيل والشروط، دون أي اختلاف.

ج. وضوح الألفاظ ودلالاتها: يجب استخدام كلمات واضحة ومفهومة للطرفين تعبر صراحة عن رغبتهما في النكاح، سواء كانت هذه الألفاظ شرعية، لغوية أو متعارف عليها اجتماعية، وفي حالة عجز أحد الطرفين عن النطق كالمريض أو الأخرس، تعتمد وسيلته البديلة في التعبير.

د. بناء على م 1 ف 2 ق.أ.ج: إذا تعذر النطق، يصح التعبير عن الإيجاب والقبول عن طريق الكتابة الواضحة أو الإشارة المغمومة التي تدل قطعا على الرضا بالزواج.

هـ. التعاقد عن طريق المراسلة: في حالة غياب أحد الطرفين والتعاقد عبر الرسائل، يشترط حضور الشهود وقراءة الرسالة في نفس المجلس.

و. التجيز وعدم التعليق على شرط أو زمن مستقبلي: أن تكون الصيغة جازمة وفورية فلا يجوز تعليق الزواج على شرط مستقبلي، مثل زواجك ابنتي إذا تخرجت، لأن ذلك يعتبر وعدا بالزواج، وليس عقدا شرعيا مكتملا، كما تجدر الإشارة إلى إلغاء العمل بالوكالة في عقد الزواج بموجب الأمر 05.02.

¹ شرين شريفي، سلسلة مباحث في قانون الأسرة الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 20.

ثالثاً: آثار تخلف ركن الرضا في عقد الزواج

سنستعرض في هذا الفرع الى تخلف ركن التراضي في الشريعة الإسلامية ثم في قانون الأسرة الجزائري.

1. أثر تخلف ركن الرضا في الشريعة الإسلامية

لقد ذهب جمهور الفقهاء المسلمين الى أن تخلف الايجاب والقبول في عقد الزواج يجعله باطلا ومنعدما لما أصابه من خلل ولم يرتبوا عليه أية آثار وإذا تم الدخول هنا نميز بين حالتين.

- **في حالة الرجل والمرأة عالمين وعاقلين بالتحريم:** اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على وجوب التفريق بين الزوجين ويعتبرونه بمثابة زنا لكنهم اختلفوا على وجوب إقامة حد الزنا عليهما¹ في حين أبو الحنفية يرى أن الزواج الباطل في حد ذاته شبهة تدرأ الحدود ولكن هذا لا يمنع الزوجين من عقوبة التعزيز عليهما كما يرتب عندهم بهذا العقد ثبوت النسب وحرمة المصاهرة لأن المصاهرة تثبت عندهم بمحض الزنا.² على عكس المالكية أن الزنا لا تقع به حرمة المصاهرة لأن الحرام لا يحرم الحلال.³

- **أما في حالة ما اذا كان الزوجين جاهلين ببطلان الزواج أو عدم رضاهما به:** فان حد الزنا لا يقام ويترتب عليها بثوث النسب، وحرمة المصاهرة، نفقة العدة مع وجوب اثبات جهل الزوجين عن طريق اليمين عند المالكية، وعن طريق اليمين مع كون ما يدعيه ممكنا عند الشافعية، وعند الحنابلة ان يكون مثله يجهل عادة.⁴

¹ البري زكريا، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 118-119.

² أبو زهرة محمد، الأحوال الشخصية، القاهرة، دار الفكر العربي، ص 152.

³ بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الاسرة الجديد، المرجع السابق، ص 379.

⁴ فاطمة بومعزة، قانون الأسرة (الزواج والطلاق)، محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس، جامعة 8 ماي 1945 -قائمة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ص 69.

2. أثر تخلف ركن الرضا في قانون الأسرة

نصت على ذلك المادة 33 ف 1 "يبطل عقد الزواج اذا اختل ركن الرضا"¹ أي العقد باطلا بطلان مطلق واعتباره كأنه لم يكن وليس له أي وجود لعدم توافره على الركن الأساسي فيه وهو الرضا وبالتالي لا يترتب على العقد أي أثر² فلا توارث بين الزوجين طبقا لنص المادة 131 ق أ.ج.³

كما يجب على الزوجين أن يتفرقا إلا أنه يوجد استثناء نصت عليه المادة 40 ق أ ج⁴ في حالة تم الدخول وحملت المرأة وثبت أن الزواج باطلا فيثبت نسب الولد رعاية لحقوقه.

المطلب الثاني: شروط عقد الزواج

ويعرف الشرط لغة: (شرط) الحاجم شرطا من بابي ضرب وقتل الواحد شرطة وشرطت عليه كذا شرطا أيضا واشترطت عليه وجمع شرط شروط⁵.

ويشترط القانون الجزائري في صحة عقد الزواج توفر شروط محددة تنقسم شروط الزواج بدورها الى شروط موضوعية وشروط شكلية.

الفرع الأول: الشروط الموضوعية

نصت م 9 مكرر ق أ ج على: يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط الآتية:

- أهلية الزواج.

¹ م 33 رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ليونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم.
² سعادي على، الزواج وانحلاله في قانون الأسرة الجزائري -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة الجزائر -1-، كلية الحقوق، 2015/02/14، ص 52.

³ المادة 131 ق أ ج المعدل والمتمم بالأمر 02-05: "إذا ثبت بطلان النكاح فلا توارث بين الزوجين".

⁴ المادة 40 ق أ ج المعدل والمتمم بالأمر 02-05: "يثبت النسب بالزواج الصحيح أو بالاقرار أو بالنية أو بنكاح الشبهة وبكل زواج تم فسخه بعد الدخول...".

⁵ أحمد بن محمد بن علي الفيوم المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج الأول والثاني، ط الخامسة، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1922، ص 421.

- الصداق.
- الولي.
- شاهدان.
- انعدام الموانع الشرعية للزواج.¹

أولاً: شرط الأهلية:

تعريف الأهلية:

1. الأهلية لغة: "وهو أهل لكذا: مستوجب للواحد والجميع، وأهله لذلك تأهيلاً، وأهله وأه له أهلاً، واستهله، استوجبه".²

معناه: أهل لهذا العمل يعني الأجدد والأصلح لقوله تعالى: [وألزمتهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها]. الفتح 26

2. الأهلية اصطلاحاً:

عرفها الجرجاني أنها: "صلاحية الشخص لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه".³

3. الأهلية في القانون المدني الجزائري:

نصت المادة 40 ق.م.ج على: "كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية، ولم يحجر عليه، ويكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية، وسن الرشد تسعة عشر (19) سنة كاملة".⁴

¹ م 9 مكرر، القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق لـ 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم.

² مجد الدين فيروز أباري، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص 81.

³ شويفر عبد العالي، اشتراط الأهلية في الزواج دراسة فقهية قانونية، في مجلة الراحات للبحوث والدراسات، غرداية، العدد 2، مج 09، سنة 2016، ص 208.

⁴ الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

في القانون المدني يكون الشخص كامل الأهلية ويباشر حقوقه المدنية اذا كان بالغ سن الرشد وهو 19 سنة كاملة، ويكون متمتع بقواه العقلية.

4. الأهلية في قانون الأسرة الجزائري:

حددها المشرع الجزائري في نص المادة 07 ق. أ.ج التي تنص على: "تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19 سنة، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج".¹

لم يقم المشرع الجزائري بتحديد سن الزواج على أساس الأزمات الطبيعية مثلما قام الفقهاء بتحديد بل على أساس سن معينة يفترض فيها البلوغ في المستقبل على الزواج والقدرة على تحمل متاعبه.

أنواع الأهلية:

الأهلية نوعان أهلية وجوب وأهلية أداء.

أ. أهلية وجوب: "وهي صلاحية الانسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه".²

وتسمى عند الفقهاء بالذمة: وهي صفة قانونية يقرها الشرع لإنسان تجعله مؤهلا لإكتساب الحقوق وتحمل الواجبات، وهي صفة ملازمة لكل انسان منذ تكونه جنينا في بطن أمه حتى مماته: فهي خاصية فطرية تولد مع الانسان، فهو مجموعة من الحواس الظاهرة، والقوى العقلية والنفس الداخلية يتطلب أن يكون للإنسان قدرة مميزة لا توجد عند غيره من الحيوانات.³

¹ م 7 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

² شويرف عبد العالي، مرجع سابق، ص 210.

³ ابتسام مليط، الترخيص بالزواج قبل سن الأهلية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2011/2012، ص 12.

"وبالتالي فالذمة هي الإستعداد الفطري للإنسان، أو هي الخاصية التي ميز الله بها الانسان عن سائر الحيوانات، أو هي إنسانية الإنسان".¹

ب. أهلية الأداء:

"وهي صلاحية الانسان لأن يطالب بالأداء، لأن تعتبر أقواله وأفعاله، تترتب عليها آثارها الشرعية".²

3. عوارض الأهلية:

قد تتأثر الأهلية ببعض العوارض فتتقصها أو تعدمها.

أ. تعريف عوارض الأهلية:

لغة: "مفرد عارض، ج عارضون وعوارض (الغير العاقل)، اسم فاعل من عرض
أعرض لشديد العارض، حادث غير متوقع يصاب به المرء، مانع، حائل".³
اصطلاحاً: هي حالات تطرأ على الشخص فتؤثر على عقله، فتضعفه أو تذهبه بعد
اكتماله.⁴

ب. أنواع العوارض:

1. العوارض المعدة للأهلية: هي تلك العوارض التي تؤثر في ملكات العقلية،⁵ وتتمثل
هذه العوارض في الجنون والعتة.

¹ ابتسام مليط، مرجع نفسه، ص 12.

² شويرف عبد العالي، مرجع سابق، ص 201.

³ أحمد مختار، مرجع سابق، ص 1482.

⁴ ابتسام مليط، مرجع سابق، ص 94.

⁵ محمد بشير عوارض، الأهلية والحلول القانونية المقررة لها في التشريع الجزائري دراسة مقارنة، مجلة صوت القانون، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، ع 2، ج الخامس، 2018، ص 76.

- الجنون:

لغة: زوال العقل أو فساد فيه.¹

اصطلاحاً: عرفه وهبة الزحيلي "هو اختلال العقل بحيث يمنع، من جريان الأفعال والأقوال علة نهجه الا نادراً".²

قانوناً: لم يعرف المشرع الجزائري الجنون لكن ذكره في م 42 ق.م.ج بقولها: "لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية...، أو جنون".³

- العتة:

لغة: هو نقص العقل، وقيل العتة الدهش.⁴

اصطلاحاً: "هو حالة الرعونة والدهشة، أو نقصان العقل، وقلة الفهم والاختلاط في الكلام دون أن يرقى الى مرتبة الجنون".⁵

2. العوارض المنقصة للأهلية: هي تلك العوارض التي تمس قدرة الشخص فتؤثر في حسن تدبيره،⁶ وتتمثل هذه العوارض في السفه وذا الغفلة.

¹ سعدي أبو جيب، مرجع سابق، ص 69.

² وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، الباب الأول، الفصل الثالث، دار الفكر، ط أولى، ص 163.

³ م 42، الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

⁴ سارة مقدم، الأهلية وأثر تخلفها في قضايا شؤون الأسرة بين الفقه الإسلامي وقوانين الأسرة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016/2015، ص 32.

⁵ سلامي ساعد، مراحل الأهلية وأثر عوارضها على صحة التصرفات في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ع 2، مج 6، 2021، ص 40.

⁶ بوطار رجاء، شداي محسن، أثر عوارض الأهلية على الطلاق بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، ع 1، مج 8، 2023، ص

- السفه:

لغة: سفيه، وسفاها، وسفاهة، خف وطاش وجهل، ويقال سفه علينا: جهل وسفه الحق وعليه: جهله ويقال سفه سفه علينا جهل".¹

ويقصد بالسفه خفة العقل والجهل لقوله تعالى: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم الا من سفه نفسه). البقرة 130

إصطلاحاً: هي حالة من الخفة تصيب الانسان فتحمله على القيام بأفعال تناقض العقل والشرع مع استمرار وجود العقل لديه.²

- **الغفلة:** لغة: السهو والترك، لقوله تعالى: (وهم في غفلة معرضون)، (الأنبياء 01)، غفل عنه غفولاً: تركه وسها عنه.³

اصطلاحاً: عدم الاهتمام الى التصرفات التي فيها منفعة بسبب طيبة القلب الى درجة السداجة وسهولة الخداع.⁴

ولقد ذكر ق.ح.م.ج السفه والغفلة في م 43 واعتبر السفيه وذي الغفلة ناقص الاهلية.

4. الترخيص القضائي بالزواج:

م 7 ق. أ ج السابقة الذكر حددت سن الزواج للرجل والمرأة ب 19، غير أنه يمكن للقاضي أن يرخص بالزواج قبل سن 19 سنة، اذا كانت هناك مصلحة أو ضرورة، ورأى أنهما قادرين على الزواج.

¹ مجمع اللغة العربية المعاصرة، المعجم الوسيط، ج الأول، ط الثانية، شبكة كتب الشيعة، طهران، ايران، د س ن، ص 434.

² وهيبة بوطيش، الأهلية القانونية في التشريع الجزائري، دفا تر السياسة والقانون، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ع 3، مج 2، 2022، ص156.

³ مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مج واحد، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص 1196.

⁴ محمد بشير، مرجع سابق، ص 79.

ما يمكن قوله أن تقدير المصلحة والضرورة التي هي مناط الترخيص، تعتبر معيارا نسبيا يتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، وعلى القاضي أن يدرس الطلبات المعروضة حالة بحالة، وأن يكون حذرا في تقدير المصلحة التي هي مناط الترخيص".¹ ومثال عن السلطة التقديرية التي يتمتع بها القاضي في تقدير المصلحة، حالة الفتاة البالغة 17 سنة، وكانت دون ولي يتولى حمايتها ورعايتها فإن المصلحة تقتضي حفظ شرفها بإبرام عقد الزواج.²

- **شرط القدرة:** تعتبر القدرة أساس كافة التصرفات، فلا يمكن لأي شخص أن يلزم بالقيام بتصرف معين اذا انتقت قدرته على تنفيذ الالتزام، اذ يعد ممارسة الحياة الزوجية احدى هذه التصرفات التي تستوجب على طرفي العلاقة الزوجية أن يتمتعا بالقدرة على الزواج لأنها مناط لتحقيق المصلحة لكليهما".³

فالفتاة التي ترغب في الزواج وخافت على نفسها من الوقوع في الفاحشة بسبب عدم الزواج وتقدم اليها رجل تتوافر فيه الكفاءة والقدرة المالية، جاز للقاضي الترخيص بزواجهما.⁴

5. أثر تخلف الأهلية في عقد الزواج:

إذا تم إبرام عقد الزواج من طرف عديمي الأهلية أن ناقصيها تطبق الأحكام التالية:

¹ بوجاني عبد الحكيم، إشكالات انعقاد وانحلال الزواج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص المعمق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014، ص 53.

² طواهري محمد، مبدأ المصلحة في الترخيص بالزواج، مجلة البيان للدراسات القانونية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ع 1، مج 10، 2025، ص 146.

³ براهيمي ليدية، ظاهرة زواج القصر أية حماية؟ دراسة مقارنة في ظل التشريع الجزائري والمغربي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية الجزائر، ع 01، مج 15، 2022، ص 1711.

⁴ طواهري محمد، مرجع سابق، نفس الصفحة.

إذا أبرم عقد الزواج وكان أحد الزوجين أو كلاهما فاقدا للأهلية، عد الزواج باطلا، ويجوز لكل ذي مصلحة المطالبة ببطلانه، إلا أن الدخول يترتب عليه ثبوت النسب ووجوب الاستبراء.¹

يكون زواج القاصر المميز والسفيه وذو الغفلة قابلا للإبطال حيث يحق لولي القاصر المطالبة بالإبطال خلال أجل سنة من الدخول، كما يحق للطرف الآخر رفع الطلب خلال سنة من بلوغ القاصر سن الرشد أما بالنسبة للسفيه وذو الغفلة فيجوز لوليها أو للطرف الآخر طلب الإبطال خلال سنة من الدخول، وفي جميع الحالات يثبت النسب بالدخول وتجب العدة.²

ثانيا: شرط الولي

يعتبر الولي شرط جوهري لصحة عقد الزواج ومن المسائل التي أثارت جدل كبير بين فقهاء الشريعة الإسلامية ومحل نقاش بين علماء القانون حول مدى الزامية وجوده من عدمه في ابرام عقد الزواج.

1. تعريف الولاية:

أ. التعريف اللغوي:

الولاية بكسر الواو هي النصرة والمحبة والولي هو الناصر والمحب والمعين، كما تأتي بمعنى القيام بأمر الشخص والمتولي لشؤونه.³

¹ فاطمة بومعزة، قانون الأسرة (الزواج والطلاق)، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس جدد مشترك، قسم الحقوق، 2024/2023، ص 76.

² مرجع نفسه ص ص 76-77.

³ ابن المنظور، لسان العرب، ج 15، دار صادر، بيروت، 1997، ص 407.

والولي ضده العدو المالك، نقول ولي اليتيم أو القتل، بمعنى المالك أمرهما، وولي المرأة الذي يلي عقدها عند الزواج.¹

ب. التعريف الاصطلاحي:

عرفها الفقه الحنفي بأنها "تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى".

أما عند المالكية عرفها ابن جزيء "أن الولاية خمسة أنواع: ولاية الإسلام: ولاية يورث بها مع عدم غيرها، ولاية الحلف، وولاية الهجزة، وكأن يتوارث بهما أول الإسلام ثم فسخ، وولاية العتق والقربة وولاية العتق والميراث بهما ثابت".

الحنابلة "هي تنفيذ التصرف في حق غير المكلف مولى عليه لقصور نظره".

أما الشافعية أشاروا الى الولاية على أنها سلطة تمنح الشخص إما على نفسه وإما على غيره واقتصر على ذكر الشروط التي يتوجب توفرها في الولي هي الإسلام، الذكورة، العقل، البلوغ، الحرية، الرشد، العدالة.²

2. شروط الولي:

لم ينص قانون الأسرة على الشروط الواجب توافرها في الولي، وعليه سنشير إلى أهم الشروط الواردة في الفقه الإسلامي.

أ. الشروط المتفق عليها:

1. العقل والبلوغ: يجب أن يكون الولي كامل الأهلية بالغا سن 19 سنة و متمتع بكامل قواه العقلي.

¹ الزمخشري الامام أبي قاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، قاموس عربي-عربي، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 743.

² سمير شيهاني، شرط الولي في عقد زواج المرأة الراشدة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/10/22، ص ص 34، 33، 31، 29.

2. الإسلام: يشترط إتحاد الدين بين الولي والمولى عليه فلا ولاية لغير مسلم على مسلم.

ب. الشروط المختلف فيها:

1. الذكورة : إشتراط المالكية والشافعية والحنابلة أن يكون الولي ذكرا لأن المرأة عندهم لا تثبت لها ولاية لا على نفسها ولا على غيرها وإنما الذي يزوجه وليها بخلاف الحنفية الذي يجيزون ولاية المرأة.¹

2. العدالة: يرى الشافعية والحنابلة أن الولاية لا تثبت لغير عادل فالفاسق لا ولاية له على غيره لأنه ليس برشيد أما الحنفية والمالكية يرون أن العدالة ليست شرطا في ثبوت الولاية وفسق الأب لا يمنع من شفقته على أولاده مراعاة مصلحتهم.²

3. الرشيد (حسن التصرف) : الشافعية والحنابلة من شروط الولي عندهم بأن يكون رشيدا فعند الحنابلة معناه : أن يعرف الولي الكفاء ومصالح النكاح و عند الشافعية هو الذي لا يبدر المال، أما المالكية والحنفية لا يعتبرون الرشيد شرطا في الولي.³

3. أنواع الولاية

تنقسم الولاية إلى ثلاثة أقسام:

أ. ولاية على النفس: تتعلق بالإشراف على الشؤون الشخصية للقاصر التي تنقسم بدورها إلى ولاية الحضانة، ولاية الكفالة، ولاية التزويج.

¹ أبو بكر لشهب، التعسف في استعمال حق الولاية بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري ولاية الزواج والقصر نموذجا، بحث لنيل شهادة الماجستير الشريعة والقانون، جامعة وهران، كلية العلوم الإسلامية والحضارة الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، 2008/2009، ص 35.

² علل أمال، أولال علي حسين، الولاية في عقد الزواج بين سيادة التشريع الإلهي وتسيّد القانون الوضعي في : المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المخبر المتوسطي للدراسات القانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر تلمسان الجزائر ، ع 2، مج 07، 2022/12/31، ص 46

³ أبو بكر لشهب، المرجع السابق، ص 36.

ب. ولاية على المال: هي سلطة شرعية تمكن صاحبها من إنشاء العقود الخاصة بالأموال والقيام بتنفيذها.¹

ج. ولاية على النفس والمال معاً : كولاية الأب على أولاده له ولاية النفس بتزويجهم وولاية المال بالإنفاق عليهم والتي تهمنا في موضوعنا هي ولاية التزويج وتعد صورة من صور الولاية على النفس وهي نوعان:

1. ولاية إختيارية (ولاية المشاركة) : تثبت للعاقلة البالغة لا يكون للولي أن يزوج من تحت ولايته بدون رضاها وإنما لا بد أن يشتركان في الاختيار.²

2. ولاية إجبارية : تثبت للقاصرة ومن في حكمها كالمجنون والمعتوه وهي سلطة الولي الكاملة في أن يستبد في تزويج من تحت ولايته بغير ادنه ورضاه.³

4. دور الولي في عقد الزواج:

نصت على ذلك المادة 11 ق آج "تعقد المرأة الراشدة زواجها بحضور وليها هو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص آخر تختاره".

يتولى زواج القصر أولياؤهم وهم الأب فأحد الأقارب الأولين والقاضي ولي من لا ولي له⁴ فالمشرع هنا ميز بين المرأة الراشدة والقاصرة.

أ. بالنسبة للمرأة العاملة الراشدة : يجوز لها أن تتولى إبرام عقد زواجها بنفسها فلا "يعتبر الولي شرطاً في الزواج بل حضوره شكلي لا يتعدى كونه شاهد على عقد زواجها

¹ بشير راضية ، المركز القانوني للزوجين في الأسرة ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ، 2020/2021، ص 42.

² أحمد نصر الجندي ، شرح قانون الأسرة الجزائري ، دار الكتب القانونية، مصر، 2014، ص 51.

³ بن شويخ رشيد، شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل ، دراسة مقارنة بعض التشريعات العربية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 66.

⁴ م 11 ، القانون رقم 84 - 11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 ويونيو لسنة 1984 ، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم .

ولها أن تختار وليها بكل حرية ما بين أبوها أو أحد أقاربها" أو أي شخص آخر تختاره".¹

ب. بالنسبة للمرأة القاصرة : لا تتزوج إلى بواسطة الولي فهو ممثل المرأة الذي يقف بجانبها ويكتب إسمه في عقد الزواج وهو المعبر عن إرادتها و شروطها في مجلس العقد في حدود مهمته كما لا يجوز لها أن يجبرها على الزواج ويستحسن أخذ إذنها ومشاورتها لأن المشرع أحاطة الولاية بسياج من الحماية بعيدا عن الضغط والإجبار والإكراه.²

5. أثر تخلف الولي في عقد الزواج :

نصت المادة 33 ف 2 بأنه "إذا تم الزواج بدون شاهدين أو صداق أولي في حالة وجوبه يفسح قبل الدخول ولا صداق فيه ويثبت بعد الدخول بصداق المثل"³ فالمشرع ميز بين المرأة الراشدة والقاصرة بذكر عبارة "في حالة وجوبه" أي في حالة زواج القاصر بدون شرط الولي يفسح قبل الدخول ولا صداق فيه ويصبح العقد أنه لم يكن كون أن الصداق تستحقه المرأة بالدخول الحقيقي.

أما وإن حدث وأن تزوجت القاصرة بدون وليها وتم الدخول بها شبت العقد بصداق المثل.⁴

أما في غياب أو انعدام الولي في عقد الزواج المرأة الراشدة لا يؤثر على عقد الزواج ولا يؤدي إلى بطلانه وإلى فسخه.⁵

¹ لحسين بن الشيخ أثملوريا ، قانون الأسرة ، دراسة تفسيرية، ج 1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د ت ن، ص 29.
² علي بودفع ، حدود سلطة الولي في الترويج في ضوء الشريعة والقانون ، مجلة البحوث والدراسات انسانية ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، 2007 ، ص ص 257، 260.

³ م 33، القانون رقم 84 - 11 المؤرخ في رمضان عام 1404 الموافق و يونيو سنة 1984 ، المتضمن قانون الأسرة المعدلة والمتمم.
⁴ قارون فازية ، دور الولي في عقد الزواج بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون تخصص قانون الأسرة ، جامعة العقيد أ كلي محند أولحاج البويرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون الخاص، 2014/2013، ص 109.

⁵ عقلة علاء ، دريد ملكي ، مكانه الولي في إنعقاد الزواج في المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة ، ع 2 ، مج 9، 2024/12/01، ص 18.

ثالثاً: شرط الصداق

اعتبر المشرع الجزائري الصداق شرطاً من شروط عقد الزواج ونظم أن أحكامه من خلال أربعة مواد 14، 15، 16، 17 سنوضحها من خلال النقاط التالية:

1. تعريف الصداق:

أ. التعريف اللغوي:

الصداق يفتح الصاد وكسرهما مهر المرأة وكذا الصدقة، وأصدق المرأة سمي لها صداقاً.¹ وله عدة أسماء منها، نحلة، فريضة، أجر، عقر، طول، علائق.

ب. التعريف الاصطلاحي:

عرفه الحنفية: "هو اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابل البضع إما بالنسبة أو بالعقد"

المالكية: "هو ما يعطي مزوجة في مقابل الاستمتاع بها"

الحنابلة: "هو ما وجب بنكاح أو وطئ أو تقويت بضع قهراً كرضاع ورجوع الشهود."²

ج. التعريف القانوني:

عرفه المشرع الجزائري في المادة 14 ق آج "ما يدفع نحلة للزوجة من نقود أو غيرها من كل ما هو مباح شرعاً وهو ملك لما تتصرف فيه كما تشاء."³

2. أنواع الصداق:

يكون الصداق على نوعين أساسيين:

¹ الرازي زين الدين محمد بن أبي بن عبد القادر الحنفي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط 5، مكتبة العصرية، لبنان، 1999، ص 174

² سهايلية بسمه، زازون اكلي، استحقاق المطلقة الصداق بالدخول والخلوة الصحيحة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقوانين الأسرة المغربية، مجلة الدراسة والبحوث بن يوسف بن خدة، الجزائر، ع2، رقم 8، 2013/06/20، ص ص 185-186.

³ م 14 القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

أ. **الصدّاق المسمّى** : هو ذلك المبلغ من المال، الذي اتفق عليه الزوجين أو أوليائهم وتمت تسميته في العقد الصحيح ، أو فرض بعده بالتراضي .

ب. **صدّاق المثل** : هو مهر امرأة تماثل الزوجة وقت العقد فيما يلي: التدين ، الجمال، البلد ، العقل التعليم...الخ.¹

3. تأجيل وتعجيل الصدّاق:

"هو ما أشارت إليه المادة 15 ف 1 ق أ ج "يحدد الصدّاق في العقد سواء كان معجلاً أو مؤجلاً" ² نص المشرع الجزائري من خلالها على وجوب تحديد قيمة الصدّاق في عقد الزواج كما أجاز أن يكون معجلاً أي حال إبرام العقد أو مأجل أي في أجل آخر وهذا حسب العرف السائد في المكان كأن تقبضه الزوجة ولو لم يتم الدخول بها أودون إبرام العقد كما لا يجوز الاتفاق على إسقاطه.

4. موجبات الصدّاق:

نصت على ذلك المادة 16 ق أ ج "تستحق الزوجة الصدّاق كاملاً بالدخول أو بالوفاة وتستحق نصفه عند الطلاق قبل الدخول"³ وبالتالي تستحق الزوجة الصدّاق في حالات معينة.

5. الدخول الحقيقي بالزوجة:⁴

يتأكد للزوجة المهر كاملاً بالدخول سواء كان مسمى وقت العقد أو مهر المثل لأنها بالدخول قد استوفت جل أحكام العقد من جانب الزوجة وهذا ما قصت به المحكمة

¹ عبد القادر بن حرز الله، أحكام الزواج والطلاق في الفقه الاسلامي وقانون الأسرة الجزائري حسب آخر تعديل ، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص ص 137،138.

² م 15، القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

³ م 16، القانون رقم 84-11، المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

⁴ الدخول الحقيقي : هو الاتصال الجنسي أو الوطئ من الزوج لزوجته ويترتب عليه وجوب كامل المهر غير أنه لا يشترط أن يحصل في غياب الموانع الشرعية كالحيض أو النفاس أو الصيام فالوطني في هذه الحالات حرام ولكن إذا تم فيثبت لها كل المهر كما لا يشترط فيه إزالة بكرة الزوجة .

العليا في أحد أحكامها "من المقرر فقها وشرعاً أن الزوجة تستحق الصداق كاملاً بمجرد الدخول واختلاء الزوج بها وهذا و من ثم فإن القضاء بخلاف هذا يسمى المبدأ يعد خرقاً الأحكام الشريعة".¹

ب. الوفاة:

تستحق الزوجة الصداق كاملاً في حالة وفاة الزوج قبل الدخول أو بعده لأنه يثبت لها بمجرد العقد فيعتبر ديناً على عاتق الزوج فلا يسقط بالموت سواء كان طبيعياً أو بقتل الزوج نفسه إلا أنه أغفل سهواً ذكر وفاة الزوجة كسبب موجب للصداق كله.²

ج. الخلوة الصحيحة:³

لم ينص المشرع الجزائري على ذلك غير أنه جاء في القرارات الصادرة عن المحكمة العليا التي أقرت باستحقاق الزوجة كامل الصداق بالخلوة الصحيحة من بين قراراتها "ومن المقرر شرعاً أن إنتقال الزوجة إلى بيت الزوجية واختلاء الزوج بها في بيته وغلق بابه وهو الذي يعبر عنه شرعاً بإرخاء السترة أو الخلوة والاهتداء بالدخول ويعتبر قولاً فعلياً" يرتب عليه الآثار الشرعية وتنتال الزوجة كامل صداقها.⁴

كذلك القرار الذي جاء فيه " من المقرر شرعاً وقانوناً أنه إذا أبرم عقد الزواج وتأكدت الخلوة بين الزوجين أصبح للزوجة الحق في جميع توابع العصمة وكامل صداقها حتى ولد و لم يتم الاحتفال بالدخول".⁵

¹ أنظر : قرار رقم 55116 ، صادر بتاريخ 09/05/1988 ، المحكمة العليا ، غرفة الأحوال الشخصية ، المجلة القضائية ، العدد 2 ، 1992 ، ص 44.

² دليلاً فركوس، جمال عياش ، محاضرات في قانون الأسرة ، إنعقاد الزواج، دار الخلدونية، الجزائر، 2016، ص ص 129-130.

³ الخلوة الصحيحة (الدخول الحكمي) : هو إجتماع الزوجين ، بعد العقد الصحيح في مكان يأمنان دخوله الغير عليهما دون أن يشترط أن تتم في غياب الموانع الشرعية النفاس الحيض، الصيام ، خلافاً للدخول الحقيقي .

⁴ أنظر قرار رقم 74375 ، صادر بتاريخ 02/10/1989 ، المحكمة العليا ، غرفة الأحوال الشخصية ، المجلة القضائية ، ع 1 ، 1993 ص 34 .

⁵ انظر: قرار رقم 74375 ، صادر بتاريخ 18/06/1991 ، المحكمة العليا، غرفة الشخصية ، المجلة القضائية ، ع 1 ، 1993 ص 61 .

د. الطلاق قبل الدخول:

تستحق الزوجة نصف المهر إذا طلق الزوج زوجته بعد العقد قبل الدخول سواء كان ذلك بإرادة الزوج أو بتراضي من الزوجين أو بطلب من الزوجة.¹

5. النزاع حول الصداق:

لقد حسم المشرع الجزائري مسألة الخلافات حول الصداق في نص المادة 14 ق آج " في حالة النزاع في الصداق بين الزوجين أو ورثتهما وليس لأحدهما بينة وكان قبل الدخول، فالقول للزوجة أو ورثتها مع اليمين وإذا كان بعد البناء فالقول للزوج أو ورثته مع اليمين ".²

فمن خلال المادة أن القاعدة المذكورة تطبق على جميع حالات النزاع سواء كان متعلقة بالتسمية أو المقدار أو صنفه أو نوعه أو في القبض ويمكن تقسيمها إلى حالتين:

أ. حالة الخلاف في الصداق قبل البناء:

إذا لم يكن هناك دخول وحدث خلاف بين الزوجين أو ورثتهما من حيث قيمة الصداق أو زمان أو وقت دفعه ولم تكن هناك بينة للمدعي أو المدعى عليه فالقول هنا للزوجة أو ورثتها مع اليمين .

¹ تواتي نورة، منازعات الصداق في قانون للأسرة الجزائري والشرعية الإسلامية ، المركز الجامعي صالح أحمد النعامة الجزائر، ع 2، مج 09، 2021/10/31، ص ص 1551، 1552، 1553.

² م 17 ، القانون رقم 84 - 11 المؤرخ في رمضان عام 1404 ، الموافق لـ 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

ب. حالة الخلاف في الصداق بعد البناء:

إذا أثار نزاع حول الصداق بعد الدخول بين الزوجين أو بين أحد الزوجين وورثة الزوج الآخر أو بين ورثة الزوجين ولم تكن لأحدهما بينة فهذا القول للزوجة أو ورثته مع اليمين.¹

6. أثر تخلف الصداق:

نصت ف 2 من المادة 33 ق آج على أنه "إذا تم الزواج بدون شاهدين أو صداق أو ولي في حالة وجوبه يفسح قبل الدخوله ولا صداق فيه ويثبت بعد الدخول بصداق المثل".²

لقد رتب المشرع الجزائري أثراً في حالة الزواج دون شرط الصداق هو فسخ عقد الزواج متى اكتشف الخل قبل البناء ولا صداق فيه، أما إذا اكتشف الخل بعد البناء فإن المشرع قضى بتصحيح العقد بمهر المثل.³

رابعاً: شرط الاشهاد

لقد نص قانون الأسرة الجزائري على الاشهاد في الزواج دون أن يعرفه أو يحدد شروط الشهود حتى تصح شهادتهم مما يحتم علينا الرجوع الى أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لنص م 222 ق.أ.ج.

1. تعريف الشهادة: سنعرف الشهادة في اللغة وفي الاصطلاح.

¹ عمر سدي، الحماية القانونية لحق الزوجة في الصداق، مجلة اقتصادية، الاجتهاد الدراسة القانونية والاقتصادية للمركز الجامعي لتامنغست، ع 02، مج 08، 2019، ص 65.

² م 33 القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم.

³ محمد لمين مسيح، النظام العام بين الشريعة الإسلامية والقانون (الزواج وانحلاله نموذجاً)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم الإسلامية قسم الشريعة، 2024/2023، ص 167.

أ. في اللغة: "شهد على كذا، شهادة، أخبر به خبراً قاطعاً، ولفلان على فلان بكذا، أدى ما عنده من الشهادة، وبالله: حلف وأقر بما علم، أشهده على كذا، جعله يشهد به".¹

ب. في الاصطلاح: تطلق الشهادة على الخبر الذي يخبر به صاحبه عن أمر حصل لقصد الاحتجاج به لمن يزعمه، والاحتجاج بوه (هكذا وجدتها)، على من ينكره.²

والاشهاد في عقد الزواج: فهو حضور أشخاص محددين وقت اجرائه للثبوت من وقوعه، يعد من وسائل الإثبات التي يعتد بها قضائياً، لإثبات قيام الرابطة الزوجية، في حالة انكار أحد الزوجين لوجود علاقة صحيحة.³

2. شروط صحة الاشهاد على عقد الزواج:

تختلف الشهادة في عقد الزواج عن غيره من العقود، لما يميز هذا العقد من حيث خطورته على المجتمع بصفة عامة، وعلى أطرافه بصفة خاصة، وبصفة أخص لما يترتب عليه من آثار من نسب وحقوق وغيرها، لذا فإن الاشهاد لتمييزه، لا بد أن تتوفر في الشاهد شروط معينة كي تقبل شهادته على العقد.

أ. **العقل:** الشاهد يجب أن يكون عاقلاً، لأن الهدف من الاشهاد الإعلان والاثبات في حالة الجحود، ولهذا فلا تصح شهادة المعتوه والمجنون طبقاً للمادة 42 ق.م.ج و 85 ق.أ.ج.⁴

ب. **البلوغ:** ولقد ذكرت م 33 ف.ح.م. ج⁵ الشهود لكنها لم تذكر شهود عقد الزواج، بل الشهادة في العقود بصفة عامة، حيث اشترطت أن يكونوا الشهود بالغين سن 19

¹ مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ص 497.

² ورده دلال، قانون الأسرة كتاب بيداغوجي، مرجع سابق، ص 95.

³ مرجع نفسه ص 96.

⁴ وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 37.

⁵ م 33 الأمر رقم 20/70، المؤرخ في 19 فبراير، 1970.

سنة على الأقل ولا يهم إذا كانوا من الأقارب أو غير الأقارب والمادة لم تحدد جنس الشاهدين ذكر أو أنثى، ويتم اختيار الشهود من قبل المعنيين.

ج. الإسلام: اتفق الفقهاء على أنه إذا كان الزوجين مسلمين يجب أن يكون الشهود مسلمين لقوله تعالى: (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا). النساء 141

غير أن الفقهاء اختلفوا بشأن حالة الزواج من كتابية، حيث أجاز المذهب الحنفي شهادة غير المسلمين من دين الزوجة وجمهور الفقهاء اشترطوا أن يكون الشاهدين مسلمين.¹

د. العدالة: ويقصد بها الاستقامة واتباع تعاليم الدين بأن يكون مستور الحال غير مجاهر بالفسق والانحراف، وقد اشترط جمهور الفقهاء هذا الشرط في عقد الزواج.² لقوله تعالى: (وأشهدوا ذوي عدل منكم). الطلاق ولقوله صلى الله عليه وسلم : (لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل).³

هـ. الذكورة: لقد استقر القضاء الجزائري القديم على اشتراط الذكورة في الشاهدين في عقد الزواج آخذا برأي الجمهور، "ان الشهادة المقررة في الزواج شهادة عدلين ذكرين،⁴ ولقوله تعالى: (...واستشهدوا شهادين من رجالكم). البقرة 282.

وأیضا ما رواه أبو عبيدة عن الزهري عن ابن المسيب أنه: (مضت السنة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام، أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق).⁵

¹ بلحاج العربي، أحكام الزوجية وآثارها في قانون الأسرة الجزائري، مرجع سابق، ص 437.

² وردة دلال، قانون الأسرة كتاب بيداغوجي، مرجع سابق، ص 98.

³ البيهقي، السنن الكبرى، مج 7، دار الكتب العلمية بيروت، د ت ن، ص 202.

⁴ المحكمة العليا، غ أ ش، ملف رقم 43889، بتاريخ 15/12/1986، ع 2، 1993، ص 37.

⁵ بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد، مرجع سابق، ص 336.

و. العدد: فالحديث: "لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل"،¹ وهذا دليل على أن عدد الشهود يجب أن يكون اثنين، فلا تجوز بشاهد واحد.

3. أثر تخلف الشاهدان في عقد الزواج:

نصت م 33 ق.أ.ج في فقرتها الثانية على: "إذا تم الزواج بدون شاهدين أو صداق أو ولي في حالة وجوبه، يفسخ قبل الدخول، ولا صداق فيه، ويثبت بعد الدخول بصداق المثل.²

وبالتالي من خلال هذه المادة فإن الزواج بدون شاهدين يتم فسخه قبل الدخول ولا يترتب عليه أي آثار قانونية من صداق، ميراث، أما إذا وقع الزواج بدون شاهدين وتم الدخول يثبت الزواج بصداق المثل: وهو المهر الذي يعادل ما يدفع عادة لمثل هذه الزوجة من نساء أقاربهما من جهة أبيها أو مثيلاتها في البيئة الاجتماعية ، (الجمال، السن، الطبقة الاجتماعية).

خامسا: شرط انعدام الموانع الشرعية للزواج:

" من شروط انعقاد الزواج أن تكون المعقود عليها محلا للعقد، أي لا يكون بين الزوجين مانع من موانع الزواج"،³ وهذا لقوله تعالى: "وأحل لكم ما وراء ذلك أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين". (النساء 24)

ولقد تحدث الشرع الجزائري عن موانع الزواج في المادة 23 ق.أ.ج: "يجب أن يكون كل من الزوجين خلوا من الموانع الشرعية المؤبدة والمؤقتة".⁴

¹ البهتي، السنن الكبرى، مج 7، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ن، ص 202.

² م 33 قانون رقم 11/84 المؤرخ في 9 يونيو 1984، المعدل والمتمم بالأمر رقم 2105.

³ نجيمي جمال، قانون الأسرة الجزائري، دليل القاضي والمحامي، طبعة 2017، ص 68.

⁴ م 23 القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

أ. تعريف الموانع الشرعية:

الموانع الشرعية هي صفات يتخذها أحد الطرفين أو كلاهما وتمنع الأول الزواج بالآخر، إما بصفة عامة أو بصفة مؤقتة.¹

ب. أنواع الموانع الشرعية:

– **المحرمات المؤبدة:** الحرمان على سبيل التأييد هي ما كان بسبب التحريم قائما ودائما لا يزول، وذكرت المادة 24 ق.أ.ج "موانع النكاح المؤبدة هي:

○ القرابة.

○ المصاهرة.

○ الرضاع.²

المحرمات بالقرابة: ذكرتها م 25 ق.أ.ج التي تنص على: "المحرمات بالقرابة هي: الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات وبنات الأخ وبنات الأخت".³

ولقد ورد ذكر المحرمات بالقرابة في سورة المحرمات لقوله تعالى: (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت...).

وهناك نوعين من القرابة، قرابة مباشرة وقرابة غير مباشرة، القرابة المباشرة هي التي تنحصر في عمود النسب وهي الصلة بين الأصول والفروع أي أن يكون أحدهما أصل أو فرع للآخر.⁴

¹ بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، الأول (الزواج والطلاق)، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 77.

² م 24 القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق لـ 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

³ م 25 القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق لـ 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

⁴ ورده دلال، مدى ارتباط موانع الزواج بالنظام العام في ظل القانون الأسرة الجزائري، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ع 2، مج 5، 2020، ص 75.

هذه القرابة تمنع الزواج بشكل نهائي، فلا يمكن لأي شخص أن يتزوج من أحد ينتمي الى هذا الخط العائلي، وهناك قرابة مشتركة غير مباشرة (الحواشي): وهي القائمة بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهما فرع للآخر،¹ مثل أبناء العم، أبناء الخال، هذه الفئة يمكنهم الزواج.

حرمة الرضاعة: لقد اتفق الفقهاء على أن الرضاع هو مص الرضيع اللبن من ثدي آدمية، سواء قليلا أو كثيرا، ولو وقعت مرة واحدة في وقت مخصوص هو مدة الرضاع الصغير.²

المشرع الجزائري لم يعرف الرضاع لكنه ذكر في م 29 ق.أ.ج الضابط الزمني لقيام التحريم بالرضاع وهي قبل الفطام أو خلال الحولين، أما الكمية لا تعد ضابطا حيث صرحت بوضوح سواء كان اللبن قليلا أو كثيرا، هذا ما نصت عليه م 29 بقولها "لايحرم الرضاع الا ما حصل قبل الفطام أو في الحولين سواء كان قليلا أو كثيرا".³ وثبت التحريم بالرضاع بالكتاب والسنة، لقوله تعالى: (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة). النساء 23.

وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)،⁴ وهذا ما أخذ به المشرع الجزائري في نص م 27 ق أ ج "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب".⁵

¹ ورده دلالي، مدى ارتباط موانع الزواج بالنظام العام في ظل قانون الأسرة الجزائري، مرجع سابق، نفس الصفحة.

² بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، ص 81.

³ م 29 القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

⁴ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح باب "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم" ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، ح 5099، ص 1300.

⁵ م 27 القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

فحرمة الرضاع تكون قائمة بين الرضيع ومرضعته، وزوجها وأولادها والتحریم بسبب الرضاع يظل مقصوراً على الرضيع وفروعه، ولا ينصرف أثره إلى أخوته وأخواته،¹ وهذا ما نصت عليه م 28 ق.أ.ج بقوله: "يعد الطفل الرضيع وحده دون أخوته ولد للرضعة وزوجها، وأخا لجميع أولادها يسري التحريم عليه وعلى فروعه."²

ونذكر المحرمات من الرضاع كالآتي:

- أصول الشخص من الرضاع: الأم المرضعة.
- فروع الشخص من الرضاع: أولاد الرضيع، أحفاد الرضيع.
- فروع الأبوين من الرضاع: أبناء وبنات المرضعة، أحفاد الاخوة من الرضاعة.
- فروع الجدة من الرضاع: اخوة وأخوات المرضعة.

المحرمات بسبب المصاهرة:

يوجد أربعة اصناف يحرم بسبب المصاهرة وهي:

زوجة أصل الشخص وإن علا كزوجة الاب وزوجة الجد سواء اكان الجد من جهة الأب (اي من العصبات) او من جهة الام لقوله سبحانه وتعالى: (ولا تتكحوا ما نكح آبؤكم من النساء الا ما قد سلف أنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا) النساء 22

زوجة فروع الشخص وان نزلوا كزوجة ابنه، وابن ابنه، أو زوجة ابن بنته لقوله تعالى: (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم). النساء 23

اصول الزوجة وان علون، لقوله تعالى: (وامهات نسائكم) النساء 23

¹ نصر الدين ماروك، قانون الاسريين النظرية والتطبيق، دار الهلال للخدمات الإعلامية، 2004، د ب ط، ص 51.

² القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

فروع الزوجة وان نزلت: تثبت الحرمة متى تم الدخول بها، اما في حالة عدم حصول الدخول فلا تقوم هذه الحرمة لقوله تعالى: (وربائبكم التب في حجوركم من نسائكم التي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم). النساء 23

وهذا ما أكدته م 26ق.أ.ج: المحرمات بالمصاهرة هي :

1. أصول الزوجة بمجرد العقد عليها.

2. فروعها ان حصل الدخول بها.

3. أرامل او مطلقات اصول الزوج وان علوا.

4. ارامل او مطلقات فروع الزوج وان نزلو.¹

وحكمة تحريم المحرمات بالمصاهرة هي ان رابطة المصاهرة كرابطة القرابة ذلك انه اذا تزوج شخص من قوم صار كأحد افرادهم في النفس والعاطفة والمودة والمحبة، ولو ان الشارع اباح للزوج ان يتزوج بأمر زوجته او ابنتها واباح للابن ان يتزوج بزوجة ابيه او للأب ان يقتن بزوجة ابنه لأدى ذلك الى قطيعة الرحم الاي امر الله بوصلها، ووقوع العداوة والبغضاء بين الالباء والابناء.²

2. المحرمات حرمة مؤقتة:

والتحريم المؤقت هو ما يمنع المرأة من التزوج بها مادامت على حالة خاصة، فالتحريم هنا غير مؤبد، وانما مؤقت يزول بزوال سبب التحريم.³

¹ القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

² بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد، مرجع سابق، ص 229.

³ محمد شريط، أحكام الزواج في التشريع الجزائري، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، جامعة الشهيد زيان عاشور الجلفة، 2022/2021، ص ص 57، 58.

ولقد ذكر المشرع الجزائري المحرمات من النساء مؤقتا في نص م 30 ق أ ج بقولها:
"يحرم من النساء مؤقتا:

- المحصنة.

- المعتمدة من طلاق أو رفاة.

- المطلقة ثلاثا.

كما يحرم مؤقتا:

- الجمع بين أختين أو بين المرأة وعمتها أو خالتها سواء كانت شقيقة أو الأب أو الأم أو من رضاع.

- زواج المسلمة من غير المسلم.¹

وسنتحدث عن هذه الموانع المؤقتة بشيء من التفصيل كالآتي:

أ. **المحصنة:** وهي زوجة الغير أي المرأة المتزوجة حيث يحرم الزواج بها طالما أنها متزوجة فإذا انتهت علاقتها الزوجية بسبب الطلاق أو الوفاة وانتهت عدتها زال سبب تحريمها وجاز الزواج بها طالما لم يوجد فيها مانع آخر² لقوله تعالى: (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايماكم) وهذا يعني ان المرأة المتزوجة لا يحل للغير نكاحها حتى تفارق زوجها.

¹ م 30، القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

² فاطمة بومعزة، مرجع سابق، ص 95.

المعتدة من طلاق او وفاة:

وهي التي تكون في عدتها بسبب الطلاق او التطليق او الخلع من زوجها او بسبب وفاته¹ فلا يجوز لها الارتباط بعقد زواج آخر لقوله تعالى: (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله). (البقرة 235)

وتختلف العدة من امرأة الى أخرى بحسب حالتها وكيفية انتهاء العلاقة الزوجية، وقد نظم المشرع الجزائري هذه المسألة في عدة مواد في ق.أ.ج فنصت م 58 ق.أ.ج على: "تعد المطلقة المدخول بها غير الحامل بثلاثة قروء، واليائس من المحيض بثلاثة اشهر من تاريخ التصريح بالطلاق".²

و م 59 نصت على: "تعد المتوفي عنها زوجها بمضي أربعة اشهر و عشرة ايام وكذا زوجة المفقود من تاريخ صدور الحكم بفقده".³

م 60 نصت على عدة الحامل وضع حملها وأقصى مدة الحمل عشرة (10) اشهر من تاريخ الطلاق او الوفاة".⁴ وتلحق المرأة المستبرئة من نكاح فاسد او وطء بشبهة بالمعتدة من طلاق او وفاة، فيجب عليها الالتزام بمدة استبراء مماثلة لعدة الطلاق او الوفاة، لتأكد من خلو رحمها من الحمل، وحفاظا على الانساب من الاختلاط.⁵

¹ خديجة نبات، فسخ الرابطة الزوجية أسبابه وآثاره، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، ع الأول، مج التاسع، 2025، ص 1095.

² م 58 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

³ م 59 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

⁴ م 60 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

⁵ بن خدة استشهاد، بوخاتم أسية، الأحكام الثابتة والمتغيرة في تكوين عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ع 02، مج 08، 2022، ص 478.

المطلقة ثلاثاً:

إذا طلق الزوج زوجته ثلاث طلاقات حرة عليه ولا يمكن له ان يراجعها، لقوله تعالى: (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف او تسريح بإحسان) البقرة 229.

فلا يجوز للرجل ان يراجع زوجته التي طلقها ثلاث الا بعد ان تتزوج رجلاً آخر زواجا صحيحاً ثم يطلقها هذا الاخير او يتوفى عنها،¹ وهذا ما نصت عليه م 51 ق.أ.ج د، "لا يمكن ان يراجع الرجل من طلقها ثلاث مرات متتالية الا بعد ان تتزوج غيره وتطلق منه او يموت عنها بعد البناء".

الجمع بين محرمين:

يحرم على الرجل ان يجمع بين المرأة واختها او عمتها او خالتها لقوله تعالى: (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا) النساء 23

ولقد نهى الرسول صلى الله عليه و سلم عن الجمع بين المرأة وعمتها او خالتها² في النكاح، حيث يعتبر من المحرمات في الاسلام، في الحديث الصحيح الذي يرويه ابو هريرة رضي الله عنه يقول: (لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها)³ وهذا ما أكدته م 30 في فقرتها الاخيرة من ق.أ.ج.

" يعني زواج المسلمة من الرجل الكافر"،⁴ لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ...) الممتحنة 10.

¹ وردة دلال، مدى ارتباط موانع الزواج بالنظام العام في ظل قانون الأسرة الجزائري، مرجع سابق، ص 78.

² م 51 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

³ سنن الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء: لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، رقم 1126، ص 236.

⁴ خلف بوبكر، مرجع سابق، ص 17.

زواج المسلمة مع غير المسلم:

إذا تزوج غير مسلم من مسلمة، فإن عنصر الاحترام لعقيدة الزوجة يكون مفقودا وحتى إذا لم يصرح بذلك أمام زوجته فستظل تعيش تحت وطأة شعور عدم الاحترام وقد يتناول بنيتها بالاساءة والتجريح لأنه لا يؤمن به، كما انه يشرب الخمر ويزور الكنائس، فيؤثر ذلك عليها ويفتتها عن دينها،¹ فتستجيب له ضعفا وخوفا. وأيضا يؤثر ذلك على الاولاد الناجمين عن هذه العلاقة.

الاثار المترتب على مخالفة موانع الزواج:

نص المشرع الجزائري على الاثار المترتبة على الزواج المنعقد مع وجود احد موانع التحريم في م 34 ق.أ.ج " كل زواج بإحدى المحرمات يفسخ قبل الدخول وبعده ويترتب عليه ثبوت النسب ووجوب الاستبراء".²

فالزواج بإحدى المحرمات يفسخ قبل الدخول وبعده، لكن ينتج عنه ثبوت نسب الاولاد الناتجين عن هذا الزواج، رغم فسادة، حفاظا على حقوقهم وصونا لمصلحتهم، لأنه غير مسؤولين عن فساد العلاقة بين والديهم، وايضا على المرأة التي دخل بها في هذا الزواج الفاسد ان تلتزم بالعدة استبراء لرحمها.

¹ خدام هجيرة، زواج المسلمة من غير المسلم على ضوء التشريعات المغاربية للأسرة بين التمسك والتراجع، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة بأوبكر بلقايد تلمسان الجزائر، ع 1، مج 7، 2022، ص 46.

² م 347، من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

سادسا: شرط الشهادة الطبية في عقد الزواج

نصت م 7 مكرر ق.أ.ج على الشهادة الطبية: "يجب على طالبي الزواج ان يقدموا وثيقة طبية، لا يزيد تاريخها عن ثلاثة (3) اشهر تثبت خلونا من اي مرض او اي عامل قد يشكل خطر يتعارض مع الزواج..."¹

المشرع الجزائري لم يعرف الشهادة الطبية لكن بالرجوع الى نص م 222 ق.أ.ج: "كل ما لم يرد النص عليه في هذا القانون، يرجع فيه الى احكام الشريعة الاسلامية".²

1. تعريف الفحص الطبي في عقد الزواج

أ. في اللغة : الفحص الطبي يتكون من شقين لهذا سنعرف الفحص لغة ثم الطب ثم مركب كلمة الفحص الطبي.

الفحص لغة: هو الكشف فحص يفحص والفحص: شدة الطلب خلال كل شيء، فحص عنه، فحصا، بحث.³

الطب: علاج الجسم والنفس.⁴

اما كلمة الفحص الطبي:

أ. لغة: فهي من الطب وهي علاج الجسم والنفس والبحث الدقيق عن الامراض والعيوب الخفية من اجل مداواتها ومعالجتها.⁵

¹ م 7 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

² م 222 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

³ سويلم محمد، حماية الشريك والنسل من خلال الفحص الطبي قبل الزواج بين الشريعة والقانون، في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنسة، ع 13 جانفي 2020، دمج، 2020، ص 179.

⁴ مجد الدين الفيروز آبادي، مرجع سابق، ص 989.

⁵ محروق كريمة، قانون الأسرة على ضوء التعديل الجديد، دراسة تحليلية مقارنة، ط 1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 101.

ب. في الاصطلاح: هي عبارة عن فحوصات وتحاليل يجريها الرجل والمرأة اللذان يريدان الزواج قبل زواجهما، لمعرفة اي أمراض تمنعهما من الزواج، وايضا معرفة اذا كان الطرف الاخر له القدرة على الانجاب.¹

او فحص يجريه الخاطبين قبل ابرام الزواج يهدف الى السماح لطالبي الزواج على معرفة امكانية حمل الطرف الاخر لأمراض وراثية او امراض تنتقل بعد الزواج، قد يترتب عنها اختلال الزواج.²

2. قيمة الفحص الطبي:

للفحص الطبي قبل الزواج عدة ايجابيات تتمثل في:

أ. بعض الفحوصات تفيد في معرفة بعض انواع الامراض التي يمكن التعامل معها، وبالتالي يستفيد المقبلون على الزواج من النصائح والارشادات المقدمة من الطبيب مثل حالة اختلاف الرسيس ³reçus بين الشريكين.⁴

ب. يساهم الفحص الطبي قبل الزواج في الكشف المبكر عن الامراض الخطيرة في مراحلها الاولى، وهو ما يتيح للمصاب الاستفادة من العلاج مبكرا قبل ان يتطور المرض ويتمكن منه.⁵

¹ محروق كريمة، مرجع سابق، نفس الصفحة.

² مرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ هو الذي يحدد إشارة فصيلة الدم سالب أو موجب والحالة المقصودة أن تكون فصيلة الدم الأم سالبة والأب موجب وهو ما يستدعي الاحتياط الى أخذ جرعة من رسيس anti-d بعد ولادة الطفل الأول.

⁴ سويلم محمد، مرجع سابق، ص 181.

⁵ أحمد عبود، نظرة فقهية وقانونية حول الفحص الطبي قبل الزواج، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة لونيبي علي البليلة، 2، الجزائر، ع 2، مج 5، 2021، ص 351.

ج. وعن طريق الفحص الطبي يتم التقليل من انتشار الامراض المعدية، وأيضا يقلل من احتمالية انجاب أطفال مصابين بتشوهات او اعاقات، الامر الذي يخفف من معاناة الاسر والمجتمع.¹

د. الفحص الطبي قبل الزواج يعد وسيلة للتأكد من تحقيق غايات الزواج في الاسلام وهي التأييد، فإذا اتضح بعد اتمام الزواج ان احد الزوجين يعاني من مرض فقد يكون ذلك سببا لإنهاء الرابطة الزوجية نتيجة عدم تقبل الطرف الآخر.²

هـ. كما أن الفحص الطبي يعزز الرضا ويؤكدده فإذا كشف من خلاله وجود مانع كالعقم لدى احد الزوجين، ورغم ذلك قبل الطرف الآخر فإن ذلك يعين على التقبل النفسي والرضا بقضاء الله و قدره.

و. اخضاع النساء الاتي لازلن في سن الانجاب، للفحوص الخاصة بمرض الحميراء (rubéole) الذي يمكن ان تتعرض له اثناء فترة الحمل كذلك لفحص فصيلة الدم.³ ورغم أهمية الفحص الطبي الا ان له بعض السلبيات التي يمكن حصرها في:

أ. ان لا يكفل الفحص الطبي قبل الزواج الوقاية التامة من الامراض الوراثية، كما يبقى احتمال التعرض لأمراض اخرى غير معروفة قائما، مما يجعله غير كاف بشكل مطلق.⁴

ب. ان فرض الفحوصات الطبية كشرط لإتمام الزواج قد يشكل عبئا ماليا يفوق قدرة البعض هذا بالإضافة الى أن العملية برمتها قد تتحول الى مجرد اجراء شكلي روتيني

¹ أحمد عبود، مرجع سابق، نفس الصفحة.

² بالمشري راضية، قندوز نادية، الفحص الطبي قبل الزواج بين الضرورة الحتمية والاشكالات القانونية في تطبيقه، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، ع الثاني، مج السادس، 2022، ص 333.

³ العربي بلحاج، الشهادة الطبية قبل الزواج على ضوء قانون الأسرة الجديدة، مجلة المحكمة العليا، ع 1، 2007، ص 100.

⁴ كريمة محروق، مرجع سابق، ص 37.

نظرا لسهولة الحصول على الشهادات الصحية من المؤسسات الطبية مقابل مبالغ مالية، مما يفرغها من هدفها الاساسي.¹

ج. يتوهم الناس ان السبب المباشر لهذه الامراض الوراثية المنتشرة في مجتمعنا هو زواج الاقارب فهذا الاعتقاد غير صحيح، فالواقع يثبت وجود امراض وراثية وتشوهات خلقية حتى في المجتمعات التي لا يندرج فيها زواج الاقارب، حيث نسجل اصابة لا تقل عن 2% عند الولادة وتصل الى 5% عند بلوغ الاطفال سن الخامسة.²

د. يترتب على الفحص الطبي قبل الزواج عدم القدرة على التحكم في سرية نتائج الفحوصات فيتم تسريب هذه الاسرار ويؤدي الى اضرار جسيمة لأصحابها، لاسيما المرأة فقد يعزف عنها الخطاب اذا غلموا ان زواجها لم يتم بسبب المرض بغض النظر عن نوعه.³

هـ. قد يجعل هذا الفحص الطبي بعض الاشخاص يعيشون في كآبة وقلق خاصة اذا تم اخبارهم ان لديهم مرض عضال لن يشفى منه.⁴

الفرع الثاني: الشروط الشكلية في عقد الزواج

يتطلب القانون تحرير عقد الزواج وتسجيلها في محررات رسمية فيجب توفر واستقاء بعض الشروط الإجرائية التي تعتبر وسيلة قانونية تمنح لعقد الزواج الصيغة الرسمية ينصب في قالب قانوني يعترف به.

¹ أحمد عبدو، مرجع سابق، ص 351.

² مسعودان فتحة، محمودي سميرة، الفحص الطبي قبل الزواج بين الفقه والقانون الجزائري، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، جامعة برج بوعريش، ع 1، مج 6، 2021، ص 140.

³ عبد الكريم بوغزالة، رضوان كتال، الفحص الطبي قبل الزواج في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 2، مج 7، 2020، ص 517.

⁴ عمر بن عيشوش، حسان بوسرسوب، الفحص الطبي قبل الزواج بين الشريعة والقانون، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، ع 9، مج 5، 2021، ص 77.

أولاً : الإجراءات الإدارية والتنظيمية قبل العقد

نصت المادة 21 من ق أ على أنه تطبق أحكام قانون الحالة المدنية في إجراءات تسجيل عقد الزواج.¹ نجد أن قانون الحالة المدنية حدد الترتيبات المطلوبة قانوناً في عقد الزواج من المادة 71 إلى المادة 77 وهي:

1. البيانات الواجب توفرها في عقد الزواج:

تضمنتها المادة 73 من ق أ ج م على النحو التالي:

- يجب على الموثق أو ضابط الحالة المدنية أن يبين أن عقد الزواج قد تم ابرامه وفقاً للشروط القانونية.
- ذكر ألقاب وأسماء وتواريخ و محل ولادة الزوجين.
- ذكر ألقاب وأسماء أب وأم كل من الزوجين.
- ذكر ألقاب وأسماء وأعمار الشهود.
- ذكر الترخيص بالزواج بالنسبة للأشخاص التي يتطلب قانون فيهم ذلك .
- ذكر الإعفاء من السن الممنوح من القاضي بالنسبة للزوج أو الزوجين اللذين لم يكمل سن الأهلية
- ذكر الشروط المتفق عليها من قبل الزوجين.²

2. الوثائق المطلوبة قانوناً:

يجب على الموثق وضابط الحالة المدنية التأكد من الوثائق المنصوص عليها في المواد 74-75-7 مكرر -:

¹ م 21 الأمر 70-20، المؤرخ في 19 فبراير 1970.

² م 73 الأمر 70-20، المؤرخ في 19 فبراير 1970.

أ. الوثائق في الحالة العادية:

- شهادة ميلاد أصلية لكل من الزوج والزوجة لا تتعدى، مدتها ثلاثة أشهر أو بطاقة التعريف الوطني أو الدفتر العائلي للوالدين وبإمكان الزوج تقديم الدفتر العسكري.
- شهادة إقامة الأحد الزوجين الذي ينتمي للاختصاص المحلي للمحكمة أو محل إقامة الزوجين الذي ينتمي للاختصاص المحلي للمحكمة أو البلدية إذ كان الموثق أو ضابط الحالة المدنية لا يعرف شخصيا حقيقة مسكن أو محل إقامة الزوجين أو كلاهما.
- شهادة طبية لا نريد تاريخها عن ثلاث أشهر تثبت إجراء الزوجين للفحوصات الطبية اللازمة.

ب. الوثائق المطلوب تقديمها عند زواج القاصرين :

بالإضافة إلى الوثائق التي يتم تقديمها في الحالات العادية من أجل تحرير عقد الزواج أرجب القانون ضرورة تقديم شهادة الإعفاء من السبت القانوني للزواج المحدد بـ 13 سنة الذي يمنحه القاضي من أجل وجود مصلحة أو ضرورة بعد التأكد من قدرة الطرفين على الزواج، وهو ما ورد في نص م 7. ق . أ. ج السالفة الذكر.

ج. الوثائق الواجب تقديمها عند زواج أرملة أو مطلقة :

إضافة إلى الوثائق الواجب تقديمها في الحالة العادية، نصت م7. ق 08/14 في فقرتها الثانية على الوثائق الإضافية الواجب تقديمها حال واث الأرملة أو المطلقة مرة أخرى، وتتمثل هذه الوثائق بالنسبة للأرملة في نسخة من عقد وفاة الزوج السابق، وإما نسخة من وثيقة الميلاد يشار فيه إلى وفاته، وبالنسبة للمطلقة تتمثل هذه الوثائق

تتمثل هذه الوثائق في عقد الزواج يحتوي على عبارة الطلاق أو الحكم أو مقرر الطلاق مرفقة بشهادة صادرة عن كاتب الضبط.¹

1. الوثائق الواجب تقديمها عند زواج العسكريين وموظفي الأمن الوطني :

بالإضافة إلى الوثائق في الحالة العادية السابقة الذكر عليهم تقديم نسخة من تراخيص إدارية من الجهات المعنية.

أ. موظفي الأمن الوطني:

إذا أراد موظفي الأمن الوطني الزواج يجب عليهم الحصول على رخصة من الجهة المختصة التي عينته وذلك في مدة ثلاثة أشهر قبل الاحتفال بالزواج وهذا ما نصت عليه م 23 من المرسوم رقم 83-1431 المؤرخ في 13 أوت 1983، الذي يحدد الأحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الأمن الوطني، و أيضا م 24 من نفس المرسوم التي جاء فيما أنه يجب على موظفي الأمن الوطني الراغبين في الزواج الحصول على ترخيص بالزواج من الجهة المعنية، وهذا قبل ثلاثة أشهر من الإحتفال بالزواج.

وموظفي الأمن الوطني النساء لا يمكنهن الزواج حتى يترسمن، و أي موظف يخالف هذا المرسوم يتعرض للعقوبة وقد تصل إلى الفصل من الوظيفة وإذا تم إبرام عقد زواج عرفي وفقا للقواعد الشرعية من ولي ، وشاهدان، ثم ذهب للمحكمة لتثبيت عقد زواجه فإنه حسب م 28 ف. أج وأيضا م 39 ق ج م، فإنه لا يجوز للقاضي أن يرفض تثبيت الزواج من حكمه أنا موظفي الأمن الوطني لم يحصلوا على الرخصة المطلوبة قبل إبرام عقد زواجهم ، من الجهات المختصة فعدم تقديم الرخصة من طرف

¹ حمزة أحمد، الشروط الموضوعية والشكلية لعقد الزواج ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجلفة، ع 19، د م ح، د س ن، ص 157.

ها هؤلاء الأشخاص عند إبرام عقد الزواج لا يؤثر على صحة عقدا الزواج بالبطلان أو الفساد، إذا تم وقف الشروط التي نصت عليها م 9 و 9 مكرر من ق أ ج.¹

- زواج العسكريين والدرك الوطني :

يقتضي زواج العسكريين والتابعين الأمن أمن شرطة ودرك او الشباب الدين هم بصدد الخدمة الوطنية، زيادة على حصولهم على جميع الوثائق المدروسة آنفا، تحصلهم على ترخيص خاص من أجل الزواج تفتحه لهم المبيئة العسكرية التابعين لها،² وجاء النص على الترخيص المصالح الدفاع الوطني في المنشور الصادر عن وزارة العدل بتاريخ 13/06/14 يحمل رقم 329، و منشور وزاري آخر رقم 64 3 بتاريخ 25/06/1348.

هـ. الترخيص الخاص بالأجانب :

أصدر المشرع تعليمية بتاريخ 11/02/1980 تقضي بوجوب الإدلاء بالتراخيص بالزواج بالنسبة للأجانب وزعت التعليمية على الولاة والمديرين العاميين لأمن الوطني من طرف وزارة الداخلية. ولقد تضمنت هذه التعليمية ثلاث حالات وتتمثل في : زواج أجنبيين حاصلين على بطاقة الإقامة ، حالة كون الزوج أجنبي مقيم مع أجنبي غير مقيم الزوج المستقبل للجزائري و اجنبي³ وأيضا يمنع القانون الجزائري منعا كليا زواج المسلحة من غير مسلم كما يفرض على الأجانب المقيمين في البلاد الراغبين في

¹ طحار رائد، زقار حكيم، الشروط الشكلية في إبرام عقد الزواج مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص : قانون الأسرة ، جامعة (20) أوت 1955 سكيكدة - كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2023 ، ص32.

² سارة بن شويخ، نظم توثيق عقد الزواج في دول المغرب العربي - مجله البحوث و الدراسات القانونية والسياسية: ها جامعة سع ددحلب البليدة ، ص 224.

³ بلعيد نصيرة، الشروط الإجرائية لإبرام عقد الزواج في دول المغرب العربي، دفاثر البحوث العلمية، ع 11، دمج، 2017، ص 333.

الزواج الحصول على موافقة ولائية : تصدر عقب تحقيق تجريه السلطات الحلية حول هوية الشخص ، سلوكه ، و أسباب تواجده في الولاية.¹

3 الأشخاص المؤهلين قانونا لتحرير عقد الزواج :

حدد قانون الأسرة جهتين رسميتين من خلال لما يتم إبرام عقد الزواج الموثق باعتباره موظف عمومي يتولى، إبرام العقود الرسمية بشكل عام، بالإضافة إلى ضابط الحالة المدنية،² وهذا ما أكدته م 8 ف أ ج. وأيضا م 71 ق. ح م ج حيث ذكرت الأشخاص المؤهلين قانونا بعقد الزواج وهم ضباط الحالة المدنية و الموثق الذي يقع في نطاق دائرته محل إقامة الزوجية ويمكن أن يكون محل (قامة أحد الزوجين ، بشرط أن تكون مدة الإقامة شهر بصفة دائمة مستمرة و دون إنقطاع الغاية تاريخ الزواج، وهذه المدة مخصصة للأجانب ولا تطبق على المواطنين.

أ. إبرام عقد الزواج أمام ضابط الحالة المدنية :

نصت م 1 ق ح م ج: على: " إن ضابط الحالة المدنية وهم رئيس المجلس الشعبي البلدي، وفي الخارج رؤساء البعثات الدبلوماسية المشرفون على دائرة قنصلية ورؤساء المراكز القنصلية ".³

يتمتع ضابط الحالة المدنية رئيس المجلس الشعبي البلدي، كما يمكن أن يفوض عون بلدي تحت مسؤوليته يمارسها كضابط الحالة المدنية لتلقي التصريحات بالولادات والزواج والوفيات، وتسجيل وقيد جميع العقود والأحكام في سجلات الحالة المدنية⁴

¹ عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، ط 2، 1995، ص 149.

² نذير عبد الكريم الشروط الموضوعية والشكلية لعقد الزواج وإنحلاله في قانون الأسرة الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD جامعة زيان عاشور بالجلفة، الكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2025/2024، ص 88.

³ انظر قانون الحالة المدنية الصادر بالأمر رقم 70 - 20 المؤرخ في 13/102-1970

⁴ نذير عبد الكريم، مرجع سابق ، نفس الصفحة.

ب. إبرام عقد الزواج أمام الموثق: لقد عرفت م3 من القانون 021 6 6 الموثق بقولها: "ضابط عربي مفوض من قبل السلامة العمومية التولى تحرير العقود التي يشترط فيها القانون الصبغة الرسمية، وكذا العقود التي يود الأطراف إعطائها هذه الصيغة".¹

ثانيا: الإجراءات الإدارية لتسجيل عقد الزواج:

1. تسجيل عقد الزواج :

بمجرد التحقق من الوثائق والتأكد من الإستيفاء الصحيح كركان وشروط م 9 من من ق.أ.ج والتي تتمثل في رضا الزوجين والى الزوجة المهر وشاهدي عدل يتولى الموثق قيد عقد الزواج رسميا في سجلاته، ويمنح الزوجين نسخة إثباتية منه تعرف بـ (لفيف الزواج) . تتم مراجعة العقد و إرسال ملخصه إلى ضابط الحالة المدنية المختص في موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ التوثيق، وبدورها تلتزم مصالح الحالة المدنية بتسجيل هذا الملخص في سجلاتها خلال خمسة أيام من تاريخ استلامه مع تزويد

الزوجين بالدفتر العائلي، و التأشير ببيان الزواج على هامش شهادة ميلاد كل منهما، أما في حال إبرام عقد الزواج مباشرة أمام ضابط الحالة المدنية في البلدية المختصة إقليميا، فإنه يقوم بتسجيله فوراً في سجلاته فور اتمامه بحضوره وسلم الزوجين الدفتر العائلي كوثيقة رسمية تثبت العلاقة الزوجية، وفي جميع الأحوال يقويه، يتعين التحقق من توافر كافة أركان العقد (أثناء إبرامه مع اشتراط مكتوبة ورسمية إذا ناب عن الزوج وكيل عنه.²

¹ من القانون رقم 02.06 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 المنظم المهنة الموثق الجديدة الرسمية ، ع 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

² أحمد حمزة، مرجع سابق، ص 158.

وتختلف الإجراءات بالنسبة للزواج العرفي " فالزواج العربي يعرف بأنه زواج متوافر على جميع الأركان الشرعية من رضا الزوجين وولي الزوجة وشهود وصادق معلوم وكل ما في الأمر أنه لم يوثق لدى الجهات المكلفة بتسجيله ¹ .

فالزواج العرفي يتم تثبيته أمام وكيل الجمهورية وذلك بتقديم المعنى طلب الا مكتوب، يتضمن كافة المعلومات الخاصة بعقد الزواج مرفقة بالمستندات الإثباتية، يوجه إلى وكيل الجمهورية المنظر فيه وتقديمه إلى رئيس المحكمة لاستصدار أمر بتسجيله ² .

2. كيفية إثبات عقد الزواج:

نظمها المشرع الجزائري في المادة 2 ق أ ج "يثبت الزواج بمستخرج من سجل الحالة المدنية، وفي حالة عدم تسجيله يثبت بحكم قضائي.

يجب تسجيل حكم تثبيت الزواج في الحالة المدنية بسعي من النيابة العامة ³ بالنسبة لإثبات عقد الزواج فرق المشرع بين حالتين:

الحالة الأولى:

إذا تم الزواج رسميًا أمام ضابط الحالة المدنية أو الموثق وسجل العقد بعد إبرامه مباشرة في سجلات الحالة المدنية فهنا يثبت بواسطة مستخرج من سجل عقود الزواج فيعتبر الوسيلة الوحيدة والقانونية والإلزامية لاثبات قيام الرابطة الزوجية بصفة قانونية وصحيحة وعليه فإن أي شخص يدعي أنه مرتبط مع شخص آخر بموجب عقد الزواج

¹ حيفري نسيمه أمال، مطبوعة بيداغوجية في قانون الأسرة، موجهة لطلبة السنة الثانية جدد مشترك، قسم الحقوق، 2024/2025، ص 84.

² هادفي بسمه، لموشي عادل، "تسجيل عقد الزواج في سجلات الحالة المدنية"، مجلة قضايا معرفية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس (الجزائر)، ع 01، مج 02، 2022، ص 136.

³ م 2 2 ، القانون رقم 84 - 11 المؤرخ في رمضان عام 1404 الموافق 3 يونيو ، سنة 1924، المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم.

لا بد أن يكون بيده نسخة من مستخرج عقد الزواج حتى يكون له الحق في المطالبة بالآثار القانونية لهذا العقد.¹

وهذا ما أكدته المحكمة العليا في قرارها من "المقرر قانونا بأنه لا يسوغ لأي شخص أن يدعي الزوجية ما لم يثبت ذلك بعقد مسجل بدفاتر الحالة المدنية".²

الحالة الثانية: إذ تم الزواج عرفيا أي بالفاتحة لا يكون عقد الزواج مسجل في سجلات الحالة المدنية اختل فيه عنصر الرسمية فهنا لا بد لا ثباته من صدور حكم قضائي من قاضي الأحوال الشخصية أو أمر صادر من رئيس المحكمة بعد التأكد من توافر أركان الزواج وشروطه ومنسجم مع قواعد الشريعة الإسلامية، وهذا بطلب من الزوجين أو أحدهما أو بطلب من النيابة العامة.³

وحفاظا على قدسية الزواج وحتى لا يبقى عرفيا رغم تثبيته بحكم قضائي فيان الفقرة الثانية من المادة 22 السابقة الذكر قد أعفت الزوجين من تعقيدات لإجراءات الازمة لتسجيل منطوق الحكم في سجلات الحالة المدنية وكلفت النيابة العامة بوجوب إرسال نسخة من الحكم أو الأمر تثبت الزواج إلى ضابط الحالة المدنية تأمره بتسجيله في قانون الحالة المدنية.⁴

¹ سعاد يحيوي ، محاضرات في الإثبات في قضايا شؤون الأسرة ، مطبوعة مدورة طلبية السنة الثانية ما ستر تخصص قانون الأسرة، جامعة مصطفى اسطبولي معسكر كلية الحقوق - العلوم السياسية ، سنة 2020-2019، ص 7.

² م ع غ أ ش 21 - 04 - 1975 ، ملف رقم 12529 غير منشورا ، بلحاج العربي ، قانون الأسرة مع تعديلات 205 دعلقا عليه بمبادئ الحكمة العليا خلال 40 سنة، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007 ص 91

³³ لحسين بن شيخ أت ملوريا، قانون الأسرة دراسة تفسيرية، ج 1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د س ن، ص 37.

⁴ خلة فرشيبي كريمة ، عقد الزواج بين الفقه وقانون الأسرة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون أسرة ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية (قسم العلوم القانونية والادارية ، سنة 2020 -2021، ص 57.

خلاصة المبحث الأول:

لقد تحدثنا في المبحث الأول عن مختلف المفاهيم القانونية والشرعية للزواج حيث عرفنا عقد الزواج في الإصطلاح عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة بما يقتضيه الطبع الإنساني ، وتعاونهما، ويحدد ما لها ما العامة لمما يحتف من حقوق وعليه من واجبات أما في قانون الأسرة الجزائري في مادته الرابعة أنه عقد يتم بين الرجل وإمرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحسان الزوجين والمحافظة على الأنساب . ولقد ثبت مشروعية الزواج بالقرآن والسنة وإجماع القدماء. لحمد لقد شرع الله سبحانه وتعالى الزواج وارتضاه لعباده وذلك لما له من مقاصد أهمها نقط النوع الإنساني، الألفة والمودة، تحصين النفس بناء أسرة.

وللزواج ركن واحد وأساسي هو ركن الرضا، وللزواج شروط شكلية لا بد من مراعاتها، حتى يكون عقد صحيح، ومن ثمة فإن عقد الزواج هو من أهم العقود التي إعتنت بها الشريعة الإسلامية وكذا القانون الجزائري ، وميزه عن جميع العقود لما له من أهمية كبيرة في جميع المجتمعات .

المبحث الثاني

المبحث الثاني: الشهادة الطبية في عقد الزواج ومتعلقاتها

تكتسي الشهادة الطبية قبل الزواج أهمية بالغة في حماية الصحة العامة والحد من انتشار الأمراض الوراثية والمعدية، كما تمثل ضماناً قانونية لحماية حقوق الزوجين، وقد أولى المشرع الجزائري هذا الإجراء عناية خاصة من خلال نصوص قانونية واضحة تجعل من الفحص الطبي شرطاً أساسياً لا تمام عقد الزواج في حيث قسمت هذا المبحث إلى مطلبين: تناولت في المطلب الأول: الشهادة الطبية قبل الزواج في المرسوم التنفيذي 24-366، أما المطلب الثاني فقد تناولت أحكام الشهادة الطبية في عقد الزواج.

المطلب الأول: الشهادة الطبية قبل الزواج في المرسوم التنفيذي 24-366

تعد الشهادة الطبية من بين الوثائق الأساسية المرافقة لعقد الزواج، إذ تهدف إلى التأكد من خلو الزوجين من بعض الأمراض التي قد تؤثر على الحياة الزوجية أو صحة الأسرة والمجتمع ونظراً لأهميتها قد أحاط المشرع تحرير هذه الشهادة بجملة من الضوابط الشكلية والقانونية التي تضمنت صحتها وسلامتها ومصادقيتها من حيث الجهة المختصة بإصدارها والبيانات الواجب توافرها، لهذا سنتحدث في الفرع الأول: على شروط تحرير الشهادة الطبية قبل الزواج، والفرع الثاني مشروعية الفحص الطبي قبل الزواج.

الفرع الأول: شروط تحرير الشهادة الطبية قبل الزواج

يتطلب الفحص الطبي قبل الزواج إحترام جملة من الشروط الشكلية التي يحددها القانون، ويتم تحريرها من طرف شخص مؤهل قانوناً، بالإضافة إلى إجراء مجموعة من الفحوص والتحاليل.

أولاً: الضوابط الشكلية لتحضير الشهادة الطبية

بالرجوع إلى الملحق الموجود في المرسوم التنفيذي رقم 24-366 يوجد فيه عنوان رئيسي " شهادة طبية ما قبل الزواج"، وتحت العنوان مباشرة توجد عبارة : (أعدت تطبيقاً لأحكام م 3 من المرسوم التنفيذي رقم 24-366 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 7 نوفمبر سنة 2024 والمتعلق بالشهادة الطبية والفحوص والتحليل قبل الزواج.

فمن الناحية الطبوغرافية الشكلية : نجد أن الشهادة الطبية تتضمن بيانات شكلية الزامية مقسمة إلى أقسام :

1. بيانات الطبيب المختص :

يجب تخصيص حيز محدد لإثبات هوية الطبيب القائم بالفحص الطبي يشمل ذلك إسمه الحامل لقبه المهني مع تحديد الهيئة أو المؤسسة الصحية التي يمارس فيها نشاطه، بالإضافة إلى عنوانه المهني بدقة.¹

2. البيانات الشخصية لطرفي عقد الزواج:

يجب إدراج قسم خاص يتضمن المعلومات التعريفية للمقبلين على الزواج الخاضعين للفحص الطبي ، وهي اللقب، الإسم تاريخ و مكان الإزدياد ، عنوان الإقامة الحالي ، كما يستوجب تسجيل بيانات وثيقة إثبات الهوية سواء كانت بطاقة تعريف وطنية وأي وثيقة رسمية أخرى) ، مع ذكر جهة وتاريخ صدورها .

3. المضمون الطبي والتصريحات الصحية:

يخصص هذا القسم لتدوين فحوى الشهادة الطبية وما تضمنته من إقرارات أو شهادات حول الوضع الصحي للمعنيين ويلتزم الطبيب في هذا السياات بالإشارة إلى نتائج

¹ عبد المنعم نعيمى - الحق في إبرام عقد الزواج مع ثبوت الموانع المرضية دراسة مقارنة على ضوء أحكام المرسوم التنفيذي 24 ، كرة مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، جامعة الجزائر) ، ع 1 م ج 13 ، 2026 ، ص 470

الفحوص والتحاليل المجرية، وتقديم التوجيهات والإرشادات الطبية اللازمة بناءً على م 4 من المرسوم التنفيذي: رقم 24-366¹ مع جمع التأكيد على التزام المعنيين باتباع هذه التوصيات المرتبطة بحالتهم الصحية.

4. إقرار إستلام الشهادة الطبية :

يتضمن هذا الجزء تأكيد صريحا على تسليم الشهادة الطبية المعني بالأمر شخصيا، وذلك لضمان استخدامها في الأغراض القانونية المخصصة لها، وفي الحدود التي رسمها التشريع المعمول به.

5. البيانات الختامية والتوثيق :

يختتم نموذج الشهادة الطبية بالبيانات الشكلية الجوهرية، والتي تشمل تحديد مكان وتاريخ الشهادة متبوعا بختم المؤسسة الصحية بالإضافة إلى الختم الشخصي وتوقيع الطبيب الذي باشر الفحص الطبي وتحرير الوثيقة بصفته الرسمية.²

ثانيا : الشخص المؤهل قانونا لتحرير الشهادة الطبية قبل الزواج

طبقا للمواد 3 و4 و5 من المرسوم التنفيذي 24 - 366³ أن المشرع الجزائري قد أعطى لطبيب مؤهل و مختص سلطة واسعة في إجراء الفحوصات التي يراها لازمة في حالة معاينة علامات أو أعراض يمكن أن تؤدي خصوصا إلى أمراض متقلة جنسيا، إلا أنه ألزمه في المقابل تحرير وتسليم الشهادة شخصيا لكل واحد من طالبي الزواج بغض النظر عن نتائجها. تثبت أن طالبي الزواج قد خضعا للفحوصات والتحاليل المنصوص عليها في هذا المرسوم. كما ألزمه ضرورة إعلام الطرفين بنتائج

¹ 4 مرسوم تنفيذي رقم 36624 مؤرخ في جمادى الأولى عام 2416 الموافق 7 نوفمبر سنة 224 ، يتعلق بالشهادة الطبية والفحوص والتحاليل قبل الزواج

² عبد المنعم نعيم، مرجع سابق، نفس الصفحة.

³ م 3 و 4 و 5 مرسوم تنفيذي رقم 24-366 مؤرخ في جمادى الأولى 1446 الموافق ل 7 نوفمبر سنة 2024 يتعلق بالشهادة الطبية والفحوص والتحاليل قبل الزواج.

الفحص الطبي، و لم يمنحه سلطة منع تسليم الشهادة الطبية متى أثبت الفحوصات إصابة أحد الطرفين أو كلاهما بمرض يشكل خطر عليهما وعلى أولادهما.¹

ثالثاً: الفحوص والتحاليل التي يقوم بها الخاطبين

إشترط المرسوم 24- 366 مجموعة من التحاليل والفحوص الطبية الواجب التقيد بها من طرفي طالبي الزواج أمام الموثق أوضاعاً الحالة المدنية لإتمام الزواج تحت طائلة رفض إبرام العقد ، حيث يتضمن مجموعة من الفحوصات التي يقوم بها طبيب ممارست بالإضاعة إلى عدة تحاليل بيولوجية إجبارية وأخرى إختيارية تتوقف على رأي الطبيب.²

1. الفحوص:

يلتزم الطبيب قبل منح الشهادة الطبية المنصوص عليها في المرسوم 24 - 346 بإجراء إستقصاء دقيق للمتقدمين الزواج حول تاريخهم المرضي العائلي والشخصي، بحثاً عن أي أمراض مزمنة أو عيوب وراثية، أو تشوهات خلقية وجينية علاوة على ذلك يتحتم إخضاع الطرفين لقياسات ضغط الدم الشرياني، والوزن والطول مع إجراء فحص عيادي شامل، هذا ما نصت عليه م5 من المرسوم رقم 24 - 366 .

2. التحاليل:

بخصوص الإختبارات الطبية فقد حددت م5 من المرسوم 24-366 وجوب إجراء مجموعة من الفحوصات وفقاً للتفصيل الآتي :

¹ بالمشري راضية، قندوز نادية، المرجع السابق، ص 340.

² هشام عليوات، إجبارية الشهادة الطبية قبل الزواج مقابل حماية الحق في الخصوصية على ضوء المرسوم التنفيذي 24 - 366 المؤرخ في 7 نوفمبر (2-2) ملتقى وطني ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 17 فيفري 2015 ص 5.

أ. الفحوص البيولوجية الإجبارية :

وتشمل تعيين فصيلة الدم (الزمرة) ، بالإضاعة إلى التحاليل للكشف عن داء المقوسات (التوكسوبلازما)، الحصبة الألمانية ومرض الزهري (السيفلس).

ب. الفحوص البيولوجية الموصى بها:

عند الضرورة، ينصح بإجراء التحاليل الخاصة بالنسب العبد الفيروسي افتنى (ب) و(ج) ، وكذا إختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية (السيدا).

بالإضافة إلى ما سبق، يحق للطبيب طلب إختبارات تكميلية أخرى إذا استدعت الحالة الصحية ذلك، خاصة عند ظهور دلائل أو أعراض سريرية تشير إلى إحتمالية الإصابة بأمراض منتقلة جنسيا .

كما يستحسن مراجعة الدفتر الصحي للمقبلين على الزواج لتقييم وضعية التلقيحات الخاصة بالكزاز والسل وشلل الأطفال، والله الحصبة الألمانية، والسعال الديكي .¹

رابعاً: أهداف الفحص الطبي قبل الزواج

يخلق الزواج نوعاً من الترابط الروحي والجسدي بين شخصين مختلفين يسعى كل واحد منهما إلى تفادي أسباب الفرقة والتي من بينهما وجود أمراض بأحد الزوجين أو أولادهما، لهذا كان الطبي قبل الزواج وسيلة لذلك ، وتتجلى أهدافه حسب نص المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 24 - 366² على النحو التالي:

- السماح لطالبي الزواج بتقييم حالتهم الصحية و البحث عن الأمراض المنتقلة التي يمكن أن تنتقل من أحدهما إلى الآخر أو إلى فروعها مثل: الزهري والسيلان، أو فيروس الكبد المعدي و نقص المناعة المكتسبة (الايدز).

¹ م 5 مرسوم تنفيذي رقم 24 - 36 مؤرخ في 5 جمادى الأولى ، عام 1446 الموافق 7 نوفمبر سنة 2024 ، يتعلق بالشهادة الطبية قبل الزواج.

² م 2 مرسوم تنفيذي رقم 24-366 مؤرخ في جمادى الأولى عام 1446 الموافق ل 7 نوفمبر 2024، يتعلق بالشهادة الطبية والفحوص والتحليل قبل الزواج.

- الكشف عن الأمراض الوراثية خاصة أمراض الدم أو عوامل الخطر التي من شأنها ان تسبب لطالبي الزواج مشكلة صحية عند الحمل المحتمل وبالتالي يستعدان لذلك بإجراء الفحوصات.
- الفحص الطبي قبل الزواج فرصة للقاء بالمقدمين على الزواج للحصول على معلومات أوسع عن نمط الحياة والصحة الإنجابية والتنظيم الأسري من جهة، ومعرفة الفحوصات من جهة أخرى.
- تقديم الارشاد والتوجيه للمقبلين على الزواج اذ تبين وجود ما يستدعي ذلك بعد استقصاء التاريخ المرضي والفحص السريري لكل منهما، مثل الكحول، التدخين بعض الامراض الوراثية الاخرى في الاسرة وتقديم الاستشارة الوراثية لذلك والنصح عند زواج الاقارب واختلاف زمر الدم.¹

الفرع الثاني: مشروعية الفحص الطبي في عقد الزواج

سنتحدث في هذا الفرع عن أدلة مشروعية الفحص الطبي من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية الشريفة.

أولاً: أدلة من القرآن الكريم:

- لقوله عز وجل: [هنالك دعا زكريا ربه قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء] (آل عمران، 38).
- حماية النفس من الأمراض التي يصعب علاجها، ويتم ذلك بالزواج من شخص مريض مرض معدي لقوله تعالى: [ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة] (البقرة، 195).
- القول بالتداوي: لقوله تعالى: [وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة] (البقرة، 195)، وقوله تعالى: [وإذا مرضت فهو يشفين] (الشعراء 80).

¹ ذبيح الله زاهد، الفحص قبل الزواج في الفقه الإسلامي، موقع (مقال) 2020، ص 12.

ثانياً: أدلة من السنة النبوية

- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله عز وجل".¹

- وعن أبي هريرة رضي الله عنهما قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء".²

تدل هذه الأحاديث على التداعي والوقاية والعلاج والأخذ بالأسباب والتوكل على الله وإجراء الفحص الطبي جدير بذلك قبل الزواج.

روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "لا يورد ممرض على مصح"³ وقال أيضاً "فر من المجذوم فرارك من الأسد"⁴ معناه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا بالوقاية من الأمراض المعدية والوراثية، وعدم اختلاط الأشخاص الأصحاء بالمرضى، مما قد ينجم عن هذه المخالطة انتقال العدوى، والغرض الطبي جلي بذلك.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تخيروا لنطفكم فانكحوا الأكفاء وأنكحوا إليهم"⁵

لقد دعى الرسول صلى الله عليه وسلم على حسن اختيار الزوجة ولا يقتصر على صلاح الدين والخلق بل يشمل عدم وجود الأمراض الوراثية أو المعدية التي يمكن أن تنتقل إلى الزوجة ومنها إلى الذرية وتأكيداً لذلك حث على إجراء الفحص الطبي.

¹ أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب لكل داء دواء، واستحباب التداعي، صحيح مسلم مع شرحه إكمال المعلم ج 7، ورقم الحديث 69 ص 385.

² أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، فتح الباري، ج 10، رقم الحديث 5678 ص 141.

³ - أبو داود سليمان ابن الأشعث، سنن أبي داود كتاب الطب، باب الطيرة، رقم الحديث 3911، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1998م ص 597.

⁴ الإمام البخاري، صحيح البخاري، مكتبة الصفا، القاهرة، ط. الأولى 2003، ج 3، ص 79.

⁵ محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه كتاب النكاح، باب الأكفاء، رقم الحديث 1969، دار الفكر للتراث، مصر، 2010م ص 391.

وروي عن معاوية بن قرة، عن معقل بن يسار قال: جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد، أفأتزوجها؟ قال: لا، فأتاه الثانية فنهاء ثم أتاه الثالثة فقال: "تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة"¹، فالنبي صلى الله عليه وسلم حث على اختيار الزوجة التي تتصف بإنجاب الأولاد، والود وفي هذا الصدد يمكن للفحص الطبي قبل الزواج أن يساهم في حسن اختيار الزوجة.

وعن عطاء أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم، فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنظرت إليها؟" قال: لا، قال: "فأذهب فانظر إليها، فإن في أعين الأنصار شيئاً"².

المطلب الثاني: أحكام الشهادة الطبية في عقد الزواج

يشكل الفحص الطبي قبل الزواج آلية وقائية مزدوجة الطبيعة، فهي أداة أحكام الشهادة الطبية لعقد الزواج حماية صحية تهدف إلى تحصين الأسرة والمجتمع من الأمراض والآفات، وضابط قانوني يسعى المشرع من خلاله إلى ضمان سلامة الرضا الزوجي وإستقرار الرابطة الأسرية لهذا سنتناول في هذا المطلب الأمراض والآفات التي يهدف الفحص لتجنبها الفرع الأول، ثم مسؤولية ضابط الحالة المدنية عند توثيق عقد الزواج في حال ثبوت الخطر في الفرع الثاني، وفي الأخير أثار عدم إجراء الفحص الطبي على صحة عقد الزواج في الفرع الثالث.

الفرع الأول : الأمراض والآفات التي يكشف عنها الفحص الطبي قبل الزواج

يسعى المشرع من خلال الفحص الطبي قبل الزواج إلى تحديد المخاطر التي تهدد سلامة الزوجين وإمتدادهما الجيني ، وتتنوع هذه الكشفوفات بين إضطرابات وراثية تنتقل

¹ ابن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود كتاب النكاح باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، ج 2، الحديث رقم 2049، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص 220.

² أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، كتاب السنن، المعروف بالسنن الكبرى، ج6، الطبعة الأولى، دار التأصيل، القاهرة، 2012، حديث رقم 5540، كتاب النكاح، إذا استشار الرجل رجلا في المرأة هل يخبره، ص 183.

الى النسل، وأمراض خطيرة بنوعها المعدي وغير المعدي فضلا عن تقصي الآفات الاجتماعية.

أولاً: الأمراض الوراثية

لبيان مفهوم الأمراض الوراثية لا بد أن نبين مفهوم المرض تم مفهوم الوراثة لنصل إلى تعريف الأمراض الوراثية .

أ. تعريف المرض:

مفهوم الأمراض الوراثية - لغة : " المرض : السقم نقيض الصحة يكون للإنسان والبعير وهو إسم الجنس للجنس ¹.

إصطلاحاً: هو اختلال يصيب جسم الإنسان فيفقد حالة التوازن والاعتدال معا يؤثر على أداء أعضائه لوظائفهما المعتادة ويعيق ممارسته لأنشطته الجسمية والعقلية والنفسية بشكل سليم.²

ب. تعريف الوراثة.

لغة : الوراثة : ورث فلان أباه ، يرثه وراثة وميراثاً أي صار إليه بعد موته،³ لقوله تعالى : [وورث سليمان داود وقال يا أيها الناس عَلِّمْنَا مَنطِقَ - الطير و أوتينا من كل شيء إن هذا لهو الفضل المبين] (النحل ، 1) .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : [إن العلماء ورثة الأنبياء ، إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، إنما ورثوا العلم فمن أخذ به أخذ بحظ وافر]⁴.

4. إصطلاحاً : توجد عدة تعريفات نذكر منها :

¹ - ابن منظور، لسان العرب، ج 6، ط 1 ، دار المعارف، بيروت، د.ت ، ص 4180.

² أحمد محمد كنعان: الموسوعة الطبية الفقهية ادار النفائس البيروت، 1420، ص 845.

³ ابن منظور، مرجع سابق، ص ص 482، 489.

⁴ أخرجه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، ج 41، ص 557.

الوراثة في المجال الطبي : هي العملية التي يتم من خلالها إنتقال الصفات والخصائص الجسدية والنفسية من الوالدين إلى الأبناء عن طريق العوامل الوراثية.¹
كما تعرف بأنها إنتقال الخصائص والصفات من الآباء إلى الأبناء وإلى الأجيال اللاحقة.²

وتعرف أيضا بأنها: إنتقال السمات الوراثية من اصول إلى فروع، بحيث يرث كل موجود جزءا من صفاته الوراثية من الأب وجزءاً آخره من الأم.³

كما يقصد بها : إنتقال الخصائص البيولوجية وتوارثها من جيل إلى جيل من الأم بين مختلف الكائنات الحية .⁴

2. بعض الأمراض الوراثية:

ان الامراض الوراثية يصعب حصرها بسبب تعدد أسبابها، غير أن العدد المعروف منها يبلغ ثمانية آلاف (08) مرض ، لذلك تتمثل مهمة الفحص الطبي قبل الزواج في الكشف عن بعض الأمراض التي يمكن علاجها واتخاذ التدابير اللازمة للوقاية منها،⁵ وقد صنف الأطباء أسباب هذه الأمراض الوراثية إلى ثلاثة أقسام.

أ. الأمراض الناتجة عن خلل في الجينات

الجينات : (المورثات) : وهي عبارة عن قطعة صغيرة جدا لاترى بالعين، توجد داخل نواة كل خلية مائة ألف جين، ويتحكم الجين في الخلية، ويبلغ عدد الجينات في

¹ أحمد محمد كنعان ، مرجع سابق، ص 38 .

² شبيخة سالم العريض الوراثة مالها وما عليها ، ط 1 دار الحرف العربي 2003، ص 10.

³ مجموعة من العلماء والباحثين، الموسوعة العربية العالمية ، ج 14 طام، مؤسسة أعمال الموسوعة الرياض، 1999، ص 58.

⁴ سعد بن العزيز عن عبد الله الشويرخ ، أحكام المندسة الوراثية، ط1، دار كتوز إشبيلية، الرياض، 2007 ، ص 33.

⁵ محمد نعمان. محمد علي البعداني، مستجدات العلوم الطبية ، وأثرها في الاختلافات الفقهية رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي لكلية الشريعة والقانون قسم الفقه المقارن ، جامعة أم درمان الإسلامية السودان 2013، ص 379.

الصفات الوراثية المختلفة من طول الجسم ، أو قصره أو شكله ، أو لونه وبنبرة الصوت أولون العين : وحدة ثم الأنف، أو الإصابة بمرض وراثي معين ¹.

ويتكون هذا القسم من أربعة أنواع من الأمراض:

النوع الأول: الأمراض الجينية:

هي مجموعة من الاضطرابات الشكلية والوظيفية التي تنتج بسبب تغيرات في الشفرة الوراثية في مورث واحد أو عدة مورثات أو نتيجة خلل في الكروموسومات، وقد تنتقل من جيل إلى آخر، وهناك العديد من الأمراض التي تورث كصفات وراثية متحية، وتختلف درجة خطورتها من حالات بسيطة كأليينو إلى أمراض خطيرة، سنذكر مرض التليف الكيسي² ومرض فقر الدم المنجلي.

مرض التليف الكيسي (Cystic fibrosis): مرض التليف الكيسي ينتج عن جين يوجد بصورته النقية على الكروموسومات الجسدية، وينتقل بالوراثة من أبوين حاملين للصفة، يتموضع هذا الجين على الكروموسوم رقم 7 (شكل 86)، ويقوم البديل الطبيعي لهذا الجين بتشفير بروتين يعرف بـ (CFTR)³، وتتمثل وظيفة هذا البروتين في نقل كلوريد الصوديوم خارج الخلية، وفي حالة الإصابة يعجز عن أداء هذه المهمة، فيتراكم كلوريد الصوديوم داخل الخلايا وينقص الماء من الأغشية المخاطية المحيطة بها، نتيجة خاصية الأسموزية، مما يؤدي إلى تحول المخاط إلى مادة كثيفة ولزجة تلحق الضرر بخلايا الرئة، وتسبب الممرات الهوائية وتصبح بيئة مناسبة لتكاثر الجراثيم لها،

¹ مستاري محمد الأمين، اثر الأمراض الوراثية على فك الرابطة الزوجية ، مجلة 5، البحوث القانونية والإقتصادي، كلية الحقوق جامعة الجبالي يدي بلعباس ع بره ، ج 01 2018 ص 16

² شيما بنت جمعة بن سعيد الزبيدية، أثر الأمراض الوراثية في الحياة الزوجية: دراسة فقهية تطبيقية على المجتمع العماني، بحث تخرج مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس، كلية العلوم الشرعية، قسم الفقه وأصوله، 2019م، ص 11.

³ Cystic fibrosis transmembrane conductance regulator.

فنتصاب الرئة بالميكروبات وتنتشر العدوى البكتيرية مسببة التهابا شعبيا مزمنًا لدى المصابين.¹

يؤثر البنكرياس بشكل مباشر حسب القنوات المسؤولة عن نقل الإنزيمات الهاضمة نحو المعدة، مما يؤدي إلى تعذر عملية الهضم وعدم قدرة الجسم المصاب على استخلاص المواد الغذائية الضرورية لنمو بشكل سليم، ومن علامات المرض أيضاً تأثيره على الغدد العرقية، إذ يطرح الجسم كميات ضخمة من الأملاح وبأثر البنكرياس بشكل مباشر حيث تسد القنوات المسؤولة عن نقل الأنزيمات الهاضمة نحو المعدة، مما يؤدي إلى تعذر عملية الهضم، وعدم قدرة الجسم المصاب على استخلاص المواد الغذائية الضرورية لنموه بشكل سليم، ومن علامات المرض أيضاً تأثيره على الغدد العرقية، إذ يطرح الجسم كميات ضخمة من الأملاح والسوائل، ما يتسبب في إصابة الشخص بالجفاف وحدوث خلل في توازن الأملاح المعدنية اللازمة للجسم، ويعاني مريض التليف الكيسي من تناقص دائم في الوزن نتيجة عدم هضم الطعام بشكل صحيح، مع ظهور شحوب في الجلد، وتعد الإصابات الشعبية المتكررة وما تبعها من تدمير مبكر لأنسجة الرئة من أقوى الأعراض، بالإضافة إلى السعال المستمر وضيق التنفس، ويسبب هذا التلف المستمر يصعب على المصاب تجاوز عقده الثالث.²

لم يتطلب علاج المريض تناول مضادات حيوية للتحكم في الالتهابات الرئوية التي تصاحب المرض، ويتم اللجوء أحياناً للضرب بالكتف على الظهر لتجنب انسداد مجاري الهواء، كما يستخدم أدوية للمساعدة في إذابة المخاط وتوسيع الشعب الهوائية، مع إعطاء المريض أدوية تعويضية عن أنزيمات البنكرياس لدعم عملية الهضم، ويسعى

¹ مها على فهمي صدقي، أساسيات علم الوراثة والصفات والأمراض الوراثية، ط الأولى، دار الفكر العربي، مدينة نصر القاهرة، 2013م، ص 168.

² مرجع نفسه، ص 165.

العلماء حالياً بالطرق العلاج الجيني إلى حقن خلايا الرئة بجرعات من الجينات السليمة.¹

مرض فقر الدم المنجلي "Sickle cell anemia"؛ وهو نوع من الأنيميا الوراثية التي تنتج عن تغير شكل كرية الدم الحمراء، حيث تصبح هلالية الشكل (كالمنجل) وإسم مشتق من ذلك، عند نقص نسبة الأوكسجين، وهو يشكل خطر على الأجيال القادمة.²

وينتج فقر الدم المنجلي عن طفرة تصيب الجين المسؤول عن إنتاج الهيموغلوبين مما يؤدي إلى تشوه خلايا الدم الحمراء وتحولها إلى شكل منجلي (هاللي)، ويرث الطفل المصاب نسختين معيبتين من الجين، واحدة من كل والد.³

- تعد الفحوصات الطبية قبل الزواج هي الطريقة الوحيدة للوقاية من المرض والحد من انتقالها إلى الأبناء، ولمنع إنجاب أطفال مصابين يجب تجنب الارتباط بين الرجل والمرأة في الحالات التالية:⁴

إذا كان كلا الزوجين مصابين بالمرض، فإن جميع الأبناء سيولدون مصابين حتماً، وبإصابة طرف واحد حامل لصفة فقر الدم المنجلي، ترتفع نسبة احتمال إصابة الأطفال إلى 50%، إذا كان كلا الزوجين حاملين للصفة الوراثية، تكون هناك نسبة احتمالية 25% لإصابة الطفل بولد لهما. فهذه الحالات الثلاثة لا يمكن أن ينجبوا معها أطفال مصابين بمرض فقر الدم المنجلي، أما الحالات التالية فيمكن ولادة أطفال أصحاء حاملين للصفة، إذا كان كلا الزوجين سليمين فإن جميع الأبناء سيكونون أصحاء تماماً، سلامة طرف وحمل الآخر للمرض في هذه الحالة تكون احتمالية إصابة الأبناء

¹ مها على فهمي صدقي، مرجع سابق، ص 165.

² ابراهيم سلامة، طفلك والأمراض الوراثية، ط أولى، 2025، ص 45.

³ مرجع نفسه، ص 46.

⁴ ضرغام عارف الأبودي وآخرون، دليل مرضى فقر الدم المنجلي، دار الأمل، بغداد، 2025، ص 23.

بالمريض 0%، ولكن يوجد احتمال بنسبة 50% في كل حمل أن يكون الطفل حاملاً للصفة الوراثية فقط (دون إصابة).

النوع الثاني: الأمراض الجسدية السائدة:

تعتبر هذه الأمراض من آلية اضطرابات الوراثة التي تظهر أمراضها عند وجود خلل في جين واحد من الأبوين سواء الأب أو الأم، في هذه الحالة لا يستطيع الجين السليم تعويض النقص أو الخلل في الجين المصاب، مما يؤدي إلى ظهور المرض، نسبة انتقال إذا كان أحد الوالدين مصاباً حتى لو كانت إصابة خفيفة، فإن هناك احتمال بنسبة 50% لانتقال المرض إلى الأبناء، ومن أبرز الأمراض الجسدية التي تنتقل بصفة نادرة نجد مرض الودانة ومرض هنتغون.¹

- مرض الودانة: (Achondroplasia):

يُشخص بوجود قصر في الأطراف خاصة الدانية، ويكون الجذع سوي الطول مع قعس قطني، ويوجد بروز جبهى مع انخفاض في الجسر الأنفي، ويد ثلاثية الشعب مع تضيق المسافة ما بين سويقات القطنية، ومن أعراض هذا المرض قصر القامة حيث يبلغ متوسط طول الشخص البالغ المصاب بهذه الحالة ما بين 125 سم و135 سم، يكون حجم الرأس كبيراً بشكل ملحوظ مقارنة ببقية الجسم مع بروز في الجبهة وانخفاض في جسر الأنف، تكون الأذرع والأرجل قصيرة وغير متناسقة مع طول الظهر ويظهر هذا القصر في أجزاء العلوية للفخذين والعضدين، وجود انحناء في الساقين قد يؤدي إلى صعوبات عملية عند الوقوف أو المشي، تكون الأيدي والأقدام قصيرة وعريضة مع ملاحظة وجود فراغ مميز يفصل بين الإصبعين الأوسط والبنصر.²

¹ علاق عبد القادر، الفحص الطبي للمقبلين على الزواج، دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

2013-2014، ص 60.

² نخبة من الأساتذة في كليات الطب، الوراثة الطبية، وزارة التعليم العالي، سوريا، 2018، ص 37.

مشكلات الظهر والعمود الفقري مثل "الجنف" أو "الحدب"، قد يحتاج الأطفال المصابون وقتاً أطول للوصول إلى المهارات الحركية الأساسية. مثل آلام المفاصل، مشاكل في السمع، زيادة الوزن مما يسبب مشاكل في التنقل والمفاصل، مشاكل في التنفس أثناء النوم مثل انقطاع النفس أثناء النوم.¹

ترجع هذه الحالة إلى طفرة نقطية تصيب مورثة عامل نمو الأرومة الليفية الثالث (FGF3)، وتورث بصفة جسمية سائدة مع نسبة حدوث واحدة لكل 15 - 44 ألف حالة جينية، مع تسجيل أغلب الحالات نتيجة طفرات جديدة.²

- مرض هنتغتون:

هو مرض أوتوسومي سائد المسؤول عن جين واحد (HD gene) موجود على الذراع القصير للكروموسوم رقم 4، ويصيب 1/10000 شخص بالعالم.³

تظهر أعراض المرض غالباً في المرحلة العمرية بين 35 و 50 سنة، وتستمر مضاعفاته إلى غاية الوفاة التي عادة ما بين 10 و 15 سنة بعد ظهور الأعراض، كما أن تأخر اكتشاف حاملي الجين المسبب للمرض قد يؤدي إلى إنجاب أطفال ترتفع لديهم احتمالية الإصابة به، وإذا كان أحد الوالدين حاملاً لنسخة واحدة من الجين الطافر فإن احتمال ولادة طفل مصاب بالمرض يبلغ 50% لكل حمل، ومن بيت أعراض المرض، ظهور حركات لا إرادية تصيب الوجه والرأس، مع ارتعاش في اليدين والرجلين، إضافة إلى صعوبة في المشي والكلام والبلع، كما قد تظهر اضطرابات نفسية تؤثر في شخصية المصاب مثل الإحباط والعوانية والهوس، وقد تنعكس كذلك على قدراته العقلية والذهنية.⁴

¹ نورا علم، متلازمة الودانة (تشوهات هيكلية مورثة) ماهي أعراضها وكيفية تشخيصها . 26/05/2021 | al-aim.com p5. htt، 16:30.

² نخبة من الأساتذة في كليات الطب، مرجع سابق، ص 370.

³ مها علي، فهمي صدقي، مرجع سابق، ص 188.

⁴ مرجع نفسه، ص ص 188، 189.

النوع الثالث: الأمراض السائدة المرتبطة بالجنس:

هي أمراض ناتجة عن خلل في الجينات، أيضاً تتميز أنها نادرة الوقوع، تنتقل عادة من الأم إلى أطفالها الذكور والإناث معاً، مع ملاحظة أنها قد تكون بشدة لدى الذكور مقارنة بالإناث.¹ ومن أشهر هذه الأمراض مرض الهيموفيليا (النزف)

- الهيموفيليا: وهو يعرف بالناعور، هو مصطلح طبي يطلق على مجموعة من الاضطرابات المتعددة التي تؤثر سلباً على قدرة الجسم على التحكم في عملية تخثر الدم ومنع النزيف، وفي حالات نادرة قد ترجع لأسباب المرض إلى الخلل في المناعة الذاتية للجسم، مما يؤدي إلى حدوث نقص في عوامل التخثر المتواجدة في البلازما، وهي المسؤولة عن تسوية وتنظيم عملية تجلط الدم. وعندما يصاب وعاء دموي بجرح ما، فإن مريض الناعور يعجز جسمه عن تكوين خثرة دموية، مما يتسبب في استمرار تدفق الدم ولمدة مطولة زمنية طويلة، ويمكن أن يتخذ هذا النزيف شكلاً خارجياً كالجروح الناجمة عن القطوع الجلدية، وحتى النزيف الخفيف الناتج عن حك الجلد، كما يمكن أن يكون نزيفاً داخلياً يحدث في العضلات والمفاصل، والأعضاء المجوفة، وتظهر هذه الحالة إما على شكل نزف داخلي حاد وكامن كنزيف الأمعاء والنزيف الدماغي.²

النوع الرابع: الأمراض المتنحية المرتبطة بالجنس:

هي أمراض ناتجة عن خلل في الجينات، إذ تنتقل من الأم المصابة إلى أبنائها فقط، وقد تصيب البنات إذ تزوج رجل مصاب بأحدى قريباته الحاملة للمرض،³ وأبرز هذه الأمراض مرض نقص الخميرة (G6PD)، وهو ما يسمى بأنيميا الفول.

¹ علاق عبد القادر، مرجع سابق، ص 61.

² عباس حسين مخير الربيعي، مدخل العلم الوراثة، ط الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 195، 146.

³ علاق عبد القادر، مرجع سابق، ص 60.

مرض أنيميا الفول:

يعد مرض أنيميا الفول أحد الاضطرابات الجينية الناتجة عن عوز إنزيم يعرف بـ "جلوكوز - 6 - فوسفات ديهيدروجينيز" داخل خلايا الدم الحمراء، يتولى هذا الإنزيم حماية كريات الدم الحمراء من التأثيرات الضارة للمواد المؤكسدة التي قد تتسبب في تحللها وتدميرها، وتنتقل الطفرة الجينية المسببة لهذا المرض عبر الكروموسوم الجنسي (X)، حيث يورثه الآباء والأمهات إلى أبنائهم، ويلاحظ أن نسبة إصابة الذكور بهذا المرض أعلى بكثير مقارنة بالإناث، وفي الأحوال الاعتيادية، يعيش الشخص الحامل لهذا المرض حياة طبيعية تماماً دون ظهور أي أعراض صحية، ولا تبدأ خلايا الدم الحمراء بالتحلل بسبب نقص الإنزيم، إلا عند التعرض لبعض الحوامل المؤكسدة.¹

ب. الأمراض المتعلقة بالكروموزومات (الصبغيات)

هي عبارة عن أجسام صغيرة ملفوفة بشكل متقن من الحمض النووي مقسم إلى قطع تسمى مورثات التي تنقل الصفات الوراثية. يوجد في كل خلية من خلايا الجسم الإنساني 46 كروموزوم يرث نصفه من أبيه والنصف الآخر من أمه.² وهذا المرض ينجم من خلل في تركيب الكروموزومات، وكذلك عن زيادة أو نقص في عددها أثناء عملية الانقسام في البويضة أو الحيوان المنوي. وتنقسم الكروموزومات إلى نوعين:

الكروموزومات الجسمية أو الذاتية: هي التي تؤثر على الصفات الجسدية كالطول واللون، عددها 22 زوجاً تتشابه كلها في الذكر والأنثى، وكمثال على ذلك:

مرض متلازمة داون وهو مجموعة من الصفات تعود إلى اضطراب الكروموزوم 21 بحيث يحتوي على ثلاثة كروموزومات بدل اثنين، وبهذا يصبح عدد الكروموزومات لدى المصاب 47 كروموزوم. وتتمثل أعراضه في شكل العيون الذي يشبه عيون

¹ يوسف عبد الحليم الطنباري، أنيميا الفول والأنيميا المنجلية، مجلة رعاية وتنمية الطفولة، جامعة المنصورة، ع 5، مج 2، 2007، ص 219.

² منال محمد، رمضان هشام العشي، أثر الأمراض الوراثية على الحياة الزوجية (دراسة فقهية مقارنة)، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن، ص 35-37.

الجنس المغولي، والتخلف العقلي، وقصر القامة، والأيدي القصيرة، وصغر طول الرقبة.¹

الكروموزومات الجنسية: هي التي تحدد الصفات المتعلقة بالذكورة والأنوثة وتختلف حسب الجنس، فيكون تركيبها في الذكر مخالف لتركيبها في الأنثى. ومن بين هذه الأمراض نجد كمثال:

متلازمة كلاينفلتر (Klinefelter syndrome): هو خلل ينشأ عن زيادة كروموزوم الجنس (X) بحيث يكون كروموزوم رقم 23 ثلاثياً (XXY) بدلاً من أن يكون زوجياً (XY). ويحدث هذا الخلل نتيجة عجز انفصال كروموزومي الجنس أثناء الانقسام عند الرجل أو المرأة.

وتتمثل أعراضه في بطء شديد في النمو الخلقي، تأخر ظهور الأعراض الجنسية الذكورية الثانوية، صغر حجم أعضائه التناسلية، طول الساقين، التأخر في المشي والتسنين والنطق وفي العادة عنيد كثيراً.²

ج . الأمراض المتعددة الأسباب:

وتعرف بأنها أمراض ناتجة عن خلل في أكثر من جين واحد، وهي كثيرة وغير متوقعة الأسباب، غير أنه يصاب بها الأشخاص الذين لهم استعداد وراثي وتعرضوا لعوامل بيئية محيطة بهم. وليس لزواج الأقارب علاقة في حدوث هذه الأمراض إلا إذا تزواج شخصان مصابان بأحدهما، فإنه احتمال إصابة الأبناء وارد جداً مقارنة بإصابة أحد الزوجين فقط بهذا المرض.³ ومن أبرز هذه الأمراض نجد مرض الربو، مرض ضغط

¹ نجاه ناصر ظاهرة زواج الأقارب وعلاقته بالأمراض الوراثية منطقة تلمسان نموذجاً، مقارنة انثربولوجية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في انثربولوجيا الصحة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2012/2011، ص 130.

² محمد صالح الامام، فؤاد عبد الجلالة، اضطرابات النمو الشامل، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص ص 246-247.

³ علاق عبد القادر مرجع سابق ص 61

الدم، سرطانات الثدي، القولون والمستقيم، بالإضافة إلى مرض السكري. ونذكر مرضي السكري وضغط الدم على سبيل المثال:

1. مرض السكري

يعرف مرض السكري حسب منظمة الصحة العالمية (OMS) أنه مرض مزمن يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكر في الدم نتيجة تأثير عوامل وراثية وخارجية.¹ ويعرف من الناحية الطبية بأنه خلل في عملية التمثيل الغذائي يتجلى في ارتفاع مستويات غلوكوز الدم. يحدث هذا الارتفاع إما لأن الجسم عاجز تماماً عن إفراز الأنسولين أو لأن الكمية المفرزة غير كافية ولا تستغل بالشكل الصحيح. وباعتبار الأنسولين الهرمون البنكرياسي الأساسي الذي يحول السكر والنشويات إلى طاقة، فإن تعطل وظائفه يؤدي حتماً إلى تجمع الغلوكوز في الدم حتى يبدأ بالظهور في البول.²

وللمرض السكري طرازان هما:

مرض السكر طراز 1 (Type I diabetes): ويعرف أيضاً بمرض السكر الطفولي، وفيه لا تعمل الخلايا المسؤولة عن إنتاج هرمون الأنسولين في البنكرياس على الوجه الأكمل، وبالتالي يقل إنتاجها لهذا الهرمون مما يؤثر بالسلب على عمليات التحول الغذائي للغلوكوز. وتعالج هذه الحالة عن طريق الحقن اليومي لهرمون الأنسولين. وقد استطاع فريق من علماء جامعة أكسفورد تحديد عدد من الجينات المسببة لهذه الحالة منها ما يقع على الأذرع الطويلة للكروموزومات أرقام 11 و 18. وللمرض السكر من هذا الطراز مضاعفات عديدة.³

¹ عائشة شلابي سامية بورنان نوعية الحياة لدى مرضى السكري دراسة ميدانية بجمعية مرضى السكري بولاية مسيلة مجلة دفاتر الخبر، جامعة محمد بوضياف المسيلة ع 02 مج 16 2021 ص 15

² بن سيد، اسية العوامل النفسية وعلاقتها بالمرض السكري دراسة أنثروبولوجية مجلة الفكر المتوسطي للبحوث والدراسات في حوار الديانات والحضارات، جامعة تلمسان، ع 2، م ج 07، 2018، ص 237

³ منير علي الجنزوري، الجينات والبيولوجيا الامراض الوراثية، د ط، دار المعارف، القاهرة، 2008، ص 114.

مرض السكر الطراز 2 (Type II diabetes): وهو أقل ضرراً من الطراز الأول، وعادة ما يصيب الأفراد في أعمار متقدمة نسبياً (بعد سن 25). وفي هذه الحالة يفقد الجسم قدرته على توظيف هرمون الأنسولين والاستفادة منه بالشكل الصحيح. ويعود السبب في ذلك إلى عدم استشعار الخلايا لوجود الأنسولين نتيجة فقدانها للمستقبلات الخاصة به. ولإشراف على هذه الحالة وعلاجها يتم اللجوء إلى عقاقير تؤخذ فمويّاً لتعزيز كفاءة الخلايا وزيادة قدرتها على امتصاص الأنسولين والاستشعار به، بالإضافة إلى اتباع حمية غذائية وضبط الوزن. علماً أن البحوث الطبية قد بينت وجود عامل وراثي يربط بين طفرة جينية في الكروموزوم رقم 7 وظهور أحد أنماط هذا المرض.¹

2. ضغط الدم

ضغط الدم هو الضغط الذي يندفع به الدم في الشرايين، ويعبر عنه برقمين. الرقم العالي (الأعلى 140) ويسمى بالضغط الانقباضي، ويعني ذلك ضغط الدم أثناء انقباض القلب ودفع الدم في الشرايين وأوعية الجسم. أما الرقم الأقل (الأدنى 90) يسمى بالضغط الانبساطي، ويعني ضغط الدم في الشرايين أثناء انبساط القلب فيما بين الضربتين وارتياحه.

ومن أسباب ارتفاع ضغط الدم: أسباب نفسية، والتهاب الأعصاب، حبوب منع الحمل. وفي الحقيقة ليس هو مرض واحد بل هو مجموعة من الأمراض تصيب أعضاء الجسم عموماً. وتتمثل أعراضه في الدوخة أو غشاوة في البصر، ضعف العضلات. كما أنه يؤثر على العلاقة الزوجية، ويعد أيضاً مرضاً وراثياً حيث تلعب الوراثة دوراً كبيراً في نقل المرض أو الاستعداد للإصابة به. فأبناء المصابين بارتفاع ضغط الدم أكثر عرضة للإصابة بهذا المرض من أبناء أناس ذوي ضغط طبيعي. وإن أول ما يسأل عنه الطبيب هو تاريخ العائلة وما إذا كان أحد الأبوين أو الإخوة أو الأخوات مصاباً

¹ مرجع نفسه، نفس الصفحة.

بارتفاع ضغط الدم، فإذا كانت هناك قصة ارتفاع ضغط دم في العائلة وجب فحص أفراد العائلة المقربين للكشف عن المرض مبكراً.¹

ثانياً: الأمراض الخطيرة القاتلة

يمكن أن يبين الفحص الطبي للأشخاص المقبلين على الزواج أن أحدهم مصاب بعدة أمراض خطيرة قاتلة التي يمكن أن تنتقل بعد الزواج بواسطة الفحص الطبي.

أ . الأمراض المعدية جنسياً

هي تلك الأمراض التي تنتقل عادة -وليس دائماً- من أحد الزوجين بممارسة العلاقة الجنسية. ومن أسباب انتقال مثل هذه الأمراض البكتيريا (مثل بكتيريا المكورات المنجمية)، وكذلك عن طريق الكلاميديا بمختلف أنواعها، وكذلك الفطريات (مثل فطريات المبيضات وفطريات التينا)، وكذلك الفيروسات وغيرها من أسباب انتقالها.²

مرض الإيدز (نقص المناعة المكتسبة): هو مرض ينشأ عند الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري (HIV) الذي يصيب الجهاز المناعي تدريجياً، وذلك من خلال تمرّكه في خلايا كرات الدم البيضاء والتكاثر بداخلها والقضاء عليها. وفي غيبة الوظيفة الدفاعية للجهاز المناعي يصبح الجسم ضعيفاً ولا يقوى على مقاومة الأمراض، وتظهر عليه الأعراض التالية: ارتفاع درجة الحرارة، تضخم الغدد اللمفاوية، فقدان الكثير من الوزن، الإسهال الشديد، عدم التوافق في الحركة، كثرة النسيان، والضعف الجنسي.³

طرق الوقاية:

ينتقل الفيروس عن طريق الاتصال الجنسي نقل الدم الملوّث أو مشتقاته، ومن الأُمّ المصابة إلى الجنين أثناء الحمل أو الولادة أو الرضاعة الطبيعية، والمشاركة في

¹ حسان شمس باشا، ارتفاع ضغط الدم، ط 4، دار القلم، دمشق، 2007، ص ص 18، 24.

² عبد الفتاح احمد ابوكيلة، الفحص الطبي قبل الزواج و احكام الفقهية المتعلقة به، ط 1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2006، ص 97.

³ فاروق مصطفى خميس، قاموس الايدز الطبي، ط 1، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2005، ص ص 34، 33.

استعمال الإبر أو الحقن. ولا ينتقل عن طريق المصافحة، العناق، التقبيل، العطس، السعال، استخدام نفس المراحيض، أو الاستعمال المشترك لأدوات المطبخ، ولا عبر الهواء. ويمكن خفض الاحتمالية بتجنب مخاطر تعاطي المخدرات بالحقن، تلقي الرعاية الطبية لمنع انتقال الفيروس من الأم للطفل، تجنب مشاركة شفرات الحلاقة أو فرش الأسنان، واستعمال الواقي الذكري أثناء الممارسة الجنسية.¹

ب. التهاب الكبد الفيروسي

هو عدوى تصيب الكبد وتسبب تلفا وتورما في خلاياه، فقد يؤدي الى تليف الكبد لدى 15% من المصابين وسرطان الكبد. وتشمل أعراضه تليف الكبد ثم فشله، بالإضافة إلى الخلل المهني المصاحب لعمل الكبد، وفي غالب الأحيان يؤدي إلى حدوث سرطان الكبد المؤدي للوفاة، كما ينتج عنه ألم بطني، اليرقان، والغثيان والقيء، وينتج غالبا عن 5 فيروسات رئيسية:

فيروس A(HAN) : ينتقل عن طريق الطعام أو الماء الملوث، الوقاية تكون عن طريق اللقاحات واتباع ممارسة النظافة الجيدة.

فيروس B(HBV) : ينتقل عن طريق الدم أو سوائل الجسم الملوثة (مثل الدم، السائل المنوي) كاستخدام الإبر الملوثة أو ممارسة الجنس مع شريك مصاب أو من الأم إلى الجنين.

فيروس C(HCV) : ينتقل عن طريق التعرض المباشر لدم شخص مصاب (كالأدوات الحادة والإبر غير المعقمة).

فيروس D(HDV) : فيروس يعتمد على وجود فيروس B وينتقل بنفس طريقه.

¹ فيروس نقص المناعة البشري ومرض الإيدز، متاح على الموقع، <https://www.moh.gov.dz>، تاريخ التصفح 2026/05/30، 21:59.

فيروس E(HEV): ينتقل عن طريق المعوي الفموي يشبه فيروس A في طرق انتقاله.¹

ج. مرض السفلس (Syphilis)

هو من الأمراض الخطيرة التي تصيب الجهاز التناسلي، ويعتبر من أخطر الحالات وينتقل عن طريق الاتصالات الجنسية، وفي حالات نادرة ينتقل بواسطة استعمال الأدوات الملوثة. تسببه بكتيريا لولبية صغيرة الحجم جداً تتحرك بحركات دائرية تنقلية وهزاة تسمى "اللولبية الشاحبة".²

تتجلى أعراض المرض في بدايته على هيئة قرحة صلبة منفردة تظهر عادة في مناطق مختلفة مثل القضيب أو الشفرتين أو عنق الرحم، بالإضافة إلى الشرج، الشفتين، اللثة، اللسان، أو اللوزتين، وأحياناً تمتد لتشمل الأنف، الخدين، الصدر، أو الأطراف. وفي بعض الحالات قد يتخذ شكل متعدد القروح قبل أن ينتشر إلى كافة أنحاء الجسم عبر مجرى الدم أو الأوعية الليمفاوية. علماً بأن هذا الانتشار قد يحدث أحياناً بشكل خفي دون ظهور أي قرحة خارجية مسبقة.³

ينتقل مرض الزهري بشكل أساسي عبر الاتصال الجنسي من الشخص المصاب إلى السليم سواء عبر العلاقات الجنسية الطبيعية أو غير الطبيعية، بالإضافة إلى إمكانية انتقاله عبر القبلات إذا كان المصاب يحمل تقرحات على شفتيه. وينتقل أيضاً من الأم المصابة إلى جنينها عبر الدم المار بالحبل السري ثم المشيمة. ففي الحمل الأول غالباً ما يؤدي إلى الإجهاض في الشهر الرابع أو الخامس، وفي الحمل الثاني يولد الجنين ميتاً في الشهر الثامن، وفي الحمل الثالث يولد الطفل حياً لكنه يموت بعد بضعة أيام أو أسابيع، أما في المرتبة الرابعة والخامسة فإن المولود يعيش غالباً لكنه

¹ التوعية بالتهاب الكبد الفيروسي، متاح على الموقع الآتي: <https://www.moh.gov.sa>، تاريخ التصفح: 2026/06/02، 16:12.

² إسماعيل الحسيني، موسوعة الأمراض التناسلية والبولية والجلدية، ط 1، دار أسامة، عمان، الأردن، 2004، ص 140.

³ مرجع نفسه، نفس الصفحة.

يولد مصاباً بتشوهات واسعة نتيجة تلف أجزاء مختلفة من جسده تشمل الجلد، العظام، القلب، الرئتين، الكبد، العينين، الجهاز العصبي، والأسنان.¹

د . مرض السيلان

هو التهاب تناسلي ينتج عن عدوى بكتيرية دقيقة تعرف علمياً باسم (نايسيريا غونوريا) أو ما يطلق عليها البعض جرثومة (الغونوكوك). ينتقل هذا المرض بين الأفراد بشكل رئيسي عبر الاتصال الجنسي. وعلاوة على ذلك، يمكن للأم المصابة أن تنتقل العدوى إلى جنينها أثناء عملية الولادة نتيجة ملامسته للإفرازات الجنينية الملوثة، مما قد يتسبب في إصابة عيني المولود بالتهابات شديدة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان البصر.²

"ومن أهم أعراض المرض التي تتجلى في صورة نزول افراز صديدي من فتحة مجرى البول الخارجية فتلوث الملابس الداخلية للمريض، وعادة ما يصاحب نزول الافراز الشعور بعرقان أثناء التبول، تظهر تلك الأمراض نتيجة التهاب الغشاء الطلائي لقناة مجرى البول الأمامية اما بسبب الإصابة بأحد الميكروبات التي تنتقل للمريض أثناء الإتصال الجنسي، أو نتيجة عوامل أخرى نادرة تسبب التهاب الغشاء المخاطي".³

وتكمن خطورة هذا الداء في إمكانية وصول هذا الالتهاب الى البروستات الحويصل المنوي والخصية لدى الرجل، الأمر الذي قد يؤدي الى العقم لذا يجب على كافة المقبلين على الزواج أو المتزوجين الخضوع للفحص الطبي باستمرار للكشف عنه، وذلك بغرض الوقاية وتلقي العلاج اللازم لمنع انتشاره.⁴

¹ محمد علي البار، الامراض الجنسية أسبابها وعلاجها، ط 2، دار المنارة، جدة، 1986، ص 214.

² علاق عبد القادر، مرجع سابق، ص 69.

³ عبد الرحيم عبد الله، الأمراض المنقولة جنسياً، ط الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2009، ص 57.

⁴ علاق عبد القادر، مرجع سابق، ص 70.

2. الأمراض المستعصية الغير معدية

"جاء في تعريف منظمة الصحة العالمية أن الأمراض غير السارية (المزمنة) لا تنتقل بين البشر وهي أمراض تدوم فترات طويلة وتتطور ببطء عموماً".¹ ومثل ذلك مرض السرطان فهو مرض مزمن يؤثر على العلاقة الزوجية والفحص الطبي قبل الزواج يكشف هذا المرض إن وجد.

أ. السرطان

يعرف الورم السرطاني بأنه خلل وشذوذ يصيب عملية انقسام الخلايا، مما يتسبب في اضطراب وتيرة انقسامها وتغيير بنيتها الشكلية. يؤدي هذا الخلل إلى فقدان العضو المصاب قدرته على التحكم في خلاياه والتي تبدأ بالانقسام والتكاثر بشكل متسارع منتجة خلايا مشوهة هيكلياً ووظيفياً.²

وبالإجمال فالسرطان بشكل عام هو "انقسام ونمو خلايا فقدت قدرتها على الاستجابة للضوابط الطبيعية للتحكم بهذه الخاصية".³

وهناك نوعين من الأورام، فتوجد أورام حميدة وأخرى خبيثة:

-**الأورام الحميدة:** هو كتلة خلوية غير ضارة تتميز بنموها البطيء وعدم قدرتها على الانتقال إلى أماكن أخرى في الجسم، كما يكون هذا الورم محاطاً بغلاف خارجي محدد يفصله بوضوح عن الأنسجة المحيطة به، مما يمنع انتشاره عبر مجرى الدم أو الجهاز الليمفاوي ولا يتسبب في مشاكل صحية كبيرة، وبمجرد استئصاله لا يصاب به المريض مرة أخرى.⁴

¹ جلال الدين معيوف، عبد القادر برطال، أثر الأمراض المعدية والغير المعدية على عقد الزواج، مجلة العلوم الإسلامية، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، ع 01، مج 04، 2022، ص 268.

² صالح حسين علي أبو زيد، الأمراض الحديثة وأثرها على استمرار الحياة الزوجية (السرطان، الايدز، الالتهاب الكبدي الوبائي) في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة القدس، عمادة الدراسات العليا، 2010، ص 92.

³ صالح حسين علي أبو زيد، مرجع سابق، ص 92.

⁴ زينب منصور، معجم الأمراض وعلاجها، ط الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 742.

-ورم خبيث: هو ورم ضار ينمو بشكل عشوائي وينتشر في الجسم بشكل سريع.¹ وتتميز الخلايا السرطانية بقدرتها العالية على تدمير الخلايا المحيطة والانتقال إلى مناطق أخرى مختلفة في الجسم عبر الدورة الدموية أو اللمفاوية لتكوين أورام خبيثة جديدة وبلوغها حجماً كبيراً في وقت قصير، وخلوها من غلاف خارجي يحد من توسعها أو يمنع من انتشارها لمهاجمة الأنسجة المجاورة وإتلافها، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى وفاة المريض في فترة زمنية قصيرة.²

ثالثاً: الآفات الاجتماعية (المخدرات والخمر)

المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 24-366 لم ينص على إجراء التحاليل والفحوصات التي تكشف عن تعاطي المخدرات والخمر. لكن الفحص الطبي يمكن أن يكشف تعاطي المقبلين على الزواج للمخدرات أو الخمر لما لها من أضرار صحية ونفسية، ولهذا من حق كل طرف في العلاقة الزوجية معرفة ما إذا كان شريكه مداماً وله حق قبول الزواج أو رفضه.

1. المخدرات:

المخدرات هي مواد تؤثر على الجهاز العصبي المركزي وتؤدي عند تناولها إلى إحداث تغيرات في وظائف المخ وذلك بتنشيطه أو تثبيطه أو اضطراب في مراكزه، حيث تؤثر على مراكز الذاكرة والتفكير والتركيز.³ وقد عرفت منظمة الصحة العالمية بأنها مواد يؤدي تعاطيها إلى تغير في واحدة أو أكثر من وظائف الأعضاء الحية.⁴

¹ مرجع نفسه، نفس الصفحة.

² مرجع نفسه، ص 743.

³ بوعاغة ياسمين، جرائم المخدرات في القانون الجزائري، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية، جامعة 20 أوت 1055 سكيكدة، كلية الحقوق، قسم الحقوق، 2008/2009، ص 4.

⁴ الفحلة مديحة ، بولنوار نور الدين، الكليات العلمية والقانونية لمكافحة آفة المخدرات، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار تليجي، الأغواط المركز الجامعي نور البشير، البيض، ع الأول، مج السابع، 23-2، ص 118.

أما المشرع الجزائري فقد عرف المخدرات في القانون رقم 04-11 بأنها: "كل مادة طبيعية كانت أو اصطناعية من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول سنة 1972".

ب. آثار المخدرات:

تؤثر المخدرات على العلاقة الزوجية سلباً وتسبب أضراراً جنسية وصحية تتمثل في: البرود الجنسي الناجم عن التبدل واللامبالاة وعدم الوصول إلى النشوة الجنسية. المعاناة من مشاكل في الانتصاب لدى الرجال مما يعيق نجاح العملية الجنسية. احتمالية انتقال العدوى والأمراض الفيروسية عبر الاتصال الجنسي ومن أبرزها مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

قصر وقت العلاقة الحميمة نتيجة فقدان الإحساس بالوقت والتركيز أثناء الجماع. انخفاض مخزون وجودة الحيوانات المنوية مما قد يسبب تأخر حدوث الحمل أو العقم.¹ من ناحية أخرى، فإن وجود الأبوين أو أحدهما في حالة سكر وضياح وقت الاتصال الذي يتم به الحمل يؤدي إلى إصابة الجنين بتشوهات وإعاقات عقلية ونفسية، يعاني أبناء المدمنين منذ طفولتهم ظروفًا عائلية بالغة السوء فالأب منصرف عنهم فلا يجدون منه إشرافاً أو رعاية أو توجيهاً فتسيطر عليهم نزعة الاستهتار وعدم المبالاة.²

2. الخمر:

الخمر من أقدم العقاقير التي عرفها الإنسان والتي تؤثر على المخ، وتعرف على أنها عبارة عن مادة سامة توجد في المشروبات الروحية (البيرة، النبيذ، والخمر المقطرة). وتعرف هذه الكحوليات كيميائياً بالإيثانول الذي يحتوي على ذرتين من الكربون

¹ الضعف الجنسي المرتبط بالادمان، هل المخدرات تسبب الضعف الجنسي، <https://hopeeg.com>، 2026/05/25، 14.14.

² جمعية أصدقاء البيئة والتراث، مخاطر المخدرات تعاطياً وادماناً، ط الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999، ص ص 44، 45.

ومجموعة هيدروكسيل واحدة، ويترتب على شرب الكحول الكثير من المخاطر والعواقب الصحية والاجتماعية.¹

وللخمر آثار على العلاقة الزوجية تتمثل في:

الضعف الجنسي المتمثل في ضعف الانتصاب وسرعة القذف لأن الكحول يثبط من وظائف الجهاز العصبي ويقلل تدفق الدم إلى الأعضاء التناسلية.

انخفاض الشهوة الجنسية بسبب سوء الحالة المزاجية والشعور بالاكنتئاب.

ضمور الخصيتين وتضرر إنتاج الحيوانات المنوية لدى الرجل بسبب انخفاض مستوى هرمون التسترون.

انخفاض الإفرازات المرطبة لدى النساء وصعوبة الوصول للنشوة الجنسية بسبب حدوث تسكين في وظائف الجسم وبطء الرسائل الكيميائية من المخ للجهاز العصبي.

ضعف القدرة على الإنجاب للرجل والمرأة نتيجة تأثير الكحول على الخصوية، وبالنسبة للمرأة يسبب اضطرابات الحيض واضطراب مستوى هرمون الأستروجين وتشوه الأجنة لدى المرأة الحامل.

صعوبة الوصول الى النشوة الجنسية بسبب حدوث تسكين في وظائف الجسم وبطء الرسالة الكيميائية من المخ للجهاز العصبي.²

¹ طارق محمد، تعريف الكحول، أنواع الكحول وماهي أضرارها، متاح على الموقع الآتي، <https://mawdoo3.com>، تاريخ التصفح: 2026/05/29، 00:26.

² حقيقة العلاقة بين الكحول والجنس، متاح على الموقع التالي: <https://www.bareeqeg.com>، تاريخ التصفح: 2026/05/29، 00:26.

الفرع الثاني: آثار عدم إجراء الفحص الطبي على صحة عقد الزواج

يترتب على عدم إجراء الفحص الطبي قبل الزواج آثار عديدة منها: عدم إبرام وتسجيل عقد الزواج (أولاً)، وبقاء العقد صحيحاً إذا تم الدخول (ثانياً)، وحق الطرف السليم في طلب فك الرابطة الزوجية (ثالثاً).

أولاً: عدم إبرام وتسجيل عقد الزواج

منعت النصوص القانونية الموثق وضابط الحالة المدنية من الموافقة على تسجيل عقد الزواج دون استلام الشهادة الطبية المثبتة بأن الطرفين قد خضعا لهذا الفحص، لأن هذه الشهادة تعتبر من بين الوثائق الأساسية في ملف عقد الزواج. ومخالفة ذلك تعرضهم للعقاب الإداري والجزائي. وتتص على ذلك المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 24-366 أنه "لا يجوز للموثق أو ضابط الحالة المدنية تحرير عقد الزواج إلا بعد أن يقدم كل من طالبي الزواج الشهادة الطبية ما قبل الزواج المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه، التي لا يزيد تاريخها عن ثلاثة أشهر".¹

وإذا قام الخاطبان بإبرام عقد الزواج دون عقد مدني (الزواج العرفي)، فإن زواجهما صحيح شرعاً ولا غبار عليه، إلا أنهما من الناحية القانونية سيفقدان بعض الحقوق والامتيازات التي تظهر في حالة قيام نزاع بينهما أو إنجابهما للأطفال. وعدم تسجيل العقد لدى مصالح الحالة المدنية يؤدي بهما إلى اللجوء لإثبات الزواج بحكم قضائي، أي التعرض لجهد ومشقة كبيرة كان بالإمكان تجنبها سلفاً.²

¹ م 6 مرسوم تنفيذي رقم 24-366، مؤرخ في جمادى الأولى عام 1446 الموافق ل 7 نوفمبر سنة 2024، يتعلق بالشهادة الطبية والفحوص والتحليل قبل الزواج.

² مستاري محمد الأمين، جزاء الاخلال بقواعد الفحص الطبي قبل الزواج في مجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج بلعشيب، عين تموشنت، ع 1، مج 7، 2023/03/19، ص 2063.

ثانياً: إبقاء العقد صحيحاً إذا تم الدخول

يصح الإقدام على الزواج في حالة توفر الشروط الشرعية له (الزواج العرفي) وهو أمر واقع يتطلب فقط إتمام إجراءات قانونية معينة لإثباته وتسجيله حفاظاً على مصالح الزوجين والنسل مستقبلاً. وعلى هذا الأساس يمكن للمقبلين على الزواج التهرب من نتائج الفحص الطبي في ظل غياب جزاء صريح عن عدم إجرائه، ومنه يفتح المجال أمام التدليس والغش عند تكوين هذه الرابطة العقدية.¹

يذهب جانب من الفقهاء والشرح الى تفضيل فرض عقوبة رادعة كغرامة مالية أو ما يماثلها في مثل هذه الأحوال وتتنجأ أغلب النظم التشريعية المعاصرة إلى إلزامية توثيق الزواج عبر عقود مدنية رسمية كخطوة يبنني عليها تلقائياً إلزام الطرفين بالخضوع للفحوصات الطبية المسبقة. وقد بات هذا النمط من الارتباط (الزواج العرفي ثم تثبيته قضائياً) شائعاً بصورة ملحوظة في الجزائر خاصة منذ سنة 2005 بسبب وضع المشرع قيوداً صارمة على تعدد الزوجات واشتراط موافقة الزوجة الأولى والحصول على إذن قضائي، مما دفع البعض للجوء إلى الزواج العرفي كوسيلة للتحايل على القانون وفرضه كأمر واقع عبر دعاوى التثبيت القضائي بعد الدخول. ومن هذا المنطلق، فإن صياغة عقد الزواج وضبطه بتقديم الشهادة الطبية المسبقة يصنف كإجراء وقائي وتنظيمي يهدف بالدرجة الأولى إلى صيانة الحقوق وحفظ مصالح أطراف العلاقة كافة.²

ثالثاً: حق الطرف السليم في طلب فك الرابطة الزوجية

إذا تم الزواج دون إجراء الفحص الطبي ثم اكتشفت بعد ذلك أمراض تحول دون تحقيق الهدف من الزواج، ففي هذه الحالة يحق للطرف السليم باعتباره الطرف الذي تضرر

¹ مرجع نفسه، ص 2063.

² مستاري محمد الأمين، جزاء الاخلال بقواعد الفحص الطبي قبل الزواج، مرجع سابق، ص ص 2063، 2064.

طلب الطلاق طبقاً لنص المادة 53 من ق أ ج ف 2 التي نصت على: "يجوز للزوجة أن تطلب التطليق في العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج".¹

ويمكن للزوج كذلك أن يطلق زوجته بسبب العيب أو المرض. وقد تبني المشرع الجزائري رأي أغلبية العلماء الذين أقروا مشروعية التفريق لوجود العيوب بشرط تحقق مجموعة من الضوابط بإيجاز وفقاً لما يلي:

- أن يكون العيب في الزوج الآخر.
- أن يكون هذا العيب مؤثراً لدرجة تمنع من بلوغ مقاصد النكاح.
- يجب أن يتصف العيب بالاستمرارية والديمومة بحيث يتعذر علاجه مستقبلاً.
- قيام الزوجة برفع دعوى قضائية أمام المحكمة تطلب فيها التفريق بحكم القاضي بالتطليق إلا عقب التحقق من صحة الادعاء بكافة طرق الإثبات المتاحة بما في ذلك الخبرة الطبية.²

الفرع الثالث: المسؤولية المترتبة عن تسجيل عقد الزواج مع ثبوت المرض أو عامل الخطر

ألزم المشرع الجزائري الطبيب الممارس بإعداد شهادة طبية بعد إجراء الفحص الطبي اللازم والإلزامي لطالبي الزواج، والتزامه المؤكد بإطلاعهما على نتائجها وعلى وضعهما الصحي طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 24-366.³

أما الموثق أو ضابط الحالة المدنية المكلف بتحرير عقد الزواج فلا يمكنه إبرام العقد إلا بعد تقديم شهادة طبية لا يزيد تاريخها عن 3 أشهر. ويتمثل دور ضابط الحالة المدنية أو الموثق في إعلام طرفي الزواج بنتائج الفحوصات والتحاليل وبالأعراض أو عوامل الخطر التي قد تتجر عنها ومن شأنها أن تتعارض مع الزواج. وليس له الحق

¹ م 53، القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الاسرة المعدل والمتمم.

² مرجع نفسه، ص ص 2024، 2025.

³ عبد المنعم نعيم، مرجع سابق، ص 442.

في رفض إبرام عقد الزواج إذا ثبت في الشهادة الطبية وجود مرض أو عامل خطر على الطرف السليم إذا كان المعنيان يريدان إتمام إجراءات الزواج، وهذا ما نصت عليه المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 24-366.¹

ونصت المادة 7 مكرر على أنه: "يتعين على الموثق أو ضابط الحالة المدنية أن يتأكد قبل تحرير عقد الزواج من خضوع الطرفين للفحوصات الطبية ومن علمهما بما قد تكشف عنه من أمراض أو عوامل قد تشكل خطراً تتعارض مع الزواج ويؤشر ذلك في عقد الزواج".²

بناءً على ما سبق، يتضح أن المشرع الجزائري يفرض على كلا من الطبيب المعالج والموظف المخول قانوناً (الموثق أو ضابط الحالة المدنية) جملة من الالتزامات تصب في سياق تبيان الشروط الإجرائية لتوثيق عقد القران وقيده، وإعفائهما من أي تبعات مدنية حيال الأضرار أو المخاطر اللاحقة بالخطيبين أو ذريتهما، كما يحظر على الموثق أو ضابط الحالة المدنية حرمان الطرفين من حق الزواج لا سيما أثناء قيد عقد الزواج.³

كان على المشرع وضع مادة خاصة تمنح الموثق أو ضابط الحالة المدنية سلطة التدخل في حال وجود مرض وراثي أو معدي جنسياً ينتقل للأولاد. أما إذا كان المرض خطيراً وغير معدٍ كمرض السرطان (الأشبه بالوراثي ولكن غير منقول مباشرة) فيمكن للموثق أو ضابط الحالة المدنية إبرام عقد الزواج إذا كان طرفا الزواج موافقين.

¹ م 7 مرسوم تنفيذي رقم 24-366، مؤرخ في جمادى الأولى، عام 1446، الموافق ل 7 نوفمبر سنة 2024، يتعلق بالشهادة الطبية قبل الزواج.

² م 7، القانون رقم 84-11، المؤرخ في 9 رمضان عام 1404، لموافق ل 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

³ عبد المنعم نعيم، مرجع سابق، ص 473.

خلاصة المبحث الثاني:

تطرقنا في هذا المبحث الى شروط تحرير الشهادة الطبية قبل الزواج، فعمدنا على ذكر الضوابط الشكلية لتحرير الشهادة الطبية والشخص المؤهل قانونا لتحريرها، والفحوص والتحاليل التي يقوم بها الخاطبين والهدف من اجراءها، وأيضا الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة النبوية بصفتها المصدرين الرسميين في الشريعة الإسلامية لأن من خلالهما الوصول الى معرفة الحكم الشرعي لهذا الاجراء.

أما المطلب الثاني فتطرقنا الى الأمراض الوراثية والمعدية التي يكشف عنها الفحص الطبي لضمان انجاب أطفال أصحاء عقليا وجسديا، كما رأينا أيضا أنه في غياب الفحص الطبي قبل الزواج لا يمكن لضابط الحالة المدنية أن يحرر عقد الزواج وإذا تم الدخول يثبت عقد الزواج أمام الجهات، أو لا يمكن للطرف السليم أن يطالب بفك الرابطة الزوجية.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال هذا البحث سعينا قدر الإمكان أن نعطي صورة واضحة على عقد الزواج وعن الأحكام التنظيمية للشهادة الطبية قبل الزواج المنصوص عليه في المرسوم 24-366 والإحاطة بأهم النقاط التي تمكن القارئ من الحصول على نظرة عامة، لذلك نبين أهم النتائج المتوصل إليها وقد طرحنا بعض التوصيات.

أولاً: أهم النتائج:

- يقصد بالفحص الطبي قبل الزواج الفحص الذي يجريه الطبيب للمخطوبين واخضاعهم لجملة من الفحوصات.
- الفحص الطبي قبل الزواج مباح شرعا بدليل من القرآن والسنة وهذا الحكم مستتبط عن مشروعية التداوي لحفظ النفس من الهلاك الذي أوجبه الإسلام للمصلحة.
- يساهم الفحص الطبي قبل الزواج في حماية الطرفين المقبلين على الزواج من الأمراض الوراثية والمعدية التي تنتقل جنسيا.
- يقتصر دور ضابط الحالة المدنية على التأكد من قيام الطرفين بالفحوصات الطبية وإعلامهما بنتائجها، فلا يجوز رفض إبرام عقد الزواج إذا وافق الطرفين على الزواج رغم المرض.

ثانياً: أهم التوصيات:

- توعية الناس بإيجابيات وسلبيات الفحص الطبي قبل الزواج عن طريق تنظيم حملات توعوية وتثقيفية صحية.
- توسيع سلطات ضابط الحالة المدنية ومنحه سلطة منع الزواج أو تأجيله متى كانت نتائج الفحص الطبي تثبت إصابة أحد الطرفين أو كلاهما بمرض خطير.
- فرض عقوبات جزائية في حالة عدم احترام ما نص عليه المرسوم التنفيذي 24-360 الخاص بالشهادة الطبية.

- ادراج الفحوصات المتعلقة بالوضع النفسي والاضطرابات العصبية والادمان على المشروبات الكحولية.

الملاحق

الملحق رقم 01

11	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 76	11 جمادى الأولى عام 1446 هـ 13 نوفمبر سنة 2024 م
الملحق شهادة طبية ما قبل الزواج		
(أعدت تطبيقاً لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 24-266 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 7 نوفمبر سنة 2024 والمتعلق بالشهادة الطبية والفحوص والتحاليل قبل الزواج)		
أنا الممضي أسفله، الدكتور في الطب : القلب والاسم : الممارس في : العنوان : أشهد أنني فحصت لمرض الزواج : القلب : الاسم : المولود (أ) في : الساكن (أ) ب : بطاقة التعريف الوطنية رقم (أو وثيقة هوية أخرى) : الصادرة في : ب :		
وبعد إجراء فحص عياني كامل والإطلاع على نتائج الفحوص والتحاليل ما قبل الزواج، أصرح بالتالي : حررت الشهادة، وأعلنت المعني (أ) بالأعمال التي من شأنها أن تقي أو تقلل من الخطر بالنسبة له (لها) وزوجه (هذا) ونسبهما، وخصوصاً : - لغت انتباه طاقية الزواج إلى مخاطر الإصابة بالحمية الألمانية التي يمكن أن تتعرض لها أثناء فترة الحمل، ودعوتها لتحصين تلقيحها ضد الحمية الألمانية شهرين (2)، على الأقل، قبل التخطيط للحمل. - لغت انتباه طاقية الزواج إلى مخاطر عدوى فيروس التهاب الكبد الفيروسي ب، ودعوتها للتطعيم ضد هذا المرض. - قدمت بتحصين طاقية الزواج حول عوامل خطر بعض الأمراض وتقديم الاستشارات الوراثية المتعلقة بقرابة العسية. - شروح لطاقية الزواج فائدة لنقاء مسار العامل الريبسي، في حالة خطر عدم توافق العامل الريبسي في الزوجين. سلمت هذه الشهادة للمعني (أ)، شخصياً، لاستعمالها وإدلاء بها في حدود ما يسمح به القانون. حرر ب : في :		
ختم الهيكل أو المؤسسة		ختم وتوقيع الممارس الطبي

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. القرآن الكريم

2. السنة النبوية

3. القوانين والمراسيم

- الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970، المتضمن قانون الحالة المدنية، الجريدة الرسمية، ع 21.
- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني الجزائري، المعدل والمتمم بالقانون رقم 38/14 المؤرخ في 03 مايو 1988.
- القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة الجزائري، المعدل والمتمم رقم 05-20 المؤرخ في 27 فبراير 2005، الجريدة الرسمية، ع 15.
- القانون رقم 06-02 المؤرخ في 20 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المنظم لمهنة الموثق، الجريدة الرسمية، ع 14.
- المرسوم التنفيذي رقم 24-366 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 7 نوفمبر سنة 2024، المتعلق بالشهادة الطبية والفحوص والتحليل قبل الزواج.

ثانياً: المراجع

1. الكتب

- ابن تيمية ، الفتاوى الكبرى، ج5، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- ابن منظور الافريقي، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ج3، 2005.
- ابن منظور، لسان العرب، ج 6، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- أبو زهرة محمد، معجم مقاييس اللغة العربية، ط الأولى، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001.
- الأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة العربية، ط الأولى، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، 2001.
- أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج الأول والثاني، ط الخامسة، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1922م.
- أحمد عبدو، نظرة فقهية وقانونية حول الفحص الطبي قبل الزواج، دائرة البحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، 2021م.
- أحمد فراج حسين، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية، د ط، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1977م.
- أحمد محمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، دار النفائس، بيروت، 1420هـ.
- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م.
- أحمد نصر الجندي، شرح قانون الأسرة الجزائري، دار الكتب القانونية، مصر، 2014م.
- إسماعيل الحسيني، موسوعة الأمراض التناسلية والبولية والجلدية، ط 2031، دار أسامة، عمان، الأردن، 2004.
- ايمان غالب اليافعي، دليل الفحص الطبي قبل الزواج، وزارة الصحة الكويتية، 2012.
- بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد وفق آخر التعديلات ومدعم بأحدث اجتهادات المحكمة العليا، ج الأول، د ط، دار الثقافة، 2012م.
- بلحاج العربي، أحكام الزوجية وآثارها في قانون الأسرة الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013م.

- بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري (الزواج والطلاق)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.
- بن شويخ رشيد، شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل، دراسة مقارنة ببعء التشريعات العربية، ط الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي ، 1999م.
- حسان شمس باشا، ارتفاع ضغط الدم، ط 4، دار القلم، دمشق، 2007م.
- حيفري نسيمه آمال، مطبوعة بيداغوجية في قانون الأسرة، موجهة لطلبة السنة الثانية، قسم الحقوق، 2025م.
- دليله فركوس، جمال عياش، محاضرات في قانون الأسرة: انعقاد الزواج، دار الخلدونية، الجزائر، 2016م.
- الرازي زين الدين محمد بن أبي بن عبد القادر الحنفي، مختار الصحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط 5، المكتبة العصرية، لبنان، 1999م.
- الزهمشري الإمام أبي قاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، قاموس عربي، عربي، عين مليلة الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزي، د.ت.
- زينب منصور، معجم الأمراض وعلاجها، ط الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.
- سعد بن عبد العزيز الشويرخ، أحكام الهندسة الوراثية، ط1، دار كنوز إشبيليا، الرياض، 2007م.
- سعدي أبو جيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، ط الثانية، دار الفكر، دمشق، سورية ، 1988م.
- سيد إبراهيم سلامة، طفلك والأمراض الوراثية، ط الأولى، 2025.
- شرين شريفي، سلسلة مباحث في قانون الأسرة الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، (د.ت).
- شيخة سالم العريض، الوراثة مالها وما عليها، ط 1، دار الحرف العربي، 2003م.

- ضرغام عارف الأجودي وآخرون، دليل مرض فقر الدم المنجلي، دار الأمل، بغداد، 2020.
- عائشة شلابي، سامية بورنان، نوعية الحياة لدى مرضى السكري، دراسة ميدانية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -، 2021م.
- عباس حسين مخير الربيعي، مدخل إلى علم الوراثة، ط الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016م.
- عبد الرحيم عبد الله، الأمراض المنقولة جنسياً، ط الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2009م.
- عبد الفتاح أحمد أبو كيلة، الفحص الطبي قبل الزواج والأحكام الفقهية المتعلقة به، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006م.
- عبد القادر بن حرز الله، الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري حسب آخر تعديل له، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007م.
- فاروق مصطفى خميس، قاموس الإيدز الطبي، ط 1، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2005م.
- لحسين بن شيخ أيت ملوريا، قانون الأسرة: دراسة تفسيرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ت).
- مجد الدين فيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008م.
- مجموعة من العلماء والباحثين، الموسوعة العربية العالمية، مج 17، ط 2، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، 1999م.
- محروق كريمة، قانون الأسرة على ضوء التعديل الجديد، دراسة تحليلية مقارنة، ط 1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2019م.
- محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).

- محمد صالح الإمام، فؤاد عبد الجواله، اضطرابات النمو الشامل، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.
- محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري، ج1، ط الأولى، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993م.
- محمد علي البار، الأمراض الجنسية أسبابها وعلاجها، ط الثانية، دار المنارة، جدة، 1986م.
- محمد مصطفى شلبي، أحكام الأسرة في الإسلام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2003م.
- المرغيناني برهان الدين، الهداية في شرح بداية المبتدي، ط 1، منشورات إدارة القرآن والشؤون الإسلامية، باكستان، 1417هـ.
- مها علي فهمي صدقي، أساسيات علم الوراثة والصفات والأمراض الوراثية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013م.
- نخبة من الأساتذة في كليات الطب، الوراثة الطبية، د ط، وزارة التعليم العالي، سوريا، 2018.
- نصر الدين ماروك، قانون الأسرة بين النظرية والتطبيق، دار الهلال للخدمات الإعلامية، 2004م.
- ورده دلال، قانون الأسرة، كتاب بيداغوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).
- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، الباب الأول، الفصل الثالث، دار الفكر، الطبعة الأولى.

2. الرسائل الجامعية:

- رسائل الدكتوراه:

- بخوش رزيق، عيوب الرضا في عقد الزواج: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في العلوم الاعلامية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، كلية العلوم السياسية، قسم الشريعة، 2018م.
- بشير راضية، المركز القانوني للزوجين في الأسرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، كلية العلوم السياسية، قسم الحقوق 2020-2021م
- خديجة نبات، فسخ الرابطة الزوجية أسبابه وآثاره، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2025م.
- خلة فرشيشي كريمة، عقد الزواج بين الفقه وقانون الأسرة، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 -قالمة-، 2021م
- سعادي لعل، الزواج وانحلاله في قانون الأسرة الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2015م.
- شيماء بنت جمعة الزبيدية، أثر الأمراض الوراثية في الحياة الزوجية، بحث تخرج بكالوريوس، كلية العلوم الشرعية، 2019م.
- طحار رائد، زقار حكيم، الشروط الشكلية في إبرام عقد الزواج، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، 2023م.
- علاق عبد القادر، الفحص الطبي للمقبلين على الزواج دراسة مقارنة لنيل شهادة شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012 م.
- محفوظ بن الصغير، الاجتهاد القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في قانون الأسرة الجزائري، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاسلامية، جامعة الحاج

- لخضر -باتنة-، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم الشريعة، 2008/2009م.
- محمد لمين مسيح، النظام العام بين الشريعة الإسلامية والقانون (الزواج وإنحلاله نموذجاً)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2023/2024م.
- محمد نعمان، محمد علي البعداني، مستجدات العلوم الطبية وأثرها في الاختلافات الفقهية رسالة دكتوراه في الفقه الاسلامي، كلية الشريعة والقانون قسم الفقه المقارن، جامعة أم درمان الإسلامية -السودان-، 2013م.
- نذير عبد الكريم، الشروط الموضوعية والشكلية لعقد الزواج وإنحلاله في قانون الأسرة الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD ، جامعة زيان عاشور -الجلفة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2024/2025م.
- رسائل الماجستير:
- ابتسام مليط، الترخيص بالزواج قبل سن الأهلية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2011/2012م.
- أبو بكر لشهب، التعسف في استعمال حق الولاية بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري ولاية الزواج والقصور نموذجاً، بحث لنيل شهادة ماجستير في الشريعة والقانون، جامعة وهران، كلية العلوم الإسلامية والحضارة الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، 2008/2009م.
- بوجاني عبد الحكيم، إشكالات انعقاد وإنحلال الزواج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص المعمق، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014م.

- بوغاغة ياسمينه، جرائم المخدرات في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والادارية، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، كلية الحقوق، قسم الحقوق، 2008/2009م.
- سارة مقدم، الأهلية وأثر تخلفها في قضايا شؤون الأسرة بين الفقه الإسلامي وقوانين الأسرة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015/ 2016م.
- عبد الحميد عيدوني، دور الإدارة في إبرام عقد الزواج وإنهائه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-، ككلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/ 2014م.
- عبد الله شيباني، الولاية في عقد الزواج من خلال قانون الأسرة الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير القانون، جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/ 2015م.
- نجاه ناصر، ظاهرة زواج الأقارب وعلاقته بالأمراض الوراثية منطقة تلمسان نموذجاً (مقارنة أنثربولوجية)، مذكرة لنيل ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، 2011/ 2012م.
- رسائل الماستر:
- طحار رائد، زقار حكيم، الشروط الشكلية في ابرام عقد الزواج، مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر تخصص قانون الأسرة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2023.
- فلة قوشيشي كريمة، عقد الزواج بين الفقه وقانون أسرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون الأسرة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية ، 2020/2021.
- قارون فازية، دور الولي في عقد الزواج بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون تخصص قانون الأسرة، جامعة

- العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، 2014/2013.
- **المحاضرات:**
- حيفري نسيمه أمل، مطبوعة بيداغوجية في قانون الأسرة، موجهة لطلبة السنة الثانية جدع مشترك، قسم الحقوق، 2025/2024.
- دليلة فرкос، جمال عياش، محاضرات في قانون الأسرة، انعقاد الزواج، دار الخلدونية، الجزائر، 2016.
- فاطمة بومعزة، قانون الأسرة، الزواج والطلاق، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس جدع مشترك، قسم الحقوق، 2024/2023.
- محمد شريط، أحكام الزواج في التشريع الجزائري، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، جامعة الشهيد زيان عاشور الجلفة، 2022/2021.
- **المقالات:**
- أحمد عبدو، نظرة فقهية وقانونية حول الفحص الطبي قبل الزواج، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة لونيس علي البلدية 2، الجزائر، ع 2، مج 5، 2021.
- بالمشري راضية، قندوز نادية، الفحص الطبي قبل الزواج، بين الضرورة الحتمية والاشكالات القانونية في تطبيقه، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، ع الثاني، مج السادس، 2022.
- براهيم ليدي، ظاهرة زواج القصر أية حماية؟ دراسة مقارنة في ظل التشريع الجزائري والمغربي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ع 1، مج 15، 2022.

- بن خدة استشهاد، بوخاتم أسية، "الأحكام الثابتة والمتغيرة في تكوين عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري"، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ع 02، مج 08، 2022م.
- بن سيد أسية، "العوامل النفسية وعلاقتها بالمرض السكري" دراسة أنثربولوجية، مجلة الفكر المتوسطي للبحوث والدراسات في حوار الديانات والحضارات، جامعة تلمسان، ع 2، مج 07، 2018م.
- بوسعيد رويضة، "عيوب الإرادة في عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري" دراسة على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ع 1، مج الخامس، 2019م.
- بوطار رجاء، شداوي محسن، "أثر عوارض الأهلية على الطلاق بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشريف مساعدي، سوق أهراس، ع 1، مج 8، 2023م.
- تواتي نورة، "منازعات الصداق في قانون الأسرة الجزائري والشريعة الإسلامية"، المركز الجامعي صالح أحمد النعمة والجزائر، ع 2، مج 09، 2021م.
- جلال الدين معيوف، عبد القادر برطال، "أثر الأمراض المعدية وغير المعدية على عقد الزواج"، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة الوادي مخبر الجنوب، ع 01، مج 04، 2024م.
- خدام هجيرة، "زواج المسلمة من غير المسلم على ضوء التشريعات المغاربية للأسرة" بين التمسك والتراجع، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ع 1، مج 7، 2022م.
- خديجة نبات، فسخ الرابطة الزوجية أسبابه وآثاره، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، ع الأول، مج التاسع، 2025.
- سارة بن شويخ، "نظم توثيق عقد الزواج في دول المغرب العربي"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة سعد دحلب البليدة.

- سلامي ساعد، "مراحل الأهلية وأثر عوارضها على صحة التصرفات في التشريع الجزائري"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ع 2، مج 6، 2021م.
- سهيلية بسمة، زازون أكلي، "استحقاق المطلقة الصداق بالدخول والخلو الصحيحة"، مجلة الدراسة والبحوث بجامعة الجزائر، العدد 2، الرقم 8، 2013م.
- سويلم محمد، "حماية الشريك والنسل من خلال الفحص الطبي قبل الزواج"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، العدد 13، 2020م.
- شويرف عبد العالي، "اشتراط الأهلية في الزواج دراسة فقهية قانونية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، العدد 2، المجلد 09، 2016م.
- طواهري محمد، "مبدأ المصلحة في الترخيص بالزواج"، مجلة البيان للدراسات القانونية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ع 1، مج 10، 2025م.
- عائشة ثلاثي، سامية بوزنان، نوعية الحياة لدى مرضى السكري دراسة ميدانية بجمعية مرض السكري بولاية المسيلة، مجلة دفاتر المخبر، جامعة بوضياف المسيلة، ع 2، مج 16، 2021.
- عبد الكريم بوغزالة، رضوان كتال، الفحص الطبي قبل الزواج في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مجلت الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 2، مج 9، 2024.
- عبد المنعم نعيم، الحق في إبرام عقد الزواج مع ثبوت الموانع المرضية، دراسة مقارنة على ضوء أحكام المرسوم التنفيذي 24-366، مجلة الباحث، الدراسات الأكاديمية، جامعة الجزائر 1، ع 1، مج 13، 2026.
- العربي بلحاج، "الشهادة الطبية قبل الزواج على ضوء قانون الأسرة الجديد"، مجلة المحكمة العليا، ع 1، 2007م.
- عقلة علاء، دريد ملكي، "مكانة الولي في انعقاد الزواج"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، ع 2، مج 9، 2024م.

- علال أمال، أولال علي حسين، "الولاية في عقد الزواج بين سيادة التشريع الإلهي وتسيّد القانون الوضعي"، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المخبر المتوسطي للدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ع 2، مج 07، 2022م.
- علي بودفع، "حدود سلطة الولي في التزويج في ضوء الشريعة والقانون"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2007م.
- عمر بن عيشوش، حسان بوسرسوب، "الفحص الطبي قبل الزواج بين الشريعة والقانون"، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، ع 9، مج 5، 2021م.
- عمر سدي، الحماية القانونية لحق الزوجة في الصداق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاد، المركز الجامعي لتامنغست، ع 2، مج 3، 2019.
- الفحلة مديحة، بولنوار نور الدين، "الكليات العلمية والقانونية لمكافحة آفة المخدرات"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثلجي الأغواط، ع الأول، مج السابع، 2023م.
- محمد بشير عوارض، "الأهلية والخلول القانونية المقررة لها في التشريع الجزائري"، مجلة صوت القانون، جامعة وهران 2، ع 2، مج الخامس، 2018م.
- مستاري محمد الأمين، "أثر الأمراض الوراثية على فك الرابطة الزوجية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، ع 03، مج 1، 2018م.
- مستاري محمد الأمين، "جزاء الإخلال بقواعد الفحص الطبي قبل الزواج"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق جامعة الحاج بوشعيب عين تموشنت، ع 1، مج 7، 2023م.
- مسعود فتيحة، محمودي سميرة، "الفحص الطبي قبل الزواج بين الفقه والقانون الجزائري"، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، جامعة برج بوعريّيج، ع 1، مج 6، 2016م.

- هادفي بسمه، لموشي عادل، "تسجيل عقد الزواج في سجلات الحالة المدنية"، مجلة قضايا معرفية، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس (الجزائر)، ع 01، مج 02، 2022م.
- وردة دلال، "مدى ارتباط موانع الزواج بالنظام العام في ظل قانون الأسرة الجزائري"، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ع 2، مج 5، 2020م.
- وهيبه برطيش، "الأهلية القانونية في التشريع الجزائري"، دفاثر السياسة والقانون، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، ع 3، 2022م.
- يوسف عبد الحليم الطنباري، "أنيميا الفول والأنيميا المنجلية"، مجلة رعاية وتنمية الطفولة، جامعة المنصورة، ع 5، مج 2، 2007م.
- **الملتقيات:**
- هشام عليوات، "إجبارية الشهادة الطبية قبل الزواج مقابل حماية الحق في الخصوصية" على ضوء المرسوم التنفيذي 24-366 المؤرخ في 7 نوفمبر 2024، ملتقى وطني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 17 فيفري 2025م.
- **قرارات المحكمة العليا:**
- محكمة عليا غرفة أحوال الشخصية، 1975/04/21، ملف رقم 12529 (غير منشور)، بلحاج العربي، قانون الأسرة مع تعديلات 05-02 معلق عليه لدى المحكمة العليا خلال 40 سنة، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- قرار رقم 49283 صادر بتاريخ 1988/05/09، المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية، المجلة القضائية، ع 2، 1992.
- قرار رقم 55116، صادر بتاريخ 1989/10/02، المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية، المجلة القضائية، ع 1، 1991.

- قرار رقم 74375، صادر بتاريخ 18/06/1991، المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية، المجلة القضائية، ع 1، 1993.
- المحكمة العليا، غ أش، ملف رقم 43889، بتاريخ 15/12/1986، م م، 1993.

3. المواقع :

- حقيقة العلاقة بين الكحول والجنس، متاح على الموقع:
<https://www.bareeqeg.com>
- طارق محمد، تعريف الكحول، أنواع الكحول وما هي أضراره ، متاح على الموقع:
<https://mawdoo3.com>
- فيروس نقص المناعة البشري ومرض الايدز"، متاح على الموقع:
<https://www.moh.gov.sa>
- الضعف الجنسي المرتبط بالادمان، هل المخدرات تسبب الضعف الجنسي:
<https://hopeeg.com>

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
–	الشكر والتقدير
–	الإهداء
أ-هـ	مقدمة
7	المبحث الأول: ماهية عقد الزواج
7	المطلب الأول: مفهوم عقد الزواج وأركانه
8	الفرع الأول: مفهوم عقد الزواج
14	الفرع الثاني: ركن الرضا في عقد الزواج
21	المطلب الثاني: شروط عقد الزواج
21	الفرع الأول: الشروط الموضوعية
52	الفرع الثاني: الشروط الشكلية
63	المبحث الثاني: الشهادة الطبية في عقد الزواج ومتعلقاتها
63	المطلب الأول: الشهادة الطبية قبل الزواج في المرسوم التنفيذي 366-24
63	الفرع الأول: شروط تحرير الشهادة الطبية قبل عقد الزواج
68	الفرع الثاني: مشروعية الفحص الطبي في عقد الزواج
70	المطلب الثاني: أحكام الشهادة الطبية قبل عقد الزواج
70	الفرع الأول: الأمراض والآفات التي يكشف عنها الفحص الطبي قبل الزواج
91	الفرع الثاني: آثار عدم إجراء الفحص الطبي على صحة عقد الزواج
93	الفرع الثالث: المسؤولية المترتبة عن تسجيل عقد الزواج مع ثبوت المرض أو عامل الخطر
97	الخاتمة
100	الملاحق

102	قائمة المراجع
117	الفهرس
–	الملخص

الملخص

المخلص:

الأسرة هي اللبنة الأولى لبناء المجتمع، حيث يهدف الزوجين من الزواج الى تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة، وانجاب أطفال أصحاء يتمتعون بالصحة العقلية والجسدية، لهذا ألزم المشرع الجزائري المقبلين على الزواج بإجراء فحص طبي ما قبل الزواج.

لقد قام المشرع الجزائري بإضافة الفحص الطبي ما قبل الزواج في تعديله الأخير لقانون الأسرة وهذا لأهميته الكبيرة في الكشف حيث وضع لها المشرع شروط خاصة من شكل الشهادة الطبية الى الشخص المؤهل لتحريرها وأقر فحوص وتحاليل معينة يقوم بها المقبلين على الزواج.

ومنح حرية كاملة للزوجين في ابرام عقد الزواج اذال وجد مرض أو عامل خطر يعيق الحيلة الزوجية.

Abstract:

The family is the foundational block of society, through marriage, spouses aim to form a family based on affection and compassion, and to bear healthy children who enjoy both mental and physical well-being. For this reason, the Algerian legislator has made the premarital medical examination mandatory for couples planning to marry.

In its recent amendment to the family code, the Algerian legislator incorporated the premarital medical examination due to its significant importance in detecting many serious, infectious, or hereditary diseases.

Accordingly, the legislator has established specific conditions for this examination, ranging from the format of the medical certificate to the qualified professional authorized to issue it, as well as prescribing certain tests and analyses that the prospective spouses must undergo.

Furthermore, full freedom is granted to the couple to conclude the marriage contract even if a disease or a risk factor that could hinder marital life is detected.

